وزارة التعليـــــم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران -2- محـــمد بن أحمد

كلية علوم الأرض و الكون

قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم

مذكرة تخرج

لنيل شهادة ماستر 2 في الجغرافيا والتهيئة العمرانية

تخصص: مدن، ديناميكية مجالية وتسيير

بعنوان:

دراسة وتقييم فعالية نظام تسمية الشوارع والأماكن وترقيم المباني بولاية وهران
(دراسة ومقارنة بين بلديتي بير الجير والسانيا)

إعداد الطالبتين:

إكرام حجاتي

فاتن خروبي

إشراف الأستاذة:

عائشة مزياني

المناقشة أمام اللجنة التالية:

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة
عدون الطيب	الرئيس	أستاذ محاضر "ب"
بن زخروفة خليفة	الممتحن	أستاذ مساعد "ب"
مزياني عائشة	المشرف	أستاذ مساعد "ا"

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر و تقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتوجه في المقام الأول بالشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة " مزياني عائشة " على كل ما قدمته لنا من توجيهات هادفة ، ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

كما نتقدم بالشكر إلى السادة الأساتذة، أعضاء اللجنة :

الأستاذ عدون الطيب والأستاذ بن زخروفة خليفة على قبولهم مناقشة مذكرتنا.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل الأساتذة و العمال بكلية الجغرافيا و تهيئة الإقليم على ما قدموه لنا طيلة مشوارنا الجامعي

كما نتوجه بالشكر إلى مختلف المصالح والمديريات بداية بالمصالح التقنية لبلديتي بئر الجير والسانيا، ونخص بالذكر مصلحة البناء والتعمير فيهما، الديوان الوطني للإحصاء، مكتب الإحصاء العام للسكن والسكان 2020 لبلدية بئر الجير، مديرية المجاهدين وتحديدا مصلحة التسمية على مستواها ، مديرية النقل، مصلحة التسمية على مستوى ولاية وهران.

الشكر خاص إلى " وهيبة " المسؤولة على التسمية والترقيم بمديرية المجاهدين،

نشكر سكان بئر بلديتي الجير والسانيا لتعاونهما معنا والشكر موصول لجميع من ساهم في انجاز هذا العمل.

الإهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى لؤلؤة حياتي المملوءة بالحب و الأمل

إلى ملاكي في الحياة إلى من حرمت نفسها لترضيني

" جازية " حفظها الله وأطال في عمرها ..

إلى السر الذي يرسم البسمة والأمل في حياتي...

أعذب كلمتين تتحدث بهما الشفاه..

إلى من حملت اسمها بكل افتخار والدي العزيزين..

إلى البسمة الخالدة في حياتي، إلى من كان دعاؤه سر نجاحي

جدي العزيز أطال الله في عمره ..

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إخوتي أحمد ، يوسف وزينب

إلى صديقاتي ورفيقات دربي، إلى رياحين حياتي

نجاة و خيرة ووسام..

إلى كل من علمني حرفا ..

إلى كل من دعا لي بالتوفيق سرا وجهرا..

إكرام

الإهـــــداء

أهدي عملي المتواضع:

إلى روح أبي الطاهرة الزكية ..

إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، إلى التي تعبت من أجل تعليمي ومنحتني القوة والعزيمة لمواصلة دراستي وعلمتني الصبر والاجتهاد أمي الغالية و إخوتي الأعزاء..

إلى كل من علمني حرفا وكل المعلمين والأساتذة الذين درسوني ابتداء من معلم الابتدائية إلى أستاذ الجامعة.

فاتن

المدخل العام

مقدمة عامة

أحدث التطور العمراني للمدن بمختلف مستوياتها تغيرات كبيرة في استخدامات الأراضي وأنواع المباني ومساحات العقارات ما أدى إلى صعوبة الوصول إلى العنوان المطلوب للمسكن أو الشارع من قبل المواطنين،السياح ومختلف المصالح الخدمية، وهذا عكس ما كان في السابق حيث كانت المدن محدودة النطاق العمراني ولم تكن هناك حاجة ماسة للبحث عن وسيلة متطورة للوصول لمكان داخل المدن أو ربطها بالخارج. (كميل يوسف عزة القطب، 2005، صفحة 2)

تعتبر تسمية الشوارع والأماكن العمومية بالأسماء من أكثر الأساليب المستخدمة على نطاق واسع في العالم ويتفق المتخصصون في مجال تسمية الشوارع أن الأسماء تعطي للمجتمع- سواء كان حضريًا أو ريفيًا- المظهر المحلي العام وتعطيه بعدًا تاريخيًا هامًا كون أن الأسماء التي يتم اختيارها، لها صلة وثيقة بالمجتمع المحلي وبتاريخ وحضارة ذلك المجتمع، والأسماء أكثر وقعا على النفس البشرية من الأرقام. فنظام تسمية الشوارع والأحياء وترقيم المباني نظام عالمي كما ذكرنا سابقا تعتمده اغلب دول العالم. يتم من خلاله التعرف على واقع المدن بمختلف أشكالها، وهو الأمر الذي فرضه التوسع العمراني المتسارع، إذ يدخل هذا النظام ضمن أساليب التخطيط ويعطي صورة هامة وواضحة عن مختلف الدول.

يمكن التعرف على واقع الدول من خلال مسميات مناطقها وشوارعها التي يتم اختيارها لتؤكد وتجسد الشخصية المكانية والحضارية للمدن. حيث تعتبر التسمية في العصر الحاضر المرآة العاكسة لتاريخ المدن في المجتمعات العمرانية على اختلاف أنواعها وأشكالها، فمستويات التقدم في العصر الحالي تختلف اختلافا كبيرا من دولة إلى أخرى فهناك الدول المتقدمة التي تمتاز بالتطور التكنولوجي والصناعي، تولي اهتماما واسعا ودقيقا بتسمية الشوارع والأحياء لترقيم المباني فهي تعتمد على الأرقام والرموز أكثر لتسهيل الاتصال السريع (كميل يوسف عزة القطب، 2005، صفحة 20) مع مختلف الدول أو في الدولة ذاتها حيث يدخل في الإطار العام لتنظيم وتيسير سبل الحياة من خلال توفير الخدمات للمواطنين وحتى السياح. هذا النظام هو أحد المشاريع الهامة للعملية التنموية لما يوفره من قاعدة بيانات للمدن الحديثة، في حين آن الدول النامية والتي تتدهور فيها مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والحضرية لا يصعب فقط الاتصال بينها وبين بقية أجزاء العالم بل حتى بين أقاليمها الداخلية وبين أجزاء المدينة الواحدة (كميل يوسف عزة القطب، 2005، صفحة 21)، بسبب عدم وجود نظام فعال لأسماء ورموز أحياء و مباني المدينة و شوارعها، حيث توصف الأماكن في هذه الدول بالاعتماد على معالم المدينة نفسها (قرب تجهيز معين) ما ينعكس سلبا ويؤثر على وصول الرسائل والأشخاص ويؤدي إلى عرقلة النمو والتحضر، وبالتالي فعملية

تسمية الشوارع والأحياء والأماكن العمومية تكتسي أهمية كبرى بالنظر إلى انعكاساتها على الحياة العمومية وأثرها المباشر على الحاجيات اليومية للمواطنين كما أنها تشكل أداة أساسية لتهيئة الإقليم.

الإشكالية

في الماضي كانت المجمعات العمرانية صغيرة الحجم، قليلة السكان كانوا غالبا ينتمون لنفس العرش آو العائلة الكبيرة أو ينحدرون من مناطق قريبة ويعرفون بعضهم معرفة كبيرة بحكم الحياة الاجتماعية التي تجمعهم والتآلف بينهم، لذلك كان الوصول إلى أحدهم سهل للغاية بمجرد السؤال عن اسمه في السوق أو المسجد، لكن النمو العمراني الذي شهدته هذه المجمعات، سمح بارتفاع عدد السكان وتنوعت تركيبة المجتمع الذي لم يحتفظ بسكانه الأصليين فقط، كما أن توسع رقعة المدن سمح بوجود الخدمات والتجهيزات المختلفة وتوسعت التجارة والصناعة، وبذلك لم تعد الطرق القديمة للوصول إلى الأشخاص والأماكن سهلة كما كانت سابقا، وهذا ما أدى إلى ظهور أنظمة التسمية تعتمد على تقسيم المجمعات العمرانية إلى أحياء تشقها الشوارع الطولية والعرضية، يعطى لكل منها اسم مميز أو رقم ثابت لا يتغير مع الزمن، إلا أن هذه الأنظمة تطورت عبر الزمن إلى غاية تبني نظام عالمي يسمح لأي شخص الوصول إلى المكان المطلوب من خلال النظام العالمي لتحديد المواقع

GLOBAL POSITIONING SYSTEM

اعتمدت الجزائر كباقي الدول مؤخرا هذا النظام العالمي المتعلق بتعريف الفضاءات الآهلة، التي باشرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تطبيقا لأحكام المادة 20 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية والمرسوم الرئاسي رقم 14-01 الذي يحدد كيفيات تسمية المؤسسات والأماكن والمباني العمومية أو إعادة تسميتها، والتي ترتكز أساسا على تسمية الشوارع والأماكن والمؤسسات العمومية وترقيم مداخل البنايات المطلة على الشارع العمومي، وذلك لتيسير تنقل السكان بتوفير الجهد والوقت في القيام بمختلف المهام وتحديد مكان تواجدهم وتسهيل مهام مختلف مصالح التدخل على غرار تقديم المساعدات الطبية وتسهيل وصول البريد إلى جانب تسهيل مهام تدخلات الحماية المدنية ومصالح الأمن وكذا تمكين المسيرين المحليين من التحكم الجيد في التسيير الفعال للأقاليم، كما يسمح برقمنة البطاقة البلدية للعناوين وبالتالي وضع المرجع الوطني للعنوان كقاعدة بيانات وطنية رقمية تتضمن جميع العناوين وتتوفر على عدة تطبيقات معلوماتية حديثة يتم استغلالها في عدة ميادين لتفعيله في أفاق 2025 بهدف تزويد كل مواطن بعنوان خاص ووضع مرجعية وطنية للمعطيات الجيومكانية، حتى يتسنى للدولة الجزائرية من ولوج مرحلة تسيير المدن الذكية والرقمية.

بدء العمل بهذا النظام في سنة 2014 بمختلف ربوع الوطن بالمناطق الحضرية والريفية على حد سواء قصد تحديث مخطط المدن ورقمنتها وإدراج الأنظمة المعلوماتية الحديثة في تسيير المدن كالنظام

العالمي لتحديد المواقع، بادرت وزارة الداخلية إلى إطلاق مشروع خاص بتغيير أسماء الأحياء والمباني كخطوة أولى تحضيرية، تليها عملية تسمية الأحياء الجديدة والضواحي ومختلف الأماكن وترقيما لمباني، ثم تأسيس النظام وهي عملية تدخل في سياق الإصلاحات الشاملة الخاصة بتحسين الخدمة العمومية وترشيدها.

شهدت مجمعة وهران على مر السنوات نشاطا ملحوظا في نمو التجمعات العمرانية حيث توسعت بصورة سريعة وامتد نطاق المناطق العمرانية المستحدثة بعيدا عن حدود المنطقة القديمة، كما خضعت المناطق القديمة لتغييرات كبيرة، وباعتبارها قطب اقتصادي وسياحي ذو موقع استراتيجي هام أصبح من الضروري تطبيق آليات حديثة تقوم على ترقيم وتسمية الشوارع والمباني لتوفير الوقت والجهد، وهو ما جعل اختيارنا يقع على مجمعة وهران كنموذج لدراسة نظام التسمية، وقد ركزنا على كل من مجمعتي بئر الجير في الضاحية الشمالية الشرقية والسانيا في الجهة الجنوبية الغربية.

تعتبر بلديتي بئر الجير والسانيا من المراكز التي طرأت عليها تغيرات وتحولات عمرانية حيث شهدتا نموا ديموغرافيا متزايدا وسريعا في ظرف زمني وجيز (1977-2008) ، فتحولت بئر الجير من منطقة ريفية تزاول فيها الأنشطة الفلاحية إلى بلدية تحتوي على مجموعة من الهياكل والبنيات الحضرية، كما عرفت السانيا هي الأخرى توسعا عمرانيا كبيرا. **فكيف تطورت هاتين البلديتين بشريا وعمرانيا وامتد عمرانهما ليلتحم مع مدينة وهران مشكلا المجمعة الحضرية الوهرانية ؟**

حاول المشرع الجزائري تحديد مكونات وكيفية معالجة ملف اقتراحات تسمية الأماكن والمباني العمومية أو إعادة تسميتها من خلال سلسة من التشريعات بهدف ضبط هذا النظام وحسن تسييره، وقد جاء تأسيس النظام في عدة مراحل، انحصرت المرحلة الأولى منه في تسمية الشوارع والأحياء والأماكن العمومية على رموز الثورة من شهداء ومجاهدين وأحداث تاريخية ذات بعد وطني، تجسد من خلاله هوية وتاريخ المجتمع ليعد محطة هامة للزوار والسياح الذين يحاولون اكتشاف البلاد من خلال ما هو متوفر من رموز وشواهد تاريخية. **فما هو مفهوم نظام التسمية العالمي الذي انتهجته الجزائر من المنظور التشريعي والقانوني؟ ما هي أهدافه وأهم مراحله؟ هل كان النظام مشابه أم مختلف عما طبق في دول أخرى؟**

يلعب نظام التسمية العالمي دورا حيويا في بناء مدينة حضارية وحديثة، خاصة وأن مجمعة وهران الكبرى تشهد حركة تعمير كثيفة أدت إلى توسعات متشعبة وتحولات عمرانية، اجتماعية واقتصادية، فلم يعد نظام التسمية السابق يخدم الوضع الحالي لهذه البلديات (السانيا وبئر الجير)، فقد ارتفع عدد المساكن ببلدية بئر الجير من 1309 مسكنا سنة 1987 إلى 88672 وحدة سكنية سنة 2019، نفس الوضع ببلدية السانيا ارتفع عدد المساكن من 2162 مسكنا سنة 1987 إلى 10755 سنة

2019، وعليه برزت الحاجة الماسة لنمط جديد للتعرف على المناطق والأبنية والمساحات والميادين، وهذا من خلال تبني نظام تسمية جديد يلبي الاحتياجات اليومية وخاصة مرافق الخدمات الأساسية والحساسة كالإطفاء والشرطة، والخدمات البلدية والعامة لتسهيل الوصول وتأدية الخدمة بصورة أكثر نجاعة وكفاءة (كميل يوسف عزة القطب، 2005، صفحة 2).

سطرت الحكومة برنامجا متكاملا من أجل بناء نظام عنونة وتأسيس قاعدة بيانات يتم إدراجها في النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS)، انطلق المشروع سنة 2014 على أن تنتهي العملية في أفاق 2018، **فما هو واقع النظام حاليا بكل من مجمعتي بئر الجير والسانيا؟ ما مدى تقدم عملية التسمية ووضع اللوحات وترقيم البنايات؟**

تعتبر البلدية المنتج الرسمي لمعطيات العنوان، وقد تكفلت كأهم فاعل في العملية بتجسيد النظام وتطبيقه، وقد ألزم المشرع المصالح التقنية على مستوى الدائرة ولاسيما الأشغال العمومية، التهيئة العمرانية، مسح الأراضي وأملاك الدولة والتعمير بالمشاركة في العملية عن طريق اللجنة التقنية للبلدية المكلفة بدراسة اقتراحات التسمية وإعادة التسمية للاماكن والمباني العمومية والشوارع بحيث يكون النظام يغطي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية، ويكون معمولا به من قبلهم عند اعتماده وتنفيذه وعدم قيام أية جهة بمشاريع تتعارض مع النظام. **هل تم التنسيق فعلا مع كافة المصالح والمرافق وهيئات الدولة في البلديتين لاطلاعها على النظام الجديد مثل مصالح الكهرباء والماء والغاز والاتصالات والشرطة والحماية المدنية والإسعاف والبريد وغيرها وذلك ؟**

حققت بلديتي السانيا وبئر الجير تقدما ملحوظا في عملية التسمية مقارنة ببقية بلديات الولاية ولاسيما بلدية السانيا التي تحتل الصدارة في هذا الشأن، وهو ما دفعنا للقيام بدراسة تقييمية لنظام التسمية بعد مرور أكثر من خمس سنوات منذ انطلاقها، بالرغم من أن العملية لازالت متواصلة رغم أنها تجاوزت المدة المحددة لإنهائها لغرض الوصول لنظام عنونة. **هل حقق النظام الأهداف المسطرة؟ هل يتم استخدام أسماء الشوارع والأحياء في الوثائق الرسمية حتى تستقر في الوعي العام وتصبح الوسيلة الأهم للاستدلال على المقصد والعنوان؟.**

لا يستعمل نظام التسمية من طرف مصالح الدولة فقط بقدر ما يخص السكان سواء المقيمون بالمكان أو المترددون عليه، **فهل تم إشراكهم في العملية عن طريق الإعلام والتعريف بالنظام من جهة وانتقاء الأسماء من جهة أخرى؟ وهل ساهم النظام فعلا في تحسين الخدمة العمومية بالبلديتين؟ ما هي مزايا النظام وعيوبه بنظرهم؟ أين يكمن الخلل، هل في النظام نفسه أم في السكان كونهم غير مطلعين على ما يحدث من حولهم؟**

الهدف من الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف متمثلة فيما يلي:

- دراسة وتقييم نظام التسمية في الجزائر من خلال النموذجين (السانيا وبئر الجير) في ظل التقدم العلمي الواسع الحادث في هذا الموضوع عبر العالم.
- دعم المكتبة الجامعية بدراسة موضوعية حول تسمية الشوارع وترقيم المباني، لسد النقص في هذا المجال نظرا لعدم وجود دراسات في هذا الموضوع بالجزائر كون العملية لم تنتهي بعد.
- إبراز دور الفاعلين في نظام التسمية و الترقيم.
- مساعدة مختلف المصالح للقيام بمهامها بسرعة، في مختلف المجالات مثل توزيع البريد، الإسعاف، الشرطة، توزيع الخدمات الأساسية " الهاتف، الكهرباء، الغاز، المياه ".

منهجية الدراسة

لمعالجة الموضوع المطروح للدراسة، ولكي يتسنى لنا الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، اتبعنا المراحل التالية:

وسائل جمع و تحليل المعطيات

بناء على طبيعة النتائج المراد التوصل إليها والأهداف المسطرة، قمنا بالاستعانة بوسائل علمية معينة ساعدتنا في الحصول على المعلومات و المعطيات اللازمة و تتمثل فيما يلي :

- **مرحلة البحث النظري**

نظرا لحداثة موضوع تسمية الشوارع والمباني والأماكن وترقيم البنايات في الجزائر(فالنظام لم يبدأ تطبيقه إلا في سنة 2014 كما ذكرنا سابقا)، وبالتالي قلة الدراسات ان لم نقل انعدامها ما عدا مذكرة ماجستير في هذا الشأن عن نظام التسمية بمدينة نابلس بفلسطين وبعض المقالات الصحفية القصيرة عن مدينة الشارقة ، فقد تطلب منا فهم الموضوع وقتا طويلا قمنا بالاطلاع على أهم المراجع المتوفرة تناولت الموضوع بطريقة مباشرة و تلك التي لها صلة به، كما قمنا بالاطلاع على القوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بنظام التسمية وكذا تمكنا من الحصول على بعض التعليمات الوزارية والقرارات الإدارية التي جعلتنا نكون فكرة جيدة عن الموضوع .

- **مرحلة البحث الميداني**

وتعد المرحلة الأهم في البحث، حيث يتم فيها التحقيق الميداني وجمع المعلومات والخرائط التي لها صلة بالبحث:

1. مرحلة جمع المعطيات من المصالح الإدارية

تطلب منا في هذه المرحلة التوجه لعدة مديريات ومصالح بولاية وهران ومختلف بلدياتها ولاسيما وهران، بئر الجير و السانيا ونذكر منها:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، للحصول على مختلف المعطيات المتعلقة بالسكان في الفترة (1966_2008).
- المصلحة التقنية لبلديتي بئر الجير والسانيا حيث اطلعنا على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، والنتائج الأولية لإحصاء السكن والسكان 2019 .
- مكتب التسمية ببلديتي بئر الجير والسانيا للتعرف على كيفيات بناء نظام تسمـية الشوارع وترقيم المباني .
- مديرية المجاهدين للتعرف على دورهم في عملية التسمية و الترقيم.
- ولاية وهران للتعرف على دورها في عملية التسمية والترقيم والحصول على مختلف التعليمات و القوانين المتعلقة بالنظام.
- مديرية النقل للحصول على تصنيفات الطرق و شبكات المواصلات .

2. مرحلة التحقيق الميداني

ترتكز هذه الدراسة بالدرجة الأولى على جمع المعطيات المتحصل عليها من خلال التحقيق الميداني مع الأسر والمقابلات مع مختلف مصالح التدخل، رغم صعوبة هذه المرحلة إلا أنها تعد الطريقة الأفضل لأساليب الدراسة الميدانية، وهذا لفعاليتها في الحصول على المعلومات.

اعتمدنا من خلال التوجه إلى الميدان على عدة وسائل من بينها:

- **الملاحظة**

اعتمدنا في هذا البحث بشكل كبير على المعاينة الميدانية والملاحظة المنظمة، خاصة فيما يتعلق بتمركز اللوحات و طريقة تركيبها، طريقة الترقيم المعتمدة.

- **الصور الفوتوغرافية**

تعتبر هذه الوسيلة مهمة لأنها تعد أقرب للتشخيص الواقعي للوضعية الحالية.

- **المقابلة**

قمنا بعدة مقابلات مع مختلف مصالح التدخل كالحماية المدنية، موزع البريد، سائقي سيارات الأجرة وغيرها من أجل معرفة رأيهم حول نظام التسمية والترقيم وكذا لمعرفة مدى عملهم بالنظام وهل كان للنظام دور في تسهيل خدمة هذه المصالح.

- **التحقيقات الموجهة (الاستمارات البيانية)**

تعتبر أهم مرحلة في إعداد البحث، لأنها وسيلة الاتصال المباشرة مع الميدان و بالتالي للحصول على المعلومات الحديثة، كما لها دور في إثراء و رفع الغموض عن الموضوع.

تم من خلال الاستمارات استجواب 120 شخص مقسمة على المجمعتين (60 استمارة ببئر الجير و60 استمارة بالسانيا) اخترنا في هذه المرحلة أربعة أحياء بشكل عشوائي من كل مجمعة وتتمثل في: "حي التضامن ،حي بئر الجير ،حي المستقبل03 وحي خميستي "بمجمعة بئر الجير وكل من "حي النصر، حي سيدي الخيار ،حي مزور قدور و حي دوار بن عدة" بمجمعة السانيا،وتم استجواب 15 شخص من كل حي في المجمعين كونهما كبيرتين جدا واستحالة الدراسة الكلية لكل أحيائهما.

3- **مرحلة معالجة المعطيات وتحرير المذكرة:** تمثلت في :

3-1 معالجة المعطيات

بعد جمع مختلف المعطيات تأتي مرحلة المعالجة والتحليل، حيث قمنا بـ:

- استخراج مختلف الجداول والبيانات مستعينين بذلك على برنامج "MICROSOFT EXCEL" وتحويلها إلى أشكال بيانية .

كما اعتمدنا على برنامج " ARC GIS" ،" AUTOCAD 2014 " من أجل إنجاز الخرائط.

3-**2 تحرير المذكرة**

للإجابة على تساؤلات المطروحة انتظم عملنا في ثلاث فصول متكاملة فيما بينها كالتالي:

الفصل الأول

تطرقنا إلى تقديم منطقة الدراسة في بعديها الجغرافي و الديموغرافي حيث قمنا بدراسة النمو العمراني بالتطرق للنمو السكاني ثم التوسع العمراني لمجمعة وهران، السانيا و بئر الجير، كما قمنا بدراسة الطرقات و شبكة المواصلات بالمجمعتين.

الفصل الثاني

قمنا بضبط المفاهيم الأساسية وتحديد الجانب التشريعي والقانوني لنظام التسمية في الجزائر، أهدافه، وسائله، مراحله، فاعلوه ، إضافة إلى تقديم تجارب مماثلة في العالم و مقارنتها بالجزائر.

الفصل الثالث

يتناول الفصل الثالث دراسة نظام التسمية في كل من بلديتي السانيا و بئر الجير بهدف المقارنة بينهما كون بلدية السانيا الأكثر تقدما في العملية مقارنة ببقية بلديات الولاية، ثم القيام بتقييم هذا النظام وما مدى فعاليته بعد مرور أكثر من خمس سنوات على انطلاق العمل به وذلك من خلال الفاعلين وسكان منطقة الدراسة ، وإبداء رأينا كجغرافيين في ذلك.

الخلاصة العامة

حملت بعض الاقتراحات من أجل تطوير النظام قصد إرضاء غايات السكان وكذا من أجل تحقيق النظام للأهداف التي جاء من أجلها.

أسباب اختيار الموضوع

موضوع التسمية في الجزائر حديث جدا، بدأ يظهر للعيان بعد القيام بتثبيت لوحات تسمية الشوارع والأنهج والأحياء والقيام بعملية ترقيم المباني، وهو ما أثار انتباهنا وحرك الفضول داخلنا لفهم هذا النظام وما الهدف منه وكيف ساهم في انتظام الحركة داخل المدن، والأهم من ذلك هو دراسة تقييمية لهذا النظام لمعرفة مدى فعاليته وهل حقق الأهداف المرجوة منه. جاء اختيارنا في بداية العمل لبلدية بئر الجير، نظرا لحجمها السكاني والعمراني معا وكونها منطقة امتداد لوهران وفعلا انطلقنا في البحث حول هذه المجمعة، إلا أننا اكتشفنا من خلال مصالح الولاية أن بلدية السانيا هي البلدية الأكثر تقدما في عملية التسمية مقارنة ببقية بلديات الولاية، وبعد اتصالنا بالمصلح المختصة لبلدية السانيا وجدناهم أكثر تجاوبا معنا، فقمنا بتعديل الدراسة التي تناولت البلديتين ولغرض المقارنة بينهما أيضا كونهما تابعتين لنفس الولاية، ومن هنا يظهر دور الفاعلين أكثر.

عراقيل وصعوبات البحث

واجهتنا أثناء قيامنا بهذا البحث بعض الصعوبات والعراقيل التي عادة ما يصادفها كل باحث نذكر منها:

- نقص المراجع والكتب المتعلقة بموضوع البحث، كونه موضوع جديد.
- البيروقراطية الإدارية التي صعبت من عملية الحصول على المعلومة وجعلتنا نتردد كثيرا على بعض المصالح والمديريات.
- تضارب الأرقام والإحصائيات من مصلحة إلى أخرى وتناقضها في بعض الأحيان.
- عدم القدرة للحصول على جميع معطيات إحصائيات السكن والسكان.

- امتناع بعض المُدراء في مساعدتنا وتسهيل مهمة البحث.
- عدم القدرة للحصول على المخططات الكافية من أجل تقييم النظام " مخطط الأحياء والتقسيمات " بسبب عدم اكتمال العملية.
- تحفظ بعض المصالح على تزويدنا بكل المعلومات والمعطيات والإرساليات التي من شأنها تسهيل دراسة الموضوع وتقييمه.
- تأخر إنهاء النظام وخاصة المرحلة الأخيرة منه "الرقمنة" كان سببا في عدم القدرة على الدراسة الكافية لموضوع البحث.
- امتناع وعدم تجاوب السكان في الإجابة على الاستمارات بسبب جائحة كورونا من جهة وكذا بسبب عدم درايتهم الكافية لموضوع الدراسة من جهة أخرى.

الدراسات السابقة

مذكرة ماجستير عن فلسطين، سنة 2005، من إعداد الباحث كميل عزت يوسف القطب بجامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين بـ 180 صفحة.

قام الباحث بالدراسة بهدف اقتراح تطبيق نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني في التجمعات السكانية الفلسطينية من خلال التعريف بدور وأهمية التسمية والترقيم في تطوير وتنظيم تلك التجمعات، وهذا النظام المقترح يقوم باستخدام أساليب ومبادئ التسمية والترقيم المعمول بها في كثير من مدن العالم.

ارتكز الباحث في دراسته على التجارب العالمية والإقليمية في مجال التسمية والترقيم، لوضع مقترح لنظام وتعليمات تسمية الشوارع وترقيم المباني في التجمعات السكانية الفلسطينية من خلال تناول مدينة رام الله كمثال.

الفصـــــــــل الأول:
تطور سكاني وعمراني سريع ببلديتي بئر الجير والسانيا

تعطي الدراسة البشرية والعمرانية لأي تجمع عمراني صورا واضحة عن مميزاته الخاصة، ويكون هذا عن طريق الحصول على مجموعة من المعطيات ذات المصادر المختلفة كالإحصاء العام للسكان و المصالح البلدية والولائية ودراستها دراسة منهجية.

نتطرق خلال هذا الفصل إلى دراسة الموقع العام لمجمعة وهران وتوسعها بصفة عامة، ثم مجمعتي بئر الجير والسانيا اللتان نتجتا عن التوسع المجالي لوهران، وعرفتا بدورهما تطورا كبيرا وتوسعا ملحوظا في مجالهما العمراني ونموهما الديموغرافي.

1 - الموقع العام لمجمعة وهران

"يعتبر الموقع من العناصر الهامة في دراسة جغرافية المدن وأكثرها تأثيرا في حياتها" (مقيبس، 1983، صفحة 34).

تقع مجمعة وهران في أقصى الشمال الغربي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق مدينة مستغانم ومن الغرب والجنوب الغربي مدينة عين تموشنت ومن الجنوب والجنوب الشرقي مدينتي معسكر وسيدي بلعباس.

1.1 - الموقع الفلكي

" وهو عبارة عن تحديد المدينة بخطوط الطول والعرض "(مقيبس، 1983، صفحة 34).

تقع مجمعة وهران فلكيا على دائرة عرض 42°و 35° شمال خط الاستواء، وعلى خط الطول 30° و38° "غربا وهي بذلك تقع في منطقة معتدلة بين السفوح الشرقية لجبل مرجاجو و الجروف الصخرية وهضبة بئر الجير شرقا والسبخة الكبرى جنوبا.(بوقنـةمـراد، 2009، صفحة 14)

2.1 - الموضع

الموضع فكرة موضعية بحتة تتمثل في وجود المدينة في بيئة محلية خاصة بها، تتأثر بها، وتؤثر عليها، وتمثل الملامح الطبوغرافية أحد الأسس الهامة عند الاختيار الأول لموضع المجمعة، حيث يتضح أثرها خاصة عندما تنمو المجمعة وتمتد محاورها بسرعة في اتجاه دون الآخر، وقد تتوقف لوجود بعض العوائق.

" تتوضع مجمعة وهران على ربوة قليلة الارتفاع، تتراوح مساحتها ما بين 60-70 هكتار، في وسط حوض صغير يمتد على جانبي واد رأس العين على مستوى منخفض من الهضبة المحيطة بها شرقا و تلال أيدور غربا "(بوقنـةمـراد، 2009، صفحة 14).

2 - مراحل توسع مجمعة وهران

عرفت مجمعة وهران توسعات عديدة، أهمها كانت في الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، حيث شهد نسيجها العمراني في الفترة الأخيرة تحولات مرفولوجية نتج عنها توسعات حديثة وأخرى عشوائية، ناهيك عن نمط معماري استعماري وآخر إسلامي موروث.

- **مرحلة ما قبل 1830م**

تبدأ هذه المرحلة ما قبل 1830م، أي قبل دخول الجيش الفرنسي إلى المدينة، وقد تميزت هذه المرحلة بالبناء المتوسط وخروجه عن أسوار المدينة القديمة، والتي كانت تضم آنذاك ثلاث كتل سكنية وهي حي القصبة، حي اليهود وحي البحرية.

بدأت الوظيفة التعليمية في المجمعة في ظل الوظيفة الدينية عند دخول الأتراك إلى المدينة، حيث لم تظهر المدارس ذات الصبغة التعليمية البحتة إلا في العقد التاسع عشر متمثلة في أول مؤسسة لتعليم الصغار بجامع الباشا.

- **المرحلة (1830- 1835)م**

شملت مرحلتين: مرحلة التعمير العسكري (1832-1848م) ومرحلة التعمير المدني (1848– 1935 م)،حيث تزامنت مرحلة التعمير العسكري مع دخول الجيش الفرنسي إلى مدينة وهران سنة 1832م، قام الفرنسيون حينها بإنشاء معسكراتهم حول المدينة، وبعد استقرار الجيش بها دخلت مرحلة التعمير المدني، وقد أصبحت وهران بلدية بمرسوم ملكي صدر في 31 جانفي 1848م"(مقيبس، 1983، صفحة 35).

- **مرحلة ما بين (1935– 1945)**

هي مرحلة البناء الحديث، حيث تم خلالها تدمير الأسوار المحيطة بالمدينة، وإنجاز الشارع المحيطي الأول، حيث أدى ذلك إلى التحام الأحياء الداخلية مع القرى المحيطة بالمدينة، وقد كان التوسع وفق خطة نصف دائرية، أنتجت شوارع رئيسية للمدينة، وظهرت في هذه الفترة الأحياء القصديرية والعشوائية في المناطق المنعزلة.

- **مرحلة ما بين(1945– 1962)**

تم في هذه المرحلة تبني خطة توسعية جديدة، وهي تدخل في إطار مخطط قسنطينة، "وقد أشرف على إنجازه المهندسان(WOLF و ROCH)، وقد انطلقت الأعمال به سنة 1948 م" (مقيبس،

1983، صفحة 35)، والذي يهدف إلى توسع المدينة نحو الجنوب، مع إنشاء حي صناعي وهدم بعض الأحياء القصديرية وبناء أحياء لإعادة إسكان ذوي الدخل المتوسط، وإنجاز تعاونيات عقارية، وفتح الطريق المحيطي الثاني، وإنجاز واجهة البحر.

- **مرحلة ما بين (1962– 1974)**

تميزت هذه الفترة بالركود في مجال البناء والتشييد بعد خروج المعمرين، وذلك بسبب اكتفاء السكان بالحظيرة السكنية الموروثة عنهم، واقتصرت الأعمال على إكمال بعض الورشات التي خلفها الاستعمار الفرنسي، وترميم بنايات تضررت من أعمال تخريبية في السنوات الأخيرة من الاستعمار، كما أن المدينة عرفت نقصاً فادحاً وحاداً في مختلف التجهيزات بعد خروج الاستعمار بسبب نقص وسائل التأطير والإنتاج المادية والبشرية.

- **مرحلة ما بين (1974– 1990)**

عرفت خلالها مدينة وهران ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو السكاني والكثافة السكانية، والتي رافقتهما ظهور أزمة السكن وانتشار الأحياء القصديرية، وقد واجهت الدولة هذه الأزمة بتبني سياسة المناطق الحضرية الجديدة (ZHUN)، وقد احتلت مساحات واسعة بالإضافة إلى التعاونيات العقارية من أجل تخفيف الضغط عن المناطق المركزية للمدينة، ومن أهم هذه المناطق الحضرية الجديدة التي تم إنجازها هي: عين البيضاء، ابن رشد، الصديقية وحي ايسطو، كما عرف عدد التجهيزات قفزة كمية ونوعية بالمدينة بسبب سياسة التخطيط والتعمير المنتهجة. (بوجمعاوي الطيب ، بركات عبد الرحمان، 2013، صفحة 14)

- **مرحلة ما بعد 1990**

في هذه المرحلة تم الاعتماد على أداة جديدة وهي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومجال تدخّله يشمل كل من مدينة وهران والمراكز المجاورة: بئر الجير، سيدي الشحمي والسانيا، وهذا المخطط يشمل توسع المدينة على مرحلتين مستقبلتين على المدى القصير، وهو يتمحور حول إستراتيجيتين هامتين هما:

- توسع المدينة نحو الشرق للحفاظ على المناطق الزراعية في الجنوب.
- التحكم في توزيع المراكز العمرانية المجاورة.

كما تم في سنة 1998م الاعتماد على برنامج جديد لإعادة هيكلة الأحياء المتدهورة بدعم من البنك العالمي، والذي استفادت منه كل من عين البيضاء وحي بوعمامة.

كما تم في هذه المرحلة الاعتماد على الكثير من المخططات والتي من شأنها تحسين الوضعية العمرانية للمجمعة الحضرية.(غضباني طارق، 2001).

3 - الموقع العام لبلدية بئر الجير: وهو كالتالي:

1.3 - الموقع الجغرافي لبلدية بئر الجير

تقع بئر الجير في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة وهران فهي تبعد عن مركز هذه الأخيرة بـ 13 كلم، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط،ومن الشمال الشرقي بلدية حاسي بن عقبة، ومن الجنوب الشرقي بلدية حاسي بونيف، أما جنوبا بلدية سيدي الشحمي، وغربا بلدية وهران، وتبلغ مساحتها 3900هكتار كما أصبحت مركز دائرة حسب التقسيم الإداري الأخير سنة 1984، وهي تضم ثلاث بلديات: (حاسي بونيف ، حاسي بن عقبة ، بئر الجير) وهي تابعة إداريا لولاية وهران "الخريطة 01"

.

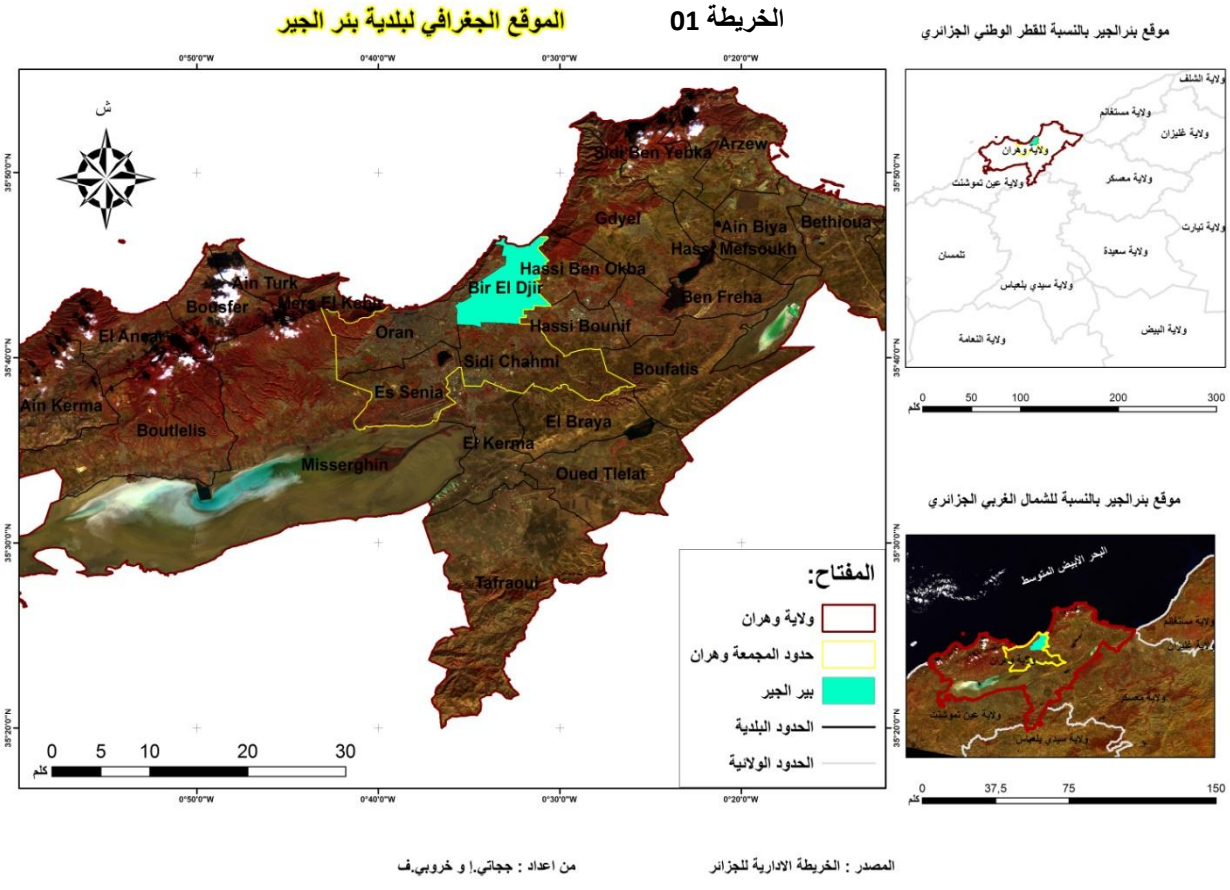

2.3 - الموضع

تتوضع بلدية بئر الجير على الهضبة الشرقية لوهران وهي ذات انحدار طبوغرافي خفيف لا يتعدى 3 % في اتجاه شمال شرق نحو جنوب غرب.

3.3 - النشأة

تعود نشأتها إلى العهد الاستعماري إذ توجد بها النواة الأولى التي يعود تأسيسها لذكرى انتصار نابليون على النمساويين 1848،وقد كانت تسمى ARCOLE نسبة إلى السجن الذي كان موجودا بها آنذاك" (DONIA MAGHRAOUI , MAKROULOUFI NABIL, 2001, P. 07)

4 - توسع بلدية بئر الجير

لقد مرت بلدية بئر الجير خلال توسعها ابتداء من الفترة الاستعمارية إلى غاية يومنا هذا بعدة مراحل:

- **المرحلة الاستعمارية**

لقد نشأت بئر الجير في العهد الاستعماري إذ توجد بها النواة الأولى لمجمعة بئر الجير و التي يعود تأسيسها لذكرى انتصار نابليون على النمساويين 1848،" وقد كانت تسمى" أركول "نسبة إلى السجن الذي كان موجودا بها آنذاك ، وقد أصبحت" أركول " بلدية في سنة 1882 بمساحة قدرها 4948 هكتارا، وشهدت هذه المنطقة إنجازات مهمة في ترابها مابين (1888-1889)، حيث شيدت مدفعية كنستال على أرض ذات مساحة 17 هكتارا، وبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت بها قرية"فرنوفيل" (خميستي حاليا)، وكانت المنطقة ذات ميل فلاحي يسكنها الأوروبيون ذوي السلطة وملاك الأراضي .(مساهل سميرة، 2009، صفحة 09)

- **المرحلة (1962م-1984م)**

عرفت بلدية بئر الجير خلال هذه المرحلة نموا عمرانيا بطيئا، بسبب قلة الوافدين والطابع الريفي للمنطقة، تم في هذه الفترة تحويل العشرات من المزارع إلى مشاريع سكنية، بدءا من مشاريع المناطق السكنية العمرانية في أواخر السبعينات وحتى منتصف ثمانينات القرن الماضي حي ايسطو بمساحة 201 هكتار، حي خميستي بمساحة 215 هكتار وغيرها من الأحياء، كما تميزت هذه الفترة بظهور التعاونيات العقارية، وركزت الدولة خلالها على إشراك المواطن في بناء منازلهم نظرا لعدم قدرتها على توفير المساكن أمام الطلب المتزايد، حيث أن أول تعاونية ظهرت هي تعاونية سونطراك.

- **المرحلة (1984م-2000م)**

خلال هذه المرحلة شهدت البلدية نموا متسارعا، حيث أن ما بني في هذه الفترة يشكل 22,3% من مجموع ما بني في بلدية وهران فكان نصيب بلدية بئر الجير 6954 مسكن.

حيث تم استمرار ظهور التعاونيات العقارية كتعاونية الرائد بلحسن وتعاونية النور، وكذلك التجزئات العقارية كتجزئة المستقبل، مما أدى إلى توسع المنطقة وظهور عدة أحياء جديدة، كحي الأمير عبد القادر وحي 20 أوت كما تميزت هذه المرحلة بظهور السكن الجماعي في حي ايسطو، وإنشاء عدة هياكل قاعدية والتي أعطت للمنطقة ميزة في مجمعة وهران.

- **المرحلة (2000م-2012م)**

تميزت هذه المرحلة بظهور عمليات التعمير على مستوى المنطقة الشرقية والجنوبية لبلدية بئر الجير، وظهور الأنماط المختلفة للسكن، السكن نصف الجماعي 110 مسكن في حي خميستي 2000 قطعة أرضية، والسكن الجماعي لديوان الترقية والتسيير العقاري، كما تم ظهور نمط آخر من السكن وهو السكن الاجتماعي والتساهمي، الذي كان تحت تصرف الوكالة العقارية للولاية، وسكن البيع بالإيجار لوكالة عدل، والسكنات الترقوية بحيث أعطت هذه البرامج دفعة قوية لقطاع السكن. (بوجمعاوي الطيب ، بركات عبد الرحمان، 2013، صفحة 27)

- **المرحلة (2012 -2020م)**

تميزت هذه المرحلة بالاستهلاك الواسع للمناطق الزراعية على مستوى المنطقة الشرقية والجنوبية لبلدية بئر الجير، حيث عرفت امتداد عمراني كبير وبشكل أساسي على الأطراف خاصة في جنوب شرق المدينة (حي سيدي البشير و دوار بن داود) وكذا ظهور العديد من السكنات الجماعية في حي بلقايد LPA "السكن الترقوي المدعم"، LPP "السكن الترقوي العمومي" و LPL"السكن العمومي الايجاري " وغيرها من السكنات، إضافة إلى الملعب الأولمبي و العديد من التجهيزات.

كما تميزت بظهور مشروع المدينة الجديدة لشرق وهران والذي بدأ تطبيقه في السنتين الأخيرتين، يتربع على مساحة قدرها 115 هكتار ويشمل توسعات شرق كنستال و بلقايد ونقل بعض كليات جامعة وهران من بلدية السانيا إلى القطب الجامعي بلقايد."الخريطة 02"

الخريطة 02 مراحل التوسع العمراني لبلدية بئر الجير

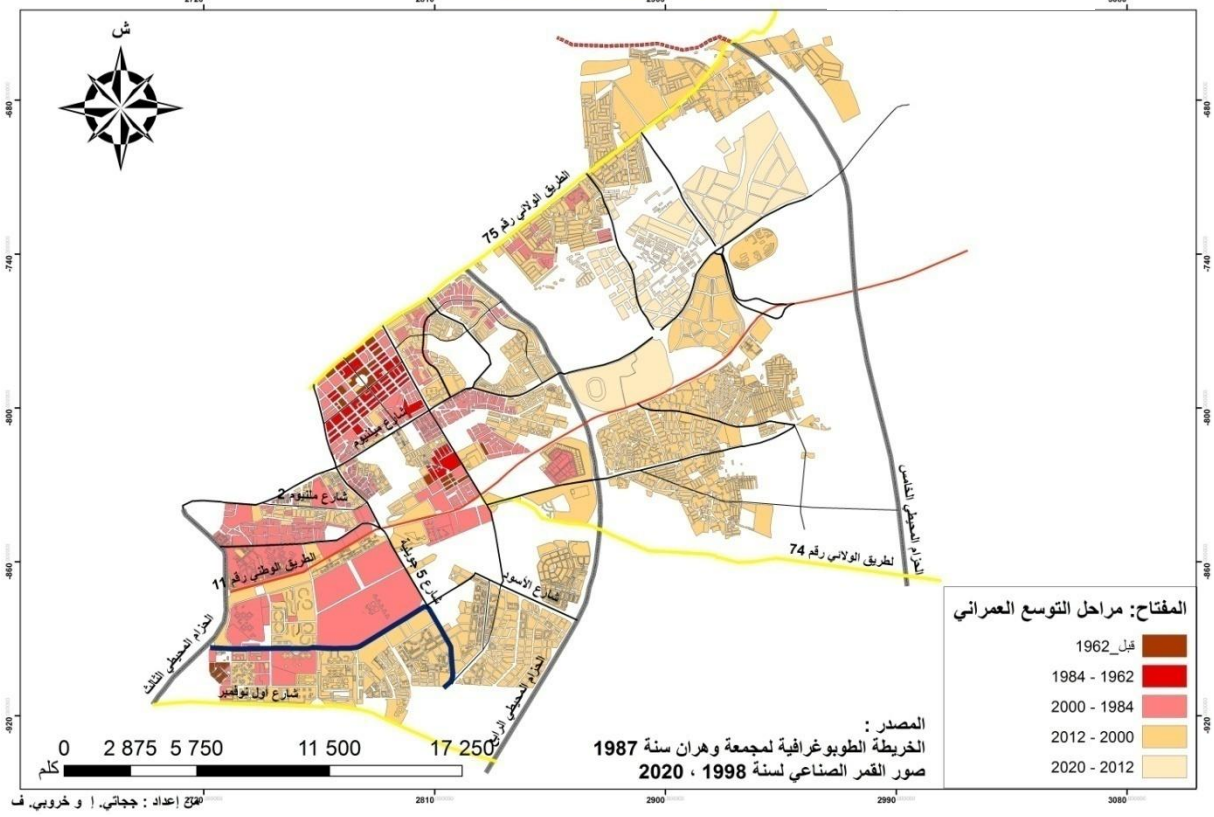

5 - تطور السكان والحظيرة السكنية في بلدية بئر الجير

"تعتبر دراسة السكان لأي بلدية ما في غاية الأهمية، نظرا لأنها تؤدي إلى فهم جميع الخصائص الطبيعية والتاريخية والوظيفية، فتغير حجم السكان في مدينة من المدن من شأنه أن يؤدي إلى تغير الأوضاع الاجتماعية، وهذا ما يحتاج إلى دراسة شاملة لهذه المتغيرات، فالزيادة السريعة في حجم السكان تصاحبها في الوقت نفسه الحاجة السريعة إلى التجهيزات الضرورية والمساكن الجديدة لحل أزمة السكن".

بئر الجير إحدى البلديات التي شهدت في السنوات الأخيرة نمو سكاني ملحوظ، صاحبه توسع مجالي كبير والجدول التالي يوضح التطور السكاني لبلدية بئر الجير خلال التعدادات السكانية(ساعد محمد ، باسيدي بلقاسم، 2012، صفحة 27).

1.5 - تطور سكاني سريع في بلدية بئر الجير

عرفت بلدية بئر الجير نموا ديموغرافيا سريعا، ويلاحظ ذلك من خلال تطور السكان عبر الفترات الممتدة مابين (1977- 1987)، (1987-1998) ، (1998 -2008).

الجدول رقم 1: تطور عدد السكان والنمو السكاني خلال التعدادات من (1977_2008) لبلدية بئر الجير.

التجمعات	عدد السكان				معدل النمو %		
	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد1998	تعداد 2008	1987_1977	1998_1987	2008_1998
مركز البلدية	818	6254	67843	136079	22,54	24,19	7,17
المراكز الثانوية	927	12481	12982	13626	29,68	0,35	0,39
المنــاطق المبعثـرة	6757	1929	1814	2446	-11,95	-0,5	2,96
المجموع	8502	20664	82639	152151	9,28	13,43	6,28

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) + المصلحة التقنية لبلدية بئر الجير

أ. مركز البلدية

لقد عرف مركز البلدية تطورا ملحوظا في عدد السكان في الفترة الأولى الممتدة مابين (1977-1987)، حيث ارتفع عدد السكان من 818 نسمة في سنة 1977 إلى 6254 نسمة سنة 1987 بمعدل نمو بلغ22,54 . % وفي الفترة الثانية الممتدة من (1987- 1998) تزايد عدد السكان بمركز البلدية ليصل إلى 67843 نسمة، كما ارتفع معدل النمو ارتفاع طفيف ليبلغ 24,19 %، نتيجة الأوضاع الأمنية السائدة في تلك الفترة والتي دفعت بالسكان إلى النزوح من المراكز الثانوية والمناطق المبعثرة نحو مركز البلدية هربا من جرائم الإرهاب، أما الفترة الثالثة (1999- 2008) فتناقص فيها معدل النمو نتيجة توجه السكان من مركز البلدية إلى المراكز الثانوية حيث بلغ 7,17 % نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية والظروف المعيشية وانجاز بعض التجهيزات والسكنات قصد استقطاب السكان.

ب. المراكز الثانوية

المراكز الثانوية هي الأخرى عرفت تطورا في عدد السكان، حيث ارتفع فيها عدد السكان من 921 نسمة إلى 12481 نسمة خلال الفترة (1977-1987) بمعدل نمو كبير قدر 29,68 % ، نتيجة ارتفاع الزيادة الطبيعية والنزوح من مركز البلدية نحوها، أما في الفترة الثانية (1987- 1998) كان

تم حساب معدل النمو وفق الصيغة التالية :
معدل النمو: $((p2\div p1)^{1\div n} -1) * 100$
P1: التعداد القديم
P2: أحدث تعداد
n: الفترة الممتدة بين التعدادين

هناك ارتفاع قليل في عدد السكان إذ قدر ب 12982 نسمة وتراجع فيها معدل النمو بشكل كبير جدا وقدر ب 0.35 %، ليرتفع عدد السكان في الفترة الثالثة (1999- 2008) ليصل إلى 13626 بمعدل نمو 0,39% ، وتختفي بعد ذلك المراكز الثانوية نتيجة التحامها واندماجها مع مركز البلدية بسبب التعمير الكثيف الذي عرفته الحدود مابين مركز البلدية والمراكز الثانوية وتصبح البلدية بذلك كتلة واحدة.

ج. المناطق المبعثرة

شهدت المناطق المبعثرة تذبذبا في نمو عدد السكان، حيث انخفض في الفترة الأولى (1977-1987) من 6757 نسمة سنة 1977 إلى 1929 نسمة سنة 1987 بمعدل نمو سلبي قدر ب11.95 -%، نتيجة نزوح السكان نحو مركز المدينة وذلك لتوفر المرافق الضرورية من تجهيزات وخدمات، وتواصل الانخفاض ليصل في الفترة بين (1987- 1998) إلى 1814 نسمة وهذا بسبب العشرية السوداء وانعدام الأمن الذي عرفه الريف وتهجير السكان من مساكنهم، ثم ارتفع هذا العدد بعد ذلك إلى 2446 نسمة في الفترة الثالثة (1998-2008) رافقه ارتفاع في معدل النمو إذ بلغ 2.96% ، وهذا راجع إلى التوسع المجالي الذي شهدته بلدية بئر الجير واستقرار السكان بالمناطق المحيطة ورجوع السكان إلى مساكنهم لاستقرار الأوضاع الأمنية والعمل في الفلاحة وتربية الماشية نتيجة تدعيم الدولة للسكان بالبناء الريفي.

الشكل رقم 1 : تطور السكان في بلدية بئر الجير خلال السنوات (1977_2008)

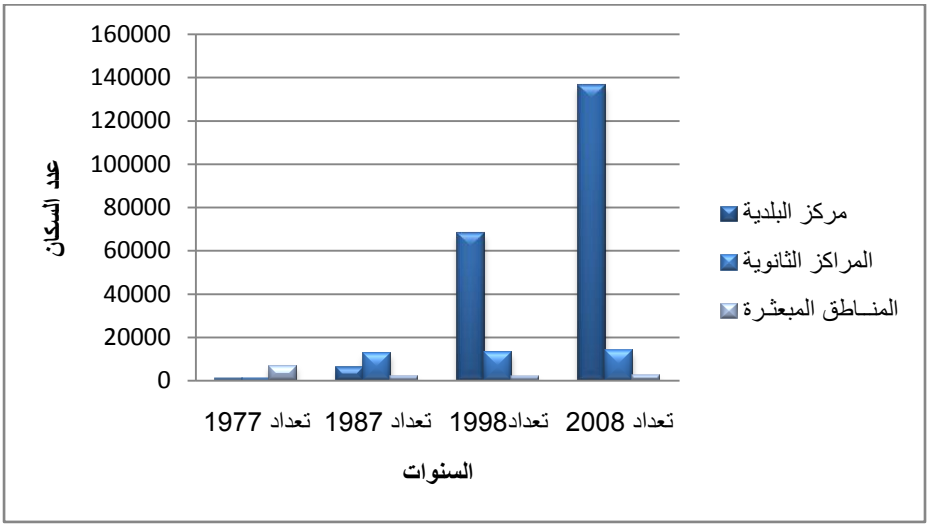

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) + المصلحة التقنية لبلدية بئر الجير

2.5 - الحظيرة السكنية لبلدية بئر الجير تطور كبير ومستمر

لقد عرفت بلدية بئر الجير خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في حظيرتها السكنية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 2: تطور الحظيرة السكنية خلال التعدادات (1966_2008) ببلدية بئر الجير

	عدد السكنات					نسبة التطور في السكن %			
التجمعات	تعداد 1966	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد 2008	1977_1966	1987_1977	1998_1987	2008_1998
مركز البلدية	101	1847	1309	16137	34195	29,89	-3,5	25,35	7,75
المراكز الثانوية	1565	87	1369	1268	3428	-23,63	31,72	-0,74	22
المنــاطق المبعثـرة	621	665	263	286	453	0,61	-8,98	0,69	4,68
المجموع	2287	2599	2941	17691	38076	1,1	1,22	17,51	7,95

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) + المصلحة التقنية لبلدية بئر الجير

أ. المرحلة الأولى : " 1966_1977"

من خلال أول تعداد للسكن بعد الاستقلال سنة 1966 نلاحظ أن بلدية بئر الجير بلغ عدد مساكنها 2287 مسكن، ليرتفع نسبيا سنة 1977 إلى 2599 مسكن بزيادة قدرت ب 1,1 %، هذا الارتفاع كان ملاحظا بشكل كبير في مركز البلدية حيث قدرت نسبة تطور السكن في هذه الفترة ب 29,89 % ويرجع ذلك لتوافد السكان نحو المركز الرئيسي واستقرارهم به، حيث كانت السياسة العمرانية في هذه الفترة متجهة نحو إعادة بناء القرى المخربة وبرامج السكن الريفي للتنمية الريفية والتعاونيات العقارية عن طريق مجموعة من الاستثمارات وكانت الدولة هي المسيطرة على قطاع السكن، أما فيما يخص السكن الحضري فقد تم استكمال ورشات المعمرين من خلال اللجنة الوزارية المكلفة بالسكن التابعة لوزارة الأشغال العمومية والبناء فتميزت هذه المرحلة بالركود في مجال العمران، فلم تكن هناك عمليات بناء أو إسكان مهمة وما كان منتشرا في هذه المرحلة هو غياب كلي لأزمة السكن.

إن الانطلاقة في إنجاز السكنات، أو بعبارة أدق تبني سياسة جديدة من خلال المخطط الثلاثي على أساس تحقيق متطلبات الريف والمدينة، قد وجدت عدة عوائق خصوصا ما تعلق بانعدام المصادر التمويلية البنكية بالإضافة إلى مشكل انطلاق المؤسسات الجديدة في ممارسة نشاطها التي عرفت بدورها عدة عراقيل.

مع بداية السبعينات بدأت تظهر بوادر الاختلال بين العرض المنخفض والطلب المتزايد على السكن والناتج عن النزوح الريفي وكذا النمو الديموغرافي، كما أحدث الافتقار إلى المعلومات الإحصائية الدقيقة، فيما يتعلق باحتياط المساكن الشاغرة وعدم التحكم في النزوح الريفي، وكذا سوء تقدير حقيقة المدينة، وأثقلت الموجات البشرية المتتالية القادمة من الريف إلى المدينة بشكل متواصل ليرتفع عدد سكناتها بشكل كبير (دليلة زرقة، 2015، الصفحات 114-115).

ب. المرحلة الثانية :" 1977_1987"

قدر عدد السكنات الإجمالي ب 2599 مسكن ليرتفع سنة 1987 إلى 2941 مسكن بنسبة زيادة ضعيفة قدرت ب 1,22%، وبرز في هذه الفترة ارتفاع عدد المساكن بالمراكز الثانوية بنسبة تطور كبيرة قدرت ب 31,72% وذلك راجع لتشبع المركز وقلة الأراضي المخصصة للبناء وتوجه السكان للاستقرار في المحيط.

ج. المرحلة الثالثة : "1987_1998"

عرفت هذه الفترة ارتفاع كبير في عدد المساكن حيث قدرت نسبة زيادة السكن ب 17,25%،برز في هذه تراجع رهيب لتطورها في المراكز الثانوية والمناطق المبعثرة وارتفاعها في المركز الرئيسي خصوصا في الأحياء القصديرية أو المناطق الهشة فقد أصبحت الأحياء القصديرية تلعب دورا جد مهم للمهاجرين الجدد، وهذا نتيجة للأوضاع الأمنية التي كانت قد عرفتها البلاد في هذه المرحلة، مما أدى بالسكان إلى النزوح نحو المركز والاستقرار فيه.

لقد عرفت هذه المرحلة تغيير التوجه السياسي وتحرير السوق العقارية في قطاع السكن بصدور قانون التوجيه العقاري 90/25 المؤرخ في 1991/11/18، كما تم انجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي رسم توسع المدينة . (دليلة زرقة، 2015، صفحة 112)

كانت مجمل العمليات العقارية المنفذة موجهة للسكن الفردي من 1988 إلى غاية 1991 تحت شكل البناء الذاتي، كما كان لسياسة التجزئة وكذا التعاونيات العقارية (الاجتماعية أو الترقوية) انتشار كبير خلال هذه المرحلة والتي كانت موجه للفئات الفقيرة والمعوزة.

د. المرحلة الرابعة :" 1998_2008"

شهدت بلدية بئر الجير في هذه المرحلة تراجع كبير في عدد السكنات مقارنة بالفترة السابقة حيث قدرت نسبة تطور السكن فيها ب 7,95%، كما شهدت هذه الفترة ارتفاع السكنات بالمراكز الثانوية على حساب مركز البلدية وهذا راجع لاستفادة المراكز الثانوية من عدة مشاريع سكنية (تعاونيات،سكن جماعي...) لتحويل التدفقات السكانية نحوها.

تم خلال هذه المرحلة انجاز سكنات ولكن كانت مجردة من مختلف المرافق فقد خصصت للإيواء فقط والهدف من انجازها هو خلق نوع من الاندماج الاجتماعي (دليلة زرقة، 2015، صفحة 131).

كما تميزت هذه الفترة بظهور الصيغ السكنية الجديدة خصوصا برامج عدل.

الشكل رقم 2 : تطور الحظيرة السكنية لبلدية بئر الجير خلال السنوات (1966_2008)

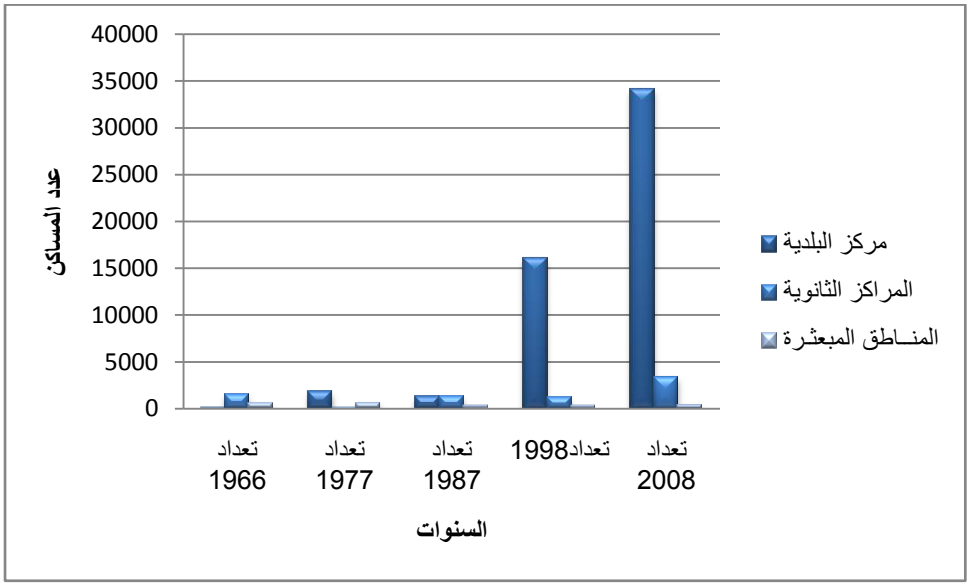

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) + المصلحة التقنية لبلدية بئر الجير

6 - بئر الجير، طرق مهمة واتصال جيد بمختلف مناطق المجمعة

تعتبر الطرق شريان الوصل بين مختلف المناطق والمحرك الرئيسي لأي تجمع عمراني تساهم في تدعيم وبروز المركزيات الحضرية وتسهل على المواطنين التنقل دون تعب. (مكي زوليخة، 2015، صفحة 102) كما تعد الطرق الخارطة الأساسية التي تتم على أساسها عملية التسمية والترقيم وبالتالي فان التخطيط السليم لها يساعد في تنفيذ عملية التسمية بطريقة سهلة وغير معقدة.

تتميز بلدية بئر الجير بخطة شريطية في تخطيط الطرق وتتصل بالمدن المجاورة عبر شبكة من الطرق الوطنية والولائية، التي تعمل على ربط مختلف عناصر المجال الموجودة فيه وبالتالي تسهل من السير الحسن للمترددين.

الطرق الرئيسية: الطريق الوطني رقم 11، الطريقين الولائيين رقم 75 و74 الذي يمر بحي سيدي البشير، الحزام الرابع ،كما بدأ التخطيط لمشروع الحزام الخامس الذي يمر بحي بلقايد.

إضافة إلى العديد من الطرق الثانوية والثالثية التي تربط بين أحياء البلدية وسكناتها وتتم عليه عملية التسمية والترقيم بتصنيفها إلى شوارع، وأنهج، مسارات وغيرها."الخريطة 03"

الخريطة 03 شبكة الطرق لبلدية بئر الجير

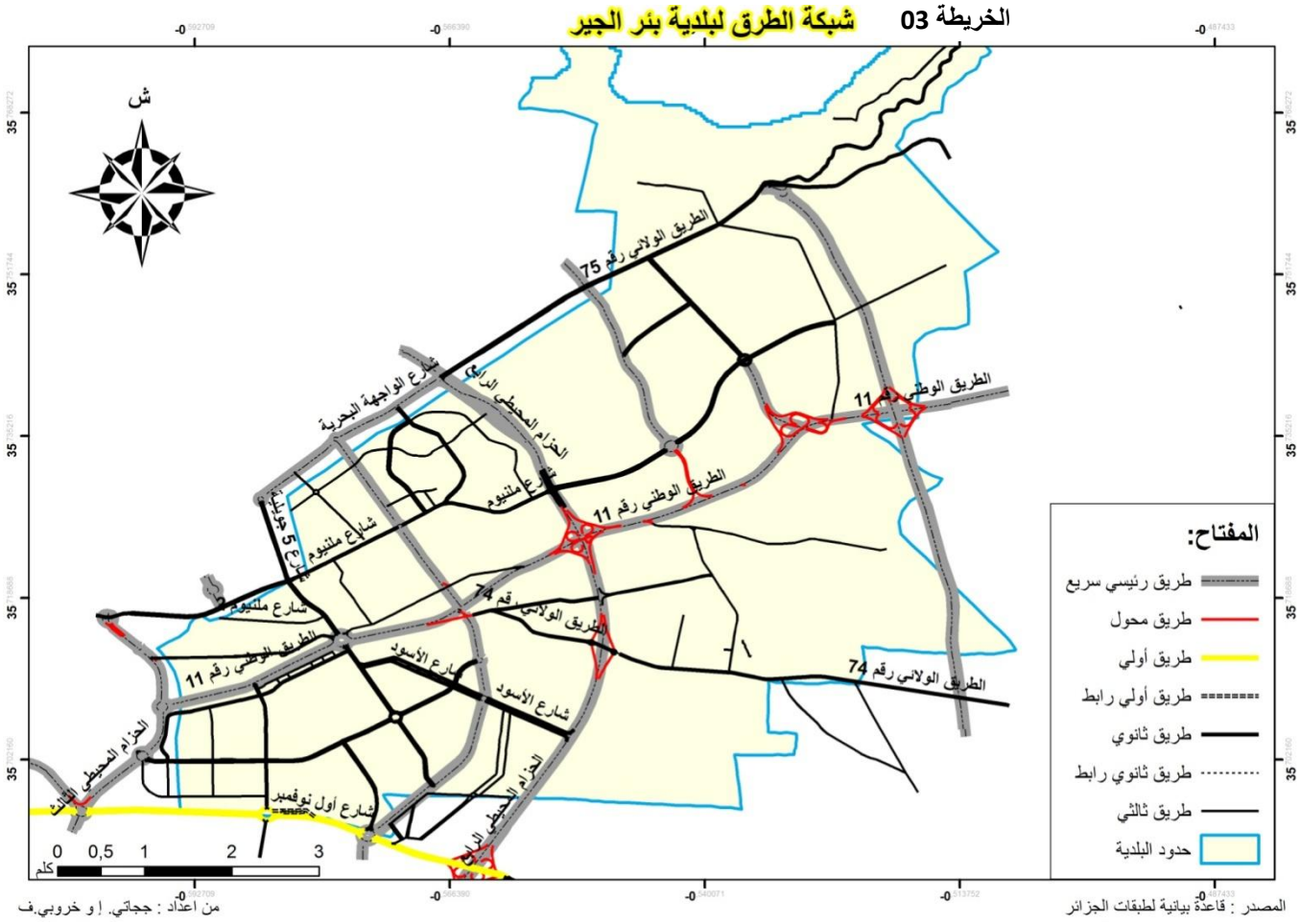

من اعداد : جحاتي. إ و خروبي.ف المصدر : قاعدة بيانية لطبقات الجزائر

7 - الموقع الجغرافي والإداري لبلدية السانيا

يعتبر الموقع من العناصر الهامة في دراسة جغرافية المدن، إذ أنه يعرف المدينة بالنسبة للمنطقة المحيطة بها والأثر المتبادل بينهما، وهو في حد ذاته يكون إطارا مساحيا فعالا له قيمة بشرية حيوية.

1.7 - الموقع الجغرافي

تقع بلدية السانيا في إقليم الغرب الجزائري وبالضبط في الإقليم الوهراني يحدها شمالا هضبة وهران وتمتد هذه الهضبة جنوبا لتنتهي بسهل التين على حواف السبخة الكبيرة في حين يمتد سهل السانيا جنوبا على حواف السبخة لترتفع نحو ضاية مرسلي شمالا، ويعتبر موقع المدينة استراتيجيا لقربها من مدينة وهران وهي بمثابة همزة وصل بين عاصمة الغرب وباقي الولايات المجاورة، ويتراوح ارتفاعها بين 80- 100م عن مستوى سطح البحر "الخريطة 04".

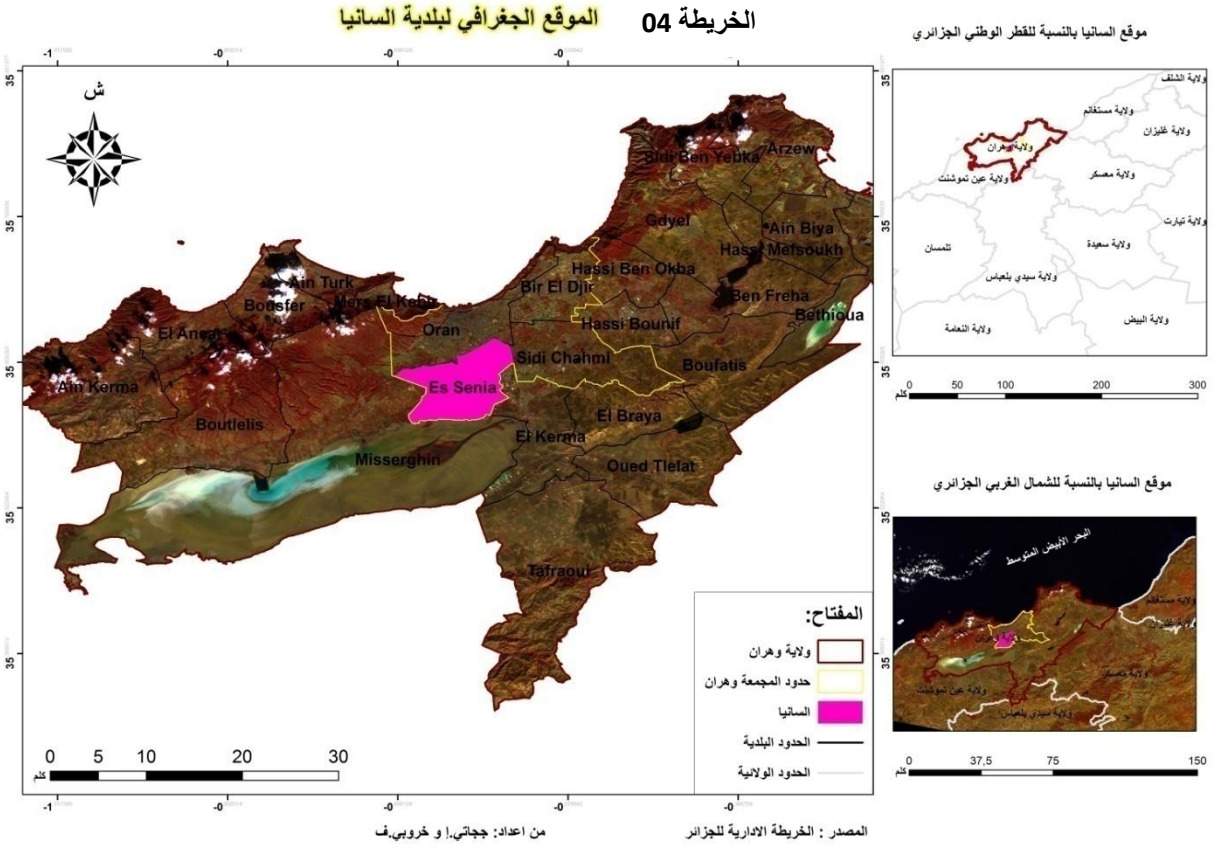

2.7 - الموقع الإداري

السانيا هي مقر بلدية منذ 26 جويلية 1974، حيث تربط جميع البلديات التي تضمها الدائرة فهي تبعد عن مدينة وهران التي تحدها شمالا بحوالي 5 كلم.

وتقدر مساحتها الكلية ب 5200 هكتار وهي تتوسط شبكة من الطرق الكبيرة حيث يمر بها الطريق المزدوج الرابط بين وهران والجزائر، الطريق الولائي الرابط بين وهران وولايات الجنوب، بالإضافة إلى خط السكة الحديدة الذي يربط وهران بالجزائر العاصمة وآخر يربط وهران بعين تموشنت، أما بالنسبة لحدودها الإدارية فيحدها من الشمال مدينة وهران، من الغرب مسرغين ومن الشرق كل مدينتي سيدي الشحمي والكرمة.(بوشيبة حكيمة، 2009).

8 - توسع بلدية السانيا: شهدت عدة مراحل هي :

- **مرحلة ما قبل 1962م**

في هذه الفترة أنشئ مركز السانيا والمتكون من منطقة الأوروبيين، والتي تقع في غرب المركز والدوار الذي يعتبر نواة العرب في الشرق، وكانت أول المنشآت بها إدارية، اجتماعية، ثقافية متمثلة في مقر البلدية سنة 1869م،الكنيسة سنة 1883م ومدرسة سنة 1903م. كما سمح تعداد سنة 1901م، ببروز المجمعات الحضرية الثانوية المرتبطة بالسانيا، من بينها حي عين البيضاء، الرويسة، إضافة إلى الوحدة الصناعية التي تم إنشاءها عام 1913م نذكر منها:SAGEM،METNA ،ونجد أيضا بناء أولى التجزءات سنة 1927م، المتكونة من بيوت خشبية والتي سكنتها عائلات تابعة للطيران العسكري.

في هذه الفترة عرف المركز الاستعماري توسعا من ناحية الشمال وأخذت البنايات طابعا أوروبيا بالإضافة إلى ظهور بعض التجهيزات التعليمية والإدارية.

- **مرحلة ما بين 1962م-1972م**

هذه الفترة لم تشهد توسعا بالنظر إلى استغلال المساكن والتجهيزات التي تركها المعمرين من طرف سكان المدينة، حيث كان هناك تجسيد للمباني والجامعات من بينها جامعة السانيا، التي كانت عبارة عن ثكنة عسكرية إلى جانب بعض الأحياء السكنية الجماعية والفردية.

- **مرحلة ما بين 1972م- 1982م**

ما ميز هذه الفترة هو الاهتمام بالجانب الثقافي والاقتصادي، حيث شهدت إنشاء مركز التكوين المهني والمنطقة الصناعية سنة 1976...

- **مرحلة ما بين 1980م- 1990م**

ومع بداية الثمانينات وبالتحديد ابتداء من 1982م إلى غاية 1986م، شهدت المدينة أولى توسعات المركز الابتدائي للمجمعة الحضرية الثانوية الرائد شريف يحي، وبدأت السانيا تعرف استقلالية أكثر في الخدمات الإدارية، وكما أن التوسع العمراني السكني بدأ يأخذ الشكل العمودي، وهذا الانتشار العمارات خاصة بمركز المدينة وحي باهي عمر، حيث عرفت السانيا في هذه الفترة استهلاك كثير لمجال السكن بصفة عامة.(مكي زوليخة، 2015، صفحة 36،37)

- **مرحلة ما بين 1990م- 2000م**

تميزت هذه الفترة بتلك التوسعات الحديثة، على طول الطريق الوطني رقم 2، وهي سكنات فردية بنيت على حساب أراضي جد صالحة للزراعة.

- **مرحلة مابين 2000م- 2015م**

عرفت هذه المرحلة مواصلة التوسع العمراني بإنشاء بعض التجهيزات الإدارية والتعليمية تمثلت في مؤسسات تعليمية، وتجهيزات دينية ومرآب للترامواي، وتوسعة المعهد الوطني للأمن الصناعي.(مكي زوليخة، 2015، صفحة 37)

- **مرحلة مابين 2015م- 2020م**

أهم ما تميزت به هذه الفترة هي التوسعات التي شهدها مركز البلدية في الجهة الغربية من إقامة عدد من المصانع والسكنات الفردية والجماعية، كما شهدت المجمعة الثانوية الحضرية رائد الشريف يحي توسعات كبيرة تمثلت في تشييد السكنات الفردية والجماعية وسكنات عدل، المجمعة الثانوية بوعمامة هي الأخرى توسعت وهذا ببناء سكنات عدل وتجهيزات مختلفة." الخريطة 05"

الخريطة 05 مراحل التوسع العمراني لبلدية السانيا

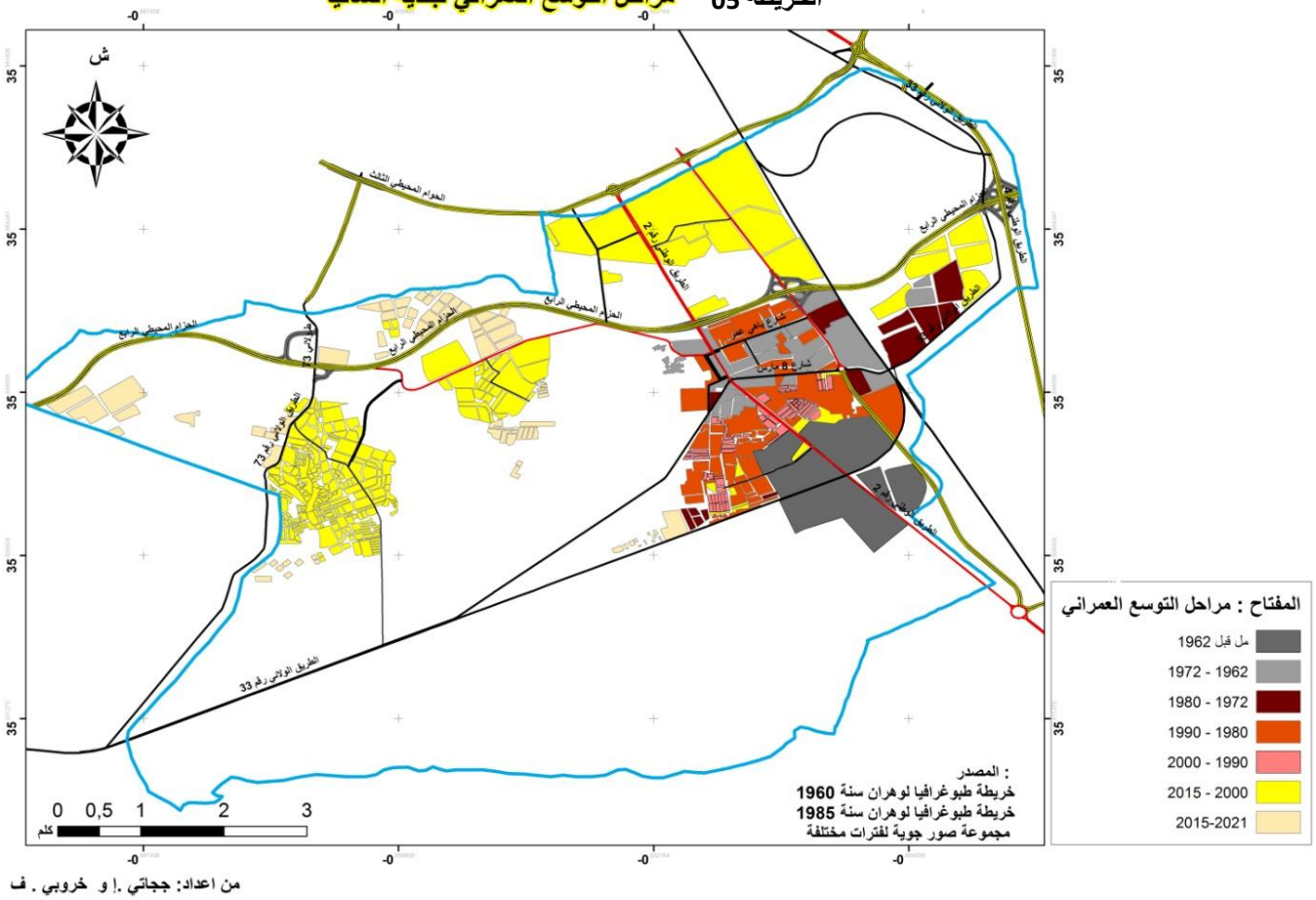

من اعداد: جحاتي .إ و خروبي . ف

9 - تطور السكان والحظيرة السكنية في بلدية السانيا

شهدت بلدية السانيا، كغيرها من المناطق الحضرية الرئيسية في ولاية وهران، توسعا عمرانيا وكان ذلك امتدادا للتطور السكاني الكبير، وهذا حسب المؤشرات الخمسة لتعداد السكن والسكان.

1.9 - نمو سكاني سريع ببلدية السانيا

عرفت بلدية السانيا تطور سكاني متواصل وسريع خلال السنوات " 1977-1987-1998-2008" يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم 3 : تطور عدد السكان خلال التعدادات (1977_2008) ببلدية السانيا

التجمعات	عدد السكان				معدل النمو %			
	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد1998	تعداد 2008	1977-1987	1987-1998	1998 2008	1987-2008
مركز البلدية	/	15721	/	43685	/	/	/	4,15
المراكز الثانوية	/	15347	/	51139	/	/	/	4,92
المنـــاطق المبعثـرة	/	2717	/	2104	/	/	/	-1,04
المجموع	22600	33785	64117	96928	4,06	5,89	4,2	4,29

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) + المصلحة التقنية لبلدية السانيا

أ. مرحلة النمو السريع: 1977_1987

بلغ عدد سكان السانيا خلال سنة 1977، 22600 نسمة ليرتفع إلى 33785 نسمة سنة 1987 بمعدل نمو 4 % يرجع هذا الارتفاع إلى تطور الأوضاع الصحية وتحسن المستوى المعيشي مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات وارتفاع نسبة المواليد، توزع أغلب السكان في هذه الفترة المركز الرئيسي والمراكز الثانوية نظرا لتحسن المستوى المعيشي بالبلدية ونتيجة للتوسع العمراني لهذه المراكز.

ب. مرحلة استمرار النمو: 1987_1998

في هذه المرحلة تضاعف عدد السكان من 33785 نسمة إلى 64117 نسمة بمعدل نمو قدر ب 5.8% وهذا راجع إلى الزيادة الطبيعية من جهة واستفادت المجمعة من مشاريع سكنية جماعية خاصة على مستوى حي "باهي عمر" من جهة أخرى، إضافة إلى ظهور العديد من التجهيزات إضافة إلى الأوضاع الأمنية (العشرية السوداء) التي شهدتها البلاد، كل هذه العوامل ساهمت في تسريع ورفع التدفقات السكانية نحوها، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الديموغرافي ، عرفت هذه المرحلة انتشار الأحياء الفوضوية نتيجة عدة أسباب منها النمو السكاني ، وهذا النمو عرف شكلين هما الزيادة الطبيعية ، والهجرة الداخلية .

ت. مرحلة تراجع النمو:" 1998_2008"

عرفت بلدية السانيا في هذه الفترة تراجع طفيف في معدل النمو الديموغرافي مقارنة بالفترة السابقة، هذا لا يعني تناقص في النمو الطبيعي للسكان وإنما يعود ذلك إلى أن المنطقة لم تحظى بمشاريع سكنية جاذبة للسكان، وذلك نتيجة استنفاذ الاحتياطات العقارية المخصصة للتوسع العمراني مما أدى إلى تحويل التدفقات نحو التجمعات الثانوية حيث قدر عدد سكان المراكز الثانوية سنة 2008 بـ 51139 نسمة، وذلك نتيجة للتوسع العمراني والمشاريع السكنية والتجهيزات التي أنجزت فيها"تجهيزات صحية، تعليمية، إدارية" وغيرها، كما عرف مركز البلدية هو الأخر تطورا في عدد السكان مقارنة بسنة 1987، فيما شهدت المناطق المبعثرة تذبذبا في عدد السكان، إذ سجلت تناقص ملحوظ خلال الفترة (1987-2008) من 2717 نسمة سنة 1987 إلى 2104 نسمة 2008، هذا التغير في عدد سكان المناطق المبعثرة راجع إلى نزوح السكان نحو المراكز الثانوية والمركز بحثا عن حياة أفضل، بسبب افتقار الريف إلى المرافق الضرورية والتوتر الأمني خلال سنوات التسعينات "الجدول 03".

الشكل رقم 3 :تطور عدد السكان خلال التعدادات (1977_2008) ببلدية السانيا

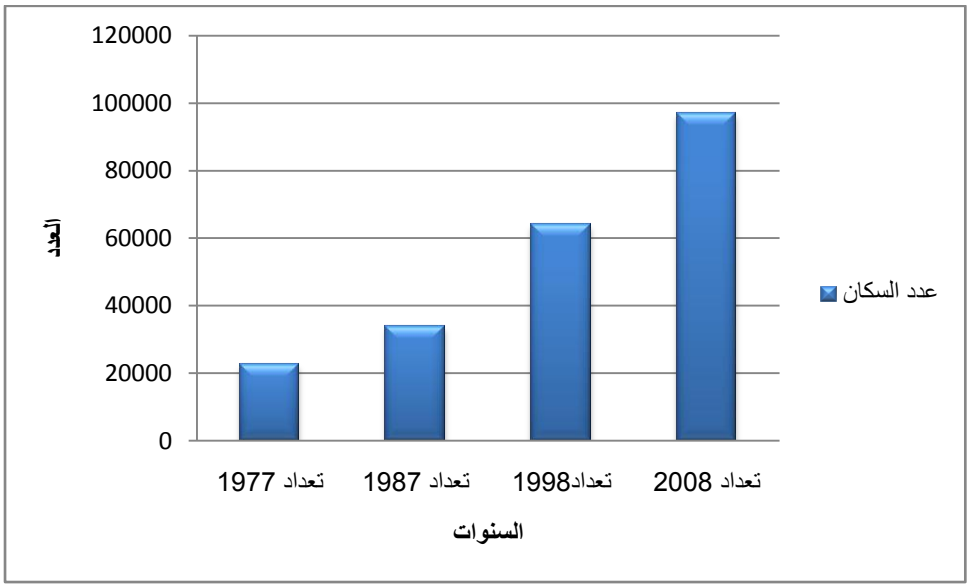

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) + المصلحة التقنية لبلدية السانيا

2.9 - بلدية السانيا، توسع كبير في الحظيرة السكنية

لقد عرفت بلدية السانيا خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في حظيرتها السكنية، وخاصة في مراكزها الثانوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 4 : تطور الحظيرة السكنية خلال التعدادات (1977 _2008) ببلدية السانيا

التجمعات	عدد السكنات				نسبة التطور في السكن %			
	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد1998	تعداد 2008	1987_1977	1998_1987	2008_1998	1987 2008
مركز البلدية	-	2162	-	9121	-	-	-	5,91
المراكز الثانوية	-	2651	-	9743	-	-	-	5,33
المنـاطق المبعثرة	-	372	-	381	-	-	-	0,07
المجموع	3623	5185	11315	19245	3,65	7,26	5,44	5,38

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) + المصلحة التقنية لبلدية السانيا

أ. المرحلة الأولى :"1977_1987"

عرفت الحظيرة السكنية ببلدية السانيا ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة حيث قدر عدد المساكن سنة 1977 ب 3623 مسكن،فيما قدر عددها بـ 5185 مسكن سنة 1987 وبلغت نسبة تطور السكن 3,6 % ،نتيجة تحسن الوضع المعيشي واستفادة البلدية من مشاريع سكنية حيث سجل عدد كبير من المساكن بمركز البلدية 2162 مسكن والمراكز الثانوية 2651 مسكن ،على عكس عددها بالمناطق المبعثرة،

تميزت هذه الفترة باحتكار الدولة للإنتاج السكني وانتشار الأحياء الفوضوية والقصديرية وتم خلالها تقنين البناء الذاتي وتدخل هذه العملية في إطار مكافحة أزمة السكن، وإعادة إسكان سكان الأحياء الهشة المتدهورة. (دليلة زرقة، 2015، صفحة 119)

ب. المرحلة الثانية :"1987_1998"

ارتفعت نسبة تطور السكن ببلدية السانيا إلى 7.2% مابين الفترة 1987_1998، حيث قدر عدد المساكن سنة 1987 بـ 5185 وبلغ سنة 1998"11315"مسكن، وذلك نتيجة للمشاريع

السكنية التي استفادت منها البلدية والتي أنجزت خلال هذه الفترة خصوصا التعاونيات العقارية والسكنات الفردية (ترقية البناء الذاتي)، حيث تبنت الدولة سياسة التعمير المكثف، وهذا على مساحة أراضي ذات قيمة عقارية ضعيفة (دليلة زرقة، 2015، صفحة 125)، كما عرفت هذه المرحلة انتشار الأحياء الفوضوية نتيجة عدة أسباب منها النمو السكاني ، وهذا النمو عرف شكلين هما الزيادة الطبيعية ، والهجرة الداخلية .

ج. المرحلة الثالثة :"1998_2008"

شهدت السانيا في هذه المرحلة تراجع كبير في عدد السكنات مقارنة بالفترة السابقة حيث قدرت نسبة تطور السكن 5,6%، و قدر عدد المساكن سنة 1998 بـ 11315 و بلغ سنة 2008 " 1924" مسكن، وذلك يرجع إلى تأخر انجاز المشاريع، وقلة الأراضي المخصصة لإنجاز المشاريع السكنية' كما واصلت الحظيرة السكنية بكل من مركز البلدية و المناطق المبعثرة في الارتفاع نتيجة لتركز التجهيزات الأساسية " الإدارية والتعليمية تمثلت في مؤسسات تعليمية، وتجهيزات دينية " وعدد من الخدمات، الأمر الذي صاحبه تشييد عدد كبير من المساكن.

أمام التزايد الكبير للسكان برز عجز القطاع العمومي عن تسيير النمو الحضري، وإنتاج السكن بالحجم الكافي الذي يلبي مطالب السكان حيث طرأت عدة تغيرات على مرفولوجية المدينة وتعددت الصيغ السكنية وكذا أشكالها من نمط عمودي " LPA "LSP "AADL " للقضاء على أزمة السكن بالإضافة إلى النمط الفردي الفاخر إلى جانب البناء الفردي الغير مكتمل، دون تجاهل البناء الفوضوي. (دليلة زرقة، 2015، صفحة 199)

الشكل رقم 4 : تطور الحظيرة السكنية خلال التعدادات (1977 _ 2008) ببلدية السانيا

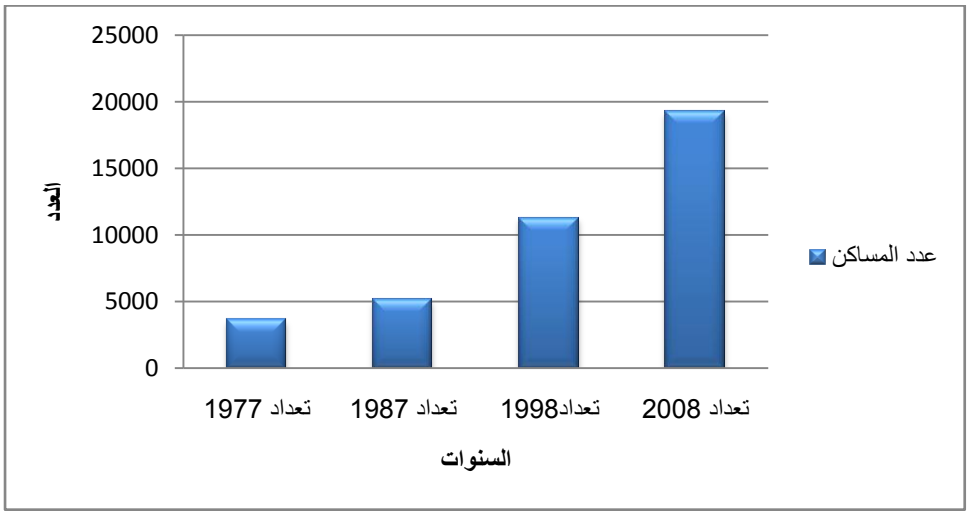

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) + المصلحة التقنية لبلدية السانيا

10 -شبكة طرق هامة في بلدية السانيا

شبكة الطرق من البنى التحتية التي تهتم بها الدول بشكل كبي، فهي العامل الأساسي في تطورها، فالدولة ذات الطرق الجيدة والمخططة تكون لها القوة الاقتصادية، والتجارية وقد أصبحت حركة الاتصال والتنقل من أهم مجريات الحياة اليومية للسكان.(حمزاوي محمد، 2017، صفحة 35)

كما تلعب شبكة الطرق والمواصلات دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتساعد على تنفيذ عملية تسمية الشوارع والأحياء وترقيمها بطريقة سهلة غير معقدة بسبب التخطيط الذي يتناسب مع نظام التسمية والترقيم المقترح في بلدية السانيا ولا يتعارض مع الواقع الجغرافي لها.

تتكون بلدية السانيا من مجموعة من الطرق وهي:

طرق تخترق البلدية

تتمثل في مجموعة من الطرق الرئيسيةّ، كالطرق الوطنية والتي هي أساس شبكة الطرق بالبلدية إذ تلعب دورا مهيكلا لمجالها نظرا للدور الكبير الذي تقوم به في تنظيم الحركة وتطوير التبادلات التي تحفز بشكل مباشر الديناميكية الاقتصادية.(حمزاوي محمد، 2017، صفحة 38)

مجمعة السانيا بها الطريق الوطني رقم 2A الذي يمر بمنطقة المعاهد ويقطع مقر البلدية من الشمال إلى الجنوب ليتجه نحو المطار والكرمة.

إضافة إلى طرق ولائية، وهي الطرق التي غالبا ماتربط طريق وطني أو ولائي بآخر، أو تربط تجمعين عمرانيين حيث تعتبر جل الطرق الولائية بالمجال مهمة، لأن الاهتمام بها مبني على أساس تحضيرها للترقية.(حمزاوي محمد، 2017، صفحة 41)

ينتشر هذا الصنف بشكل ضعيف داخل البلدية حيث نجد: الطريق الولائي رقم 83 من الغرب إلى الشرق وهو الذي يمر بالمنطقة الصناعية باتجاه وهران، المسمى بنهج المجاهدين والطريق الولائي رقم 33 الرابط بين مدينة وهران وبلدية مسرغين مرورا بمدينة السانيا، المسمى بنهج 8 مارس.

وكذا الحزام المحيطي الرابع الذي عبارة عن طريق دائري يخترق المجمعة.

أما الطرق التي ترسم حدودها مع البلديات الأخرى فنجد الحزام المحيطي الثالث الذي يرسم حدودها مع بلدية وهران.

وتحتوي كذلك على طرق أخرى ثانوية وثالثية تربط بين الأحياء والجزيرات، إضافة إلى خط للسكة الحديدية الذي يمر بمحطة قطار السانيا، وخط طراموای السانيا الذي اختير مساره على مستوى محور محمد خميستي "الخريطة 06" .

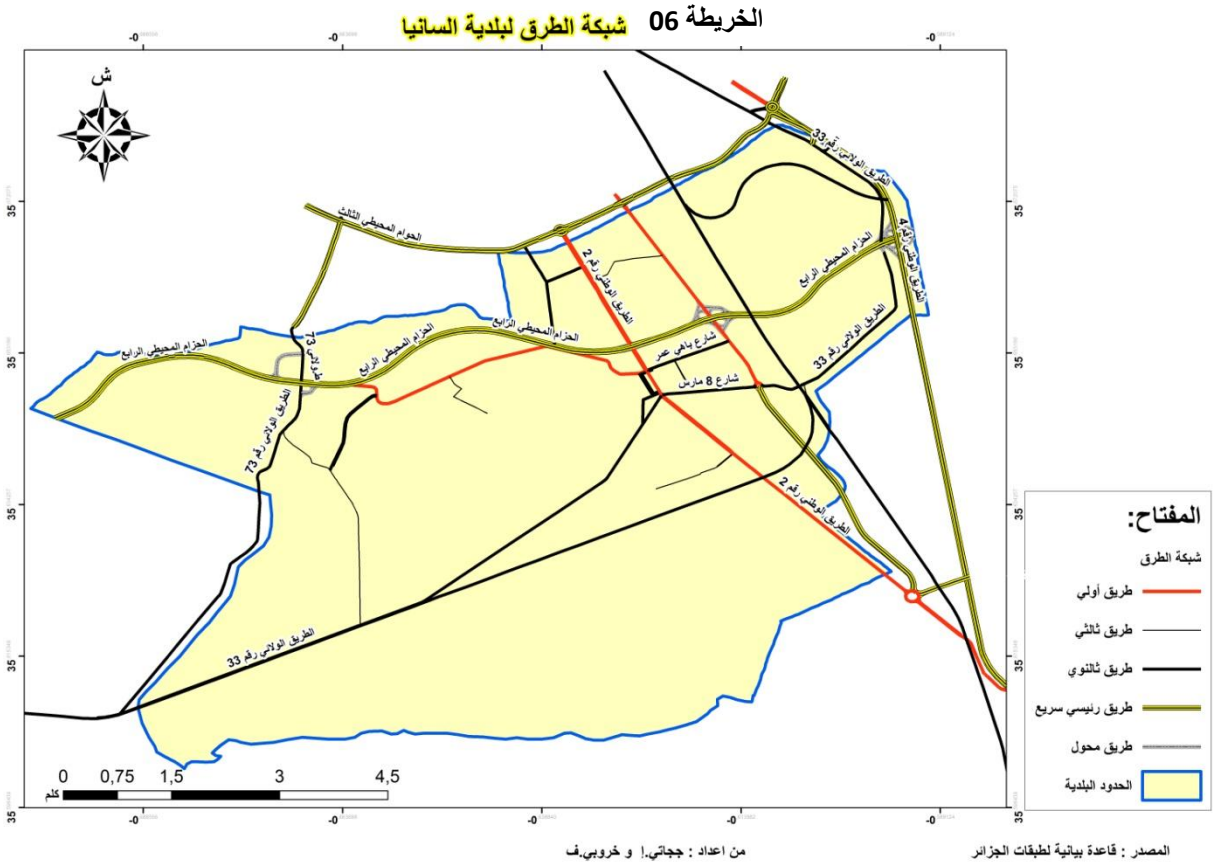

خلاصة الفصل الأول

بلديتي بئر الجير والسانيا كغيرهما من البلديات الجزائرية عرفتا توسعا عمرانيا كبير، هذا التوسع جاء نتيجة للتوسع العمراني لمجمعة وهران، والتطور العمراني والسكاني للبلديتين.

بلغ معدل نمو سكان بلدية بئر الجير في الفترة 2008 - 1998 حسب النتائج الأولية لتعداد السكان 8,1% بعدما كان 6,28% في الفترة 1998-2008 مما يدل على تزايد عدد السكان خلال هذه الفترة، من أسباب النمو الكبير الذي عرفته هذه المجمعة هو أن اتجاه التوسع العمراني لمجمعة وهران كان نحو الجهة الشرقية للمجمعة، هذا الاتجاه كان نتيجة لوجود عوائق في بقية الجهات الأخرى منعت من التوسع نحوها.

بلدية السانيا هي الأخرى عرفت نمو وتطور سكاني كبير خصوصا في السنوات الأخيرة حيث بلغ عدد سكان السانيا حسب النتائج الأولية لسنة 2019 ، 149693 نسمة بمعدل نمو (2008-2019) قدره بـ 4% مما يدل على تضاعف عدد السكان، وهذا راجع لعدة أسباب أبرزها قربها من مدينة وهران وتوطن المنطقة الصناعية بها ما أدى إلى استقطابها للسكان، وتعتبر بلدية السانيا من بين البلديات ذات النشأة الاستعمارية، ومن خلال استعراضنا لمراحل توسعها اتضح لنا أنها مرت بعدة مراحل تمثلت بداية في ظهور النواة الاستعمارية متمركزة في وسط المدينة.

يقطع مجالي الدراسة عدد مهم من الطرق الرئيسية كالطريقين الولائيين 83 ، 33 والطريق الوطني A2 والحزام الثالث والرابع وطرق أخرى تربط بين الأحياء ببلدية السانيا، وكذا الطرق الولائية 75 ، 74 والطريق الوطني رقم 11 ، إضافة إلى كل من الحزام الرابع ومشروع الحزام الخامس ببلدية بئر الجير، تشكل هذه الطرق القاعدة الأساسية التي توجه وتنظم على أساسها عملية التسمية والترقيم.

الفصل الثاني:
نظام التسمية والترقيم العالمي
الجزائر: تأخر في تبني النظام وتفرد في تطبيقه

لاشك أن عملية النهضة الحضارية، تستدعي تطوير نظام للتسمية والترقيم في الجزائر من أجل الخروج بتوصيات رائدة لتحقيق الأهداف المرجوة منها للوصول إلى أفضل الأنظمة في عملية التسمية والترقيم وتطبيقها بأحدث الوسائل التقنية والعالمية، فعملية التسمية والترقيم في العصر الحاضر أصبحت المرآة العاكسة لتاريخ المجتمعات العمرانية (كميل يوسف عزة القطب، 2005، صفحة 2)، حيث أنها تمكن المواطن من التعرف على مسميات المناطق والأحياء والشوارع التي يستخدمها، وبالتالي لابد من شرح وتوضيح المفاهيم الأساسية لعملية التسمية والترقيم، وإعطاء فكرة علمية عن الموضوع.

يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية لتسمية الشوارع وترقيم المباني في الجزائر من خلال التشريع وذلك بالتركيز على أهمية وأهداف النظام والعوامل المؤثرة فيه، وكذا تحديد مختلف الأدوات المستعملة لإعداده وتنفيذه من مخططات وبرامج، أهم الفاعلين في تسيير النظام إضافة إلى أهم المراحل و الإجراءات المتخذة لإعداد نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني وتجسيده على أرض الواقع، كما يعطي هذا الفصل لمحة عن وضع التسمية والترقيم في دولة أخرى" مدينة عمان الكبرى بالمملكة الأردنية" ومقارنتها تجربتها مع للجزائر.

1 - نظام تسمية الشوارع و ترقيم المباني

تكتسي عملية تسمية الشوارع والمباني أهمية قصوى لما لها من انعكاسات على الحياة العامة وتأثيرها المباشر على الاحتياجات اليومية للمواطن، كما أنها تشكل أداة أساسية في تهيئة الإقليم لكونها تساهم في وضع معالم المدينة لتسهيل تدخلات مختلف المصالح والخدماتية كالأمن الوطني والحماية المدنية وخدمة الطوارئ الطبية والمساعدة، البريد والاتصالات وغيرها من الخدمات الأخرى(تعليمة وزارية رقم 110/14، 2014)، وظيفة النظام الأساسية هي تمكين الناس من تحديد العناوين بسهولة وتمثل إحدى مهام القائمين على التخطيط في إنشاء و تنفيذ نظام موحد لتسمية الشوارع وترقيم الممتلكات (CROWIN,MARGERETA, 1978)، وتكتسب العملية بذلك أهمية خاصة لكونها الوسيلة الوحيدة التي يستدل بها الباحث عن العنوان للوصول إلى مقصده، وتشمل عنصرين أساسين هما:

.تسمية الشوارع والأحياء.

.ترقيم المباني.

1.1 - تسمية الشوارع

هي عملية تهدف إلى تعريف الفضاء الآهل وتشكل إجراء حضاري ووسيلة عملية تمكن من إدراج الأنظمة المعلوماتية في تسيير المدن (تعليمة وزارية رقم 110/14، 2014)، حيث يعد الاسم علامة يُستدل بها الشخص على المكان، تمنحه شخصيته الاعتبارية بناء على ما قدَّم من خلال هذا التخليد، ويستطيع الإنسان أن يهتدي بها إلى وجهته جرَّاء إتباعه لهذه المُسميِّات، تخص تسيير الفضاءات مع تجنّب ازدواجية تسمية الشوارع.

أولت الدولة الجزائرية عناية خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على مآثر كفاحنا التحرري، حيث خلدت الجزائر أسماء العديد من شهدائها ومجاهديها وأحداثها الوطنية والثورية في كل شارع من شوارع المدن، فهي جزء لا يتجزأ من يوميات الجزائريين تخليدا للذاكرة، تجسد التسمية في لوحات تحمل نبذة تاريخية عن الشخصيات وتشكل بذلك وسيلة تثقيفية للمجتمع ولا يقتصر دورها على الدلالة فقط، إلا أن هذا الجانب بقي ناقصا حيث اقتصرت اللوحات على اسم الشهيد أو المجاهد وتاريخي ميلاده ووفاته، الأمر الذي يستحيل به تثقيف المجتمع أين كان من الضروري تعريف السكان والمواطنين قبلا بكل تفاصيل الأسماء المختارة من أجل ترسيخها في أذهانهم وتسهيل اعتمادهم عليها في الحياة اليومية، كما كان من الجيد توسيع التسميات لتشمل مختلف الشخصيات التي تركت أثرا وبصمة في كل مدينة أو حي لتعريف المواطنين بهم وتسهيل تعاملهم بالنظام.

2.1 - ترقيم المباني

تعتبر عملية الترقيم ظاهرة حضارية متقدمة تنسجم والتطور الحاصل في معظم الدول العربية والعالمية(كميل يوسف عزة القطب، 2005، صفحة 11)، وهي إعطاء رقم فريد لكل مبنى في الشارع أو المنطقة، بهدف تسهيل تحديد موقع مبنى معين، ويكون رقم المنزل عادةً جزءًا من عنوان السكن.

2 - التسمية والترقيم في التشريع الجزائري

لقد صدرت مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي حاول من خلالها المشرع الجزائري ضبط عملية تسمية الشوارع أو إعادة تسميتها وترقيم المباني، في مقدمتها صدور المرسوم الرئاسي رقم 97/104 المؤرخ في 1997/05/04 المتعلق بتسمية الأماكن والمباني العمومية أو إعادة تسميتها، لتليه بعد ذلك القرارات الوزارية المشتركة رقم 50 -51 -52 المؤرخة في 1992/2/4 المتعلقة بتحديد النظام الداخلي للجنة الولاية اقتراحات تسمية وإعادة تسمية الأماكن والمباني العمومية، وتحديد المواصفات التقنية للوحات التسمية وإعادة التسمية، ثم صدر القانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بمهام البلدية، الذي بموجبه كلف المجلس الشعبي البلدي باقتراح التسمية بناءا على مداولات.

وبعد مرور ثلاث سنوات جاء المرسوم الرئاسي رقم 01/14 المؤرخ في 05/ 2014/01 المتعلق بتحديد كيفيات تسمية المؤسسات والأماكن والمباني العمومية أو إعادة تسميتها، والذي يعطي الأولوية في اقتراح التسمية للأسماء المخلدة للذاكرة الوطنية المرتبطة بالمقاومة الشعبية وثورة التحرير الوطني ورموزها وهذا من خلال ما جاء في المادة 09 منه الذي يخضع من خلاله اقتراح التسمية أو إعادة التسمية إلى إيداع ملف لدى المصالح المختصة بوزارة المجاهدين أو بمديرية المجاهدين في الولاية التي تخطر بعد مراقبته حسب الحالة، إما اللجنة الوطنية أو الولائية حسب ما جاءت به المادة 10 من نفس المرسوم المذكور أعلاه.

كما صدرت مجموعة من القرارات الوزارية المشتركة الهامة منها، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2014/10/28 المتعلق بتحديد المواصفات التقنية للوحة ووسائل التعريف المجسدة لكل تسمية أو إعادة تسمية، في المادة 3 منه تعطي للوزير المعني إصدار قرار تحديد المواصفات التقنية ومكان وضع اللوحة المجسدة لتسمية أو إعادة تسمية المباني والمؤسسات العمومية التابعة لقطاعه، التي جاء في المادة 7 منها تكليف البلدية، المؤسسات والهيئات المعنية، بانجاز اللوحة المجسدة للتسمية، وصيانتها والمحافظة عليها، والقرار الوزاري المشترك رقم 24 المؤرخ في 2014/10/28، الذي يحدد مكونات وكيفيات معالجة ملف اقتراحات تسمية المؤسسات والأماكن والمباني العمومية أو إعادة تسميتها حيث يودع ملف اقتراح التسمية لدى مديرية المجاهدين للولاية باعتبارها تضمن أمانة اللجنة الولائية للتسمية أو إعادة التسمية وهذا حسب ما جاء في المادتين 02 و 03 من القرار الوزاري

.

لتأتي بعدها التعليمة الوزارية رقم 15/16 المؤرخة في 2015/01/27 التي تنص على رقمنة جميع مداخل المباني بواسطة طلاء كمرحلة ابتدائية لتنتهي بتركيب لوحات ترقيم معدني والتعليمة الوزارية رقم 04 المؤرخة في 2015/06/22 والمتعلقة بالترخيص المسبق لاقتراحات التسمية وإعادة التسمية والذي من خلاله يمكن لمدير المجاهدين إعطاء الترخيص لتسهيل سير العملية، ثم صدرت التعليمة الوزارية رقم 492 المؤرخة في 2016/12/06 المتعلقة بكيفيات اقتراح تسمية الأماكن والمباني العمومية.

وأخيرا جاءت التعليمة الوزارية رقم 217 المؤرخة في 2019/10/03، المتضمنة تفويض مدير المجاهدين صلاحية إصدار الترخيص المسبق لاقتراحات تسمية المؤسسات والأماكن العمومية بأسماء الشهداء والمجاهدين المتوفيين والتعليمة الوزارية المشتركة رقم 4907 المؤرخة في 11/24 /2019 المتعلقة بتجسيد مشاريع اقتراحات التسمية على التوالي.

3 - أهداف نظام التسمية والترقيم

ان عدم وجود نظام لتسمية الشوارع وترقيم المباني يسبب عدد كبير من المشاكل من بينها:

- الصعوبات و التأخيرات في وصول سيارات الإطفاء و سيارات الإسعاف.
- المصاريف المضافة في التوصيل.
- فقدان البضائع و الطرود البريدية.
- الحوادث المرورية الناتجة عن بحث السائقين عن العناوين.
- صعوبة توجيه السائقين المدنيين الذين يستخدمون العناوين بشكل مكرر.
- الشعور بالغربة على عكس الإحساس بالمكان الذي يمكن أن يمنحه العنوان.
- صعوبة الاحتفاظ بوثائق قانونية صحيحة. (CROWIN , MARGERET A، 1978)

وغيرها من المشاكل التي من شأنها أن تسبب الإزعاج للمواطنين والزوار، وعليه من أجل تلافي هذه المشاكل فقد حمل هذا النظام عدة أهداف من شأنها مساعدة المواطنين لتأدية مهامهم اليومية.

ان أهم الأهداف الرئيسية لتسمية وترقيم الشوارع والمباني تتمثل في:

- تحديد موقع الشوارع تحديدًا واضحًا حتى يتسنى للشخص الوصول إلى الموقع بسرعة تمكنه من إنجاز أعماله بسهولة بدون مشقة أو متاعب أو خسارة مادية أو غيرها.
- تيسير تنقل المواطنين وتحديد أماكن تواجدهم لتسهيل مهام مختلف مصالح التدخل.

- مساعدة الأجهزة الحكومية في سرعة إنجاز اتصالاتها على اختلاف أنواعها من توزيع البريد، ومن تمكينها المراقبة الأمنية بطرق عمليات منظمة وسريعة.
- توحيد نمط التسميات وتوطين الأحداث التاريخية والحضرية بمختلف أبعادها التاريخية والوطنية .
- تطوير وتنظيم التجمعات السكانية وتوضيح معالم المدن.(ابو السعود و فؤاد ، هشام و توفيق، 1990)
- المساعدة في عمليات توزيع التجهيزات الأساسية لمختلف المرافق كالهاتف والكهرباء والماء.
- تمكين المسيرين المحلين من التحكم في التسيير الفعال للإقليم والتخطيط الجيد له.
- المساعدة في تأسيس أنظمة معلومات حضرية للمدن.
- المساعدة على تحديد الوحدات الإدارية الحضرية في المدن، والمساهمة في رفع مستوى أداء الخدمات البلدية.
- المساعدة في ربط المدن بالعالم الخارجي.
- إدراج التقنيات الحديثة في تسيير الإقليم باستعمال أنظمة التموقع الجغرافي لتسهيل تنقلات المواطنين و مختلف مصالح التدخل.
- مساعدة الدولة في الولوج لمرحلة تسيير المدن الذكية و الرقمية.

4 - الوسائل المساعدة أو المستعملة في عملية التسمية و الترقيم

يعتمد نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني على مجموعة من الأدوات تتمثل في مجموعة من المخططات والبرامج، تساهم في تخطيط وتنظيم عملية تنفيذ وتطبيق النظام وتجسيده على أرض الواقع، تتمثل فيما يلي:

1.4 - مخططات التعمير

تساعد في وضع قاعدة خرائطية لتجسيد نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني وتضم كل من المخططات التالية:

أ. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU:

يساعد في تنظيم العملية من خلال:

- تحديد التوجهات الأساسية لتهيئة مجال البلدية.

- تقسيم المجال المعني إلى قطاعات.
- تحديد توقعات التعمير.
- يحدد مجالات توسع المدن.
- مرجع لإنجاز مخططات التسمية والترقيم ومخطط اللوحات.
- وثيقة بيانية معتمدة لتجسيد عملية العنونة.

ب. مخطط شغل الأراضي POS :

_يعطي مميزات طرق المرور والمنافذ.

_ يحدد الاتفاقات والأحياء والشوارع.

_تحديد مخطط شبكة الطرق و المواصلات.

2.4 - البرامج المستخدمة في انجاز مخططات التسمية والترقيم

أ. اتوكاد "AUTOCAD"

وهو برنامج للرسم والتصميم بمساعدة الحاسوب يدعم إنشاء الرسومات ثنائية وثلاثية الأبعاد، يتم الاعتماد عليه في عملية تسمية الشوارع وترقيم المباني ، لأنه يستخدم المرونة بالتعامل مع تصاميمه، حيث يمكن من خلاله سهولة القيام بالتعديلات المختلفة على التصاميم والنماذج والتراجع عنها، يقوم المختصون من خلال هذا البرنامج بـــ:

_انجاز مخططات تسمية الشوارع القديمة والجديدة ومخططات الترقيم.

_انجاز مخططات وضع اللوحات.

حيث يقوم المهندس المسؤول عن التسمية والترقيم من خلاله بتطبيق آلية التسمية والترقيم على الخرائط.

ب. نظم المعلومات الجغرافية "SIG "

نظم المعلومات الجغرافية عبارة عن علم لجمع، وإدخال، ومعالجة، وتحليل، وعرض، وإخراج المعلومات الجغرافية والوصفية لأهداف محددة، يمكن لهذه النظم إدخال المعلومات الجغرافية " خرائط ،صور جوية ،أسماء،جداول" معالجتها وتخزينها، استرجاعها، تحليلها وعرضها على شاشة الحاسب أو على ورق في شكل خرائط، تقارير، ورسومات بيانية (سلطان ، تركي، 2001).

_يساعد في تحديد المواقع .

_حفظ قاعدة بيانات العنونة على تطبيق خرائطي.

_استخدام الأرقام والأسماء، سواء للشوارع أو الأحياء أو المناطق لتسهيل استخدامها في تدوين العناوين حسب التقنيات الفنية الحديثة لأجهزة الكومبيوتر، فيتم بذلك تحويل أسماء المناطق والأحياء والشوارع إلى أرقام وبالاعتماد على نظام المعلومات الجغرافية لحفظها في الملفات الخاصة واستعمالها حسب الأساليب الإدارية الحديثة.

من أهداف استعمال البرنامج:

- الوصول إلى مستوى عالي من دقة البيانات.
- سهولة استرجاع البيانات والحصول منها على المعلومات، حيث يمكن استخدام أي من البيانات المسجلة الرجوع إلى بقية البيانات.
- إمكانية استرجاع البيانات المسجلة منذ سنوات بسرعة عالية.
- ربط البيانات ذات العلاقة والحصول على المعلومة.

5 - الفاعلون في نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني

عملية تسمية الشوارع أو إعادة تسميتها وترقيم المباني يشترك فيها مجموعة من الفاعلين المحليين وهم كالتالي:

1.5 - الـــمجلس الشعبي البلدي

تبادر المجالس الشعبية البلدية باقتراحات التسمية أو إعادة التسمية والترقيم (القانون 10/11، 2011)، تسهر على احترام المعايير التي حددها المشرع فيما يتعلق ب:

- المواصفات التقنية للوحات التسمية.
- صيانة اللوحات وكذا دعائمها وضمان وضوحها الدائم.
- ولتفادي الكتابات الخاطئة فيما يخص التسمية بأسماء العلم، يتم الاستعانة بسجل الحالة المدنية عند الضرورة.
- لهذا الغرض ، يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي هو المسؤول الوحيد عن ضبط وتوحيد تسميات الطرق والأماكن التابعة لاختصاصاته ، لذا يجب التأكد من تطابق التسمية المجسدة على مختلف اللوحات الإرشادية والتوجيهية في الوسط الحضري.

- تتكفل البلدية بتوفير، وضع، صيانة وتجديد اللوحات التوجيهية والإرشادية التابعة لإقليم اختصاصها وتتحمل تكلفتها.
- يتولى رئيس البلدية الإشراف على اللجنة التقنية للبلدية للتسمية، والسهر على توفير كل الوسائل الضرورية لأداء مهامها.

يتم تنصيب لجنة تقنية على مستوى كل بلدية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي تضم ممثلين عن المصالح المختصة تتكفل بـ:

- إحصاء الشوارع المسماة والغير مسماة والتي لم يتم تجسيد تسميتها ميدانيا عبر إقليم الولاية.
- تفعيل الإجراءات التنظيمية لتسمية الشوارع عبر إقليم البلدية أو الولاية وتفادي الازدواجية في التسمية أو تشابهها.
- ترقيم المباني وتثبيت لوحات الترقيم وفق ما يقتضيه التنظيم الساري المفعول والعمل على انتقاء اللوحات ذات الجودة من حيث نوعية المعدن أو الطلاء المستعمل.
- إعداد قاعدة بيانات ومخططات المدن.
- تحيين مخطط المرور للبلدية ووضع الإشارات المرورية واللوحات الإرشادية عبر كافة طرق البلدية ومحاور الطرق على مستوى مفترق الطرق.
- تنشيط اللجنة البلدية للحركة المرورية.

فيما يخص ترقيم المباني يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باتخاذ قرارات قصد:

- إعداد مخطط اللوحات ومخطط الترقيم.
- منع أي تعديل أو تغيير في الترقيم المعتمد.
- الأمر بإجراء التعديلات الضرورية عند توسيع أو تهيئة الشبكة الحضرية.
- توفير الوسائل الضرورية من أجل أداء مهامها على أحسن وجه.
- تسهر البلدية على ضمان التسيير الدائم لمخطط الترقيم ومسك بطاقية العناوين التي تحتوي على المعطيات الأساسية لتعريف إقليم البلدية.

وكذا إنشاء خلية دائمة تتكفل ضمان:

- صيانة اللافتات والأعمدة المتهرئة.
- استبدال اللافتات في حالة التسمية الجديدة.
- مسك " بطاقية العناوين ". (تعليمة وزارية رقم 110/14، 2014)

تقوم البلدية بتجسيد اللوحة المكرسة لتسمية الشوارع أو إعادة تسميتها وترقيم المباني.

2.5 - مكاتب الدراسات

تستعين البلدية بمكتب الدراسات وتقوم بالتنسيق معه لإنجاز المخططات " إعداد قاعدة خرائطية رسمية " حيث تقدم له أسماء الشوارع وأرقام المباني ومواقعها في الخرائط (بالاستعانة بأرقام الجزيرات ILOTS) ويقوم المكتب بإنجاز خرائط ومخططات تقنية تفصيلية متضمنة أسماء الشوارع و أرقام المباني و كذا إعداد مخطط اللوحات لمعرفة مواقع تثبيتها " مثل معهد الدراسات والإنجازات العمرانية في وهران (URBOR) " الذي تستعين به بلدية وهران لإنجاز مخططاتها، إلا أن بعض البلديات لا تعمل بالتنسيق مع مكاتب الدراسات بل تقوم بالاستعانة بمهندسين ذوي كفاءة عالية مختصين في مجال استخدام برمجيات الخرائط تابعين للبلدية.

3.5 - الولاية

تعتبر الولاية آخر حلقة في مسار اقتراح تسمية الشوارع أو إعادة تسميتها وترقيم المباني حيث يكون على عاتقها المصادقة على محضر البلدية وتقوم بالبث النهائي في القرار بحضور:

- رئيس البلدية.
- ممثل الأسرة الثورية.
- ممثل القطاع المعني.
- مديرية المجاهدين.
- وممثلي قطاعات أخرى وهي:
  - السكن والعمران والمدينة.
  - الأشغال العمومية.
  - البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.
  - المديرية العامة للأمن الوطني.
  - قيادة الدرك الوطني.

كما تقوم الولاية بـــ:

- تأطير ومتابعة أشغال اللجنة البلدية.
- إعداد قاعدة بيانات ومخططات رئيسية للمدن على أساس جرد لمسميات الشوارع.

- السهر على تركيب لوحات التسمية واللافتات الإرشادية والإعلامية وفق ما يقتضيه التنظيم ساري المفعول.
- القيام بعملية تصنيف شبكة الطرق وترقيمها وتسميتها.
- مرافقة وتقديم الدعم التقني والمادي للجان البلدية.

4.5 - مديرية المجاهدين

يودع اقتراح تسمية الشوارع أو إعادة تسميتها وترقيم المباني لدى مديرية المجاهدين للولاية التي تضمن أمانة اللجنة الولائية للتسمية أو إعادة التسمية حيث يقتصر دورها على تلقي الاقتراحات وفحص مكونات الملف دون الحق في رفض ما تضمنه موضوع الاقتراح.

إذا كان الاقتراح يتعلق بأسماء الشهداء والمجاهدين المتوفين أو بأحداث وتواريخ ترتبط بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني، يقوم مدير المجاهدين بطلب رأي المنظمة الوطنية للمجاهدين.

6 - لـــجان نظـام التسمية والترقيم

تم تشكيل عدد من اللجان للقيام بعملية التسمية والترقيم تتمثل في:

1.6 - اللجنة الفرعية

تقوم البلدية بتشكيل اللجنة الفرعية للتسمية أو إعادة تسمية الشوارع وترقيم المباني والتي تتكون من:

- رئيس البلدية.
- ممثل الأسرة الثورية.
- ممثل القطاع المعني.

على مستوى هذه اللجنة يتم اقتراح التسمية أو إعادة التسمية حيث ينجز ملف لاقتراح التسمية يتكون من:

- طلب صاحب الاقتراح.
- بطاقة تقنية للشارع المراد تسميته أو إعادة تسميته تتضمن المعلومات التي تخصه وهي:
  - ✓ رقم المنطقة،
  - ✓ الاسم القديم للشارع،

- ✓ الاسم المقترح للتسمية،
- ✓ -تاريخ ومكان ميلاد الشخصية المقترحة للتسمية،
- ✓ تاريخ ومكان وفاة الشخصية المقترحة للتسمية،

- شهادة العضوية في السجل الوطني للشهيد أو المجاهد،
- نبذة تاريخية عن حياة الشهيد أو المجاهد،
- محضر للجنة التقنية البلدية ممضى من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ويرسل الملف لمديرية المجاهدين .(المرسوم الرئاسي رقم 01/14، 2014).

2.6 - اللجنة الولائية للتسمية أو إعادة التسمية

تكلف اللجنة الولائية للتسمية أو إعادة التسمية الموضوعة لدى الوالي التي تدعى في صلب النص" اللجنة الولائية " بالدراسة والبحث في اقتراحات التسمية أو إعادة التسمية التي تبادر بها على الخصوص:

- المجالس الشعبية البلدية.
- القطاعات والمؤسسات والهيئات العمومية أو المؤسسات التي تقدم خدمة عمومية والموجودة في إقليم الولاية، حسب ما جاءت به المادة 24.

أ. **أعضاء اللجنة الولائية**

تضم اللجنة كل من:

- الوالي أو ممثله ، رئيسا.
- مدير المجاهدين للولاية.
- مدير القطاع المكلف بالمدينة للولاية.
- مدير الثقافة للولاية.
- مدير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال للولاية.
- رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني بالتسمية أو إعادة التسمية.
- الأمين الولائي للمنظمة الوطنية للمجاهدين أو ممثله.
- ممثل المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.
- ممثل القطاع المعني بالتسمية أو إعادة التسمية.

- كما يمكن للجنة الولائية أن تستعين بأي شخص من شأنه ان يساعدها في أشغالها، حسب ما جاءت به المادة 25.

كما نظم المشرع الجزائري عمل اللجنة بإصدار مجموعة من المواد:

- نصت المادة 26 على تعيين أعضاء اللجنة الولائية لعهدة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوالي بناء على اقتراح السلطات والمنظمات التي يتبعونها وفي حالة انقطاع عهدة عضو من اللجنة الولائية يتم استخلافه حسب الأشكال نفسها لباقي العهدة.

- كما تجتمع اللجنة الولائية في دورة عادية مرة كل ثلاث أشهر بناء على استدعاء من رئيسها ويمكنها أن تجتمع في دور غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها وفق ما جاء في المادة 27.

- وذكرت المادة 28 أن الرئيس يعد جدول أعمال الاجتماعات إلى أعضاء اللجنة الولائية قبل اجل خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع ويمكن أن يقل عن ثمانية أيام. (المرسوم الرئاسي رقم 01/14، 2014)

- تصح مداولات اللجنة الولائية بحضور نصف أعضائها، وفي حالة عدم اكتمال النصاب، يبرمج اجتماع جديد في الثمانية أيام التي تلي تاريخ الاجتماع المؤجل وتتداول اللجنة الولائية مهما بكن عدد الأعضاء الحاضرين "المادة 29 ".

- تتخذ مداولات اللجنة الولائية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، وتدون مداولاتها في سجل خاص، مرقم ومؤشر عليه من طرف الرئيس وترسل محاضر الاجتماعات إلى الوالي ورئيس اللجنة الوطنية في أجل ثمانية أيام.

- كما تدرس ملفات التسمية وتبحث فيها في أجل لا يتجاوز شهرين ابتداء من تاريخ الإخطار بها وتبلغ قرارها لطالبي التسمية أو إعادة التسمية للمؤسسات المعنية.

- تزود اللجنة الولائية بأمانة تتولاها المصالح المختصة لمديرية المجاهدين للولاية، كما تعد نظامها الداخلي وتصادق عليه طبقا لنظام داخلي نموذجي يحدد بقرار مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير المجاهدين، وتعد تقريرا سنويا حول نشاطاتها وترسله إلى وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير المجاهدين " المواد من 30 /34"(المرسوم الرئاسي رقم 01/14، 2014).

ت. أشغال اللجنة الولائية

- تجتمع اللجنة الولائية للتسمية وفق أحكام المادة 27 من المرسوم الرئاسي 01/14 المؤرخ في 2014/01/05 وكذا المادة 07 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10/28/ 2014 المحدد للنظام الداخلي النموذجي للجنة الولائية للتسمية.
- تعرض الملفات التي استوفت جميع شروط الدراسة للمصادقة عليها في أجل لا يتعدى شهرين حسب ما نصت عليه المادة 08 من القرار الوزاري المشترك المحدد للنظام الداخلي النموذجي للجنة الولائية.
- يتم التصويت على مقترحات التسمية المعروضة على اللجنة الولائية وفق أحكام المادة 30 من المرسوم الرئاسي 01/14 المذكور أعلاه، والاقتراح الذي يأخذ أكبر عدد من الأصوات يتم اعتماده ولكل عضو ممثل داخل هذه اللجنة صوت واحد، إلا في حالة تساوي عدد الأصوات، يكون فيه صوت الرئيس مرجحا.
- بعد الموافقة على مقترح التسمية تتكفل أمانة اللجنة بإعداد محضر اجتماع ويتخذ الوالي القرار طبقا للتشريع المعمول به بصفته رئيس اللجنة الولائية القرار المجسد للتسمية عملا بأحكام المادة 35 من المرسوم الرئاسي 01/14، وتبليغه لرئيس المجلس الشعبي البلدي قصد التجسيد الميداني له.

3.6 - اللجنة الوطنية

تكلف اللجنة الوطنية للتسمية أو إعادة التسمية الموضوعة لدى وزير المجاهدين، التي تدعى في صلب النص "اللجنة الوطنية" بالدراسة والبحث في اقتراحات التسمية أو إعادة التسمية التي تبادر بها المؤسسات والقطاعات والهيئات المعنية.

وبهذه الصفة تكلف اللجنة الوطنية على الخصوص بما يأتي :

- دراسة اقتراحات تسمية المؤسسات والأماكن والمباني العمومية ذات البعد الوطني أو إعادة تسميتها.
- دراسة اقتراحات تسمية أملاك الدولة الجزائرية بالخارج أو إعادة تسميتها.
- دراسة اقتراحات التسمية أو إعادة التسمية المتعلقة بتكريم أجنبي.
- إبداء كل الآراء والاقتراحات والتوصيات بخصوص المسائل المتعلقة بتسمية المؤسسات والأماكن والمباني العمومية أو إعادة تسميتها.

أ. أعضاء اللجنة الوطنية

- تضم اللجنة الوطنية التي يرأسها وزير المجاهدين، أو ممثله.
- ممثل وزير الدفاع الوطني.
- ممثل وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية.
- ممثل وزير الشؤون الخارجية.
- ممثل وزير الثقافة.
- ممثل وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين ، أو ممثله.
- ممثل المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.
- ممثل القطاع المعني بالتسمية أو إعادة التسمية.
- يمكن للجنة الوطنية أن تستعين بأي شخص من شأنه أن يساعدها في أشغالها.(المرسوم الرئاسي رقم 01/14، 2014)

ب. أشغال اللجنة الوطنية

- يعين أعضاء اللجنة الوطنية لعهدة مدتها (3) سنوات قابلة للتجديد بقرار من وزير المجاهدين بناء على اقتراح السلطات والمنظمات التي يتبعونها، وفي حالة انقطاع عهدة عضو من اللجنة الوطنية يتم استخلافه حسب الأشكال نفسها لباقي العهدة.

- تجتمع اللجنة الوطنية مرتين في السنة في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسها، ويمكنها أن تجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها.
- يعد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات ويرسلها إلى أعضاء اللجنة الوطنية قبل أجل خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع ويمكن تقليص هذا الأجل في الدورات غير العادية دون أن يقل عن ثمانية أيام.

- لا تصح مداولات اللجنة الوطنية إلا بحضور نصف أعضائها وفي حالة عدم اكتمال النصاب يبرمج اجتماع جديد في غضون الثمانية أيام التي تلي تاريخ الاجتماع المؤجل، وتتداول اللجنة الوطنية حينئذ مهما يكن عدد أعضاء الحاضرين.

- تتخذ مداولات اللجنة الوطنية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، وتدون المداولات في محاضر وتحرر في سجل خاص مرقم من طرف الرئيس.

- تدرس اللجنة الوطنية ملف التسمية وتبت فيه في أجل لا يتجاوز ثلاث أشهر ابتداء من تاريخ إخطارها بالملف، وتبلغ قرارها لطالبي التسمية أو إعادة التسمية والإدارات والمؤسسات المعنية.

- تجتمع اللجنة الوطنية بمقر وزارة المجاهدين وتزود اللجنة الوطنية بأمانة تتولاها المصالح المختصة للمجاهدين.

- تعد اللجنة الوطنية نظامها الداخلي وتصادق عليه في دورتها الأولى، وتعد تقريرا سنويا حول نشاطاتها ترسله إلى وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير المجاهدين.

- كما يتم تكريس تسمية المؤسسات والأماكن والمباني العمومية أو إعادة تسميتها التي تدرسها اللجنة الوطنية بمقرر من وزير المجاهدين. (المرسوم الرئاسي رقم 01/14، 2014).

7 - ملف تسمية الشوارع أو إعادة تسميتها

يتم إيداع ملف اقتراح التسمية أو إعادة التسمية لدى المصالح المختصة:

- بوزارة المجاهدين فيما يخص اقتراحات التسمية أو إعادة التسمية ذات التسمية ذات البعد الوطني التي تبادر بها المؤسسات والقطاعات والهيئات المعنية.
- بمديرية المجاهدين في الولاية فيما يخص اقتراحات التسمية أو إعادة التسمية التي تبادر بها المجالس الشعبية البلدية، القطاعات والمؤسسات التي تقدم خدمة عمومية والموجودة في إقليم الولاية.

- يتكون ملف اقتراح تسمية أو إعادة تسمية المؤسسات والأماكن والمباني العمومية مما يأتي:

- طلب اقتراح التسمية أو إعادة التسمية تقدمه الجهة الطالبة.
- نبذة عن الحدث أو الشخص المعني بالتسمية أو إعادة التسمية.
- نسخة من مستخرج سجل العضوية في جبهة التحرير الوطني أو جيش التحرير.
- الوطني إذا كان الشخص المراد التسمية أو إعادة التسمية عليه شهيدا أو مجاهد متوفى.
- بطاقة فنية تحدد المكان أو المبنى موضوع التسمية أو إعادة التسمية، يقدمها طالب التسمية أو إعادة التسمية.
- ترخيص مسبق من وزير المجاهدين بعد أخذ رأي المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- يمكن للجنة الولائية أن تطلب وثيقة أو معلومة تكميلية ضرورية لدراسة الملف.(القرار الوزاري المشترك رقم 24، 2014)

8 - مبادئ ، مراحل وإجراءات إعداد وتنفيذ نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني

1.8 - المبادئ العامة للتسمية والترقيم

من بين المشاكل التي يعاني منها سكان المدن وزوارها ضياع الوقت ونفاذ الصبر في عمليات البحث عن العنوان المراد الذهاب إليه عندما تكون تسمية الشوارع وترقيم المباني عشوائية ومعقدة، ولإزالة جزء كبير من هذه التعقيدات لابد من مراعاة المبادئ التالية:

- تلافي الازدواجية في التسمية وعدم تسمية الشوارع بنفس الأسماء كأن يسمى الشارع الرئيسي والشوارع الفرعية أو الثانوية بنفس الاسم. (AMERICAN SOCIETY OF PLANNING OFFICIALS, APRI1950)
- تلافي الخلط لأن وجود أسماء متشابهة في النطق من شأنه أن يسبب مشاكل للعامة الناس.
- الحفاظ على الاستمرارية وهو أن يحتفظ الشارع باسمه طالما أنه كان مستمرا في نفس الاتجاه بدون أن ينحرف انحرافا كبيرا عن مساره أو يحدث له فراغات نتيجة تقاطع بعض استخدامات الأرض. (CROWIN , MARGERET A, 1978)

2.8 - مراحل إعداد وتنفيذ نظام التسمية والترقيم

يمر أي نظام للتسمية والترقيم بعدة مراحل منها:

- مرحلة التفكير والدراسة ووضع الخيارات.
- مرحلة تقييم أفضل الأنظمة المقترحة واعتمادها.
- مرحلة تصميم النظام.
- التعريف الأولي بالنظام والإعلام عنه.
- التجربة الجزئية للنظام وقياس الانطباع العام عنه لدى المواطنين وأجهزة المرافق والخدمات ذات العلاقة.
- مرحلة التنفيذ الميداني.
- إخضاع النظام بعد التنفيذ للتقييم العام وإدخال التعديلات اللازمة عليه في الوقت المناسب.
- متابعة ومراقبة النظام. (ابو السعود و فؤاد ، هشام و توفيق، 1990).

3.8 - إجراءات إعداد وتنفيذ النظام

تتطلب عمليات إعداد وتنفيذ النظام الجديد للتسمية والترقيم إجراءات يمكن تحديدها فيما يلي:

- إجراء مسح ميداني للمدينة ويتمثل في تحديد الشوارع المسماة والغير المسماة والمباني.

- تصنيف الطرق.
- الاتصال والتنسيق مع الجهات والمرافق والهيئات ذات العلاقة.
- اعتماد النظام بقرار رسمي.
- تسمية الطرق والشوارع بمختلف أصنافها.
- ترقيم المباني والعقارات والأملاك.
- إعداد مخطط اللوحات.
- تحديد نوعية اللوحات واللافتات وتحديد مواصفاتها وتحديد أماكن التثبيت.
- إعداد الميزانية وإقرار الاعتمادات المالية اللازمة.
- تركيب لوحات الشوارع والمساحات وغيرها.
- تركيب لوحات أرقام المباني والعقارات والأملاك.
- إعداد قاعدة بيانات للعنونة.
- ترتيب حملات تحسيسية لنشر وإعلام المواطنين ومختلف المصالح والهيئات المعنية بالتسميات والترقيم والعناوين المحينة.

وفي كل الأحوال فإن الإجراءات المتبعة بصورة عامة هي:

لضمان تحقيق أفضل النتائج في عمليتي التسمية أو إعادة تسمية الشوارع و الأماكن العمومية ، و ترقيم المباني فانه من الضروري اعتماد الإجراءات التالية :

أولا: تسمية الشوارع و الأماكن العمومية

تتم تسمية الشوارع والميادين بإتباع الطرق التالية:

01) المسح الميداني

- إجراء عملية مسح شامل لإقليم البلدية قصد إحصاء وتحديد الطرق المسماة وغير المسماة، وكذلك تلك التي تكون محل إعادة تسمية.
- إحصاء كل المجموعات العقارية السكنية والمساحات العمومية المسماة وغير المسماة وتلك التي تكون محل إعادة تسمية.

02) تصنيف الشوارع

- تحديد صنف الطريق و الذي يعرف بـ " العنصر العام "، أي شارع، نهج، طريق، ممر ... الخ ، وكذا التركيز على مقاييس سعة الطريق، هندسته، وظيفته ومواصفاته الحضرية وتشكيلته.

❖ **الطريق « RUE » :** طريق مرور ضيق في المدينة، يقوم ببناء الأحياء، يخدم المساكن وأماكن النشاط الاقتصادي مما يجعله طريقا شبكيا ومساحة للتبادل.

صورة رقم 1 : صورة طريق "Rue" بحي بلقايد

المصدر: تصوير الطالبتين 22_09_2021

❖ **النهج « BOULEVARD »**

- هو ممر واسع، يتميز بكثافة حركة المرور ويتألف عموما من أربعة ممرات على الأقل.
- يربط نقاط مهمة مثل المؤسسات والمعدات العامة على مسافة كبيرة،محطات.
- يوجد في تكتل مهم من المساكن،مثل المدن.
- هو مسار واسع نسبيا، غالبا ما تشتمل حوافه على أزقة مزروعة أو مساحة معروضة للمشي والعيش المشترك والاسترخاء مع وجود المحلات التجارية الكبيرة أو بدونها.

صورة رقم 2 : صورة نهج "Boulevard" بحي بلقايد " نهج الشهيد بن عائشة عبد القادر"

المصدر: تصوير الطالبتين 22_09_2021

❖ **الممر « PASSAGE »:** طريق اتصال حضري أوسع من الشوارع التي غالبا ما يتم تزويدها بالأزقة الجانبية أو التي يمكن أن تؤدي إلى مكان محدد جيدا، وهذا النوع من الطرق يعني وجود نواة كثيفة، وغالبا ما تتوافق مع نواة أوسع أو أطول أو أهم من الشارع يمكن أن تؤدي إلى مكان أو حي وهي:

- شريان يصطف بشكل عام بالأشجار والمباني التي تؤدي إلى الوصول إلى مبنى عام والإشعاع حول مكان .

- شريان تم إنشاؤه في وسط منطقة مبينة تؤدي إلى نقطة في المدينة، أو إلى نصب تذكاري أو إلى مبنى مهم أو إلى مربع.

صورة رقم 3: صورة لممر مؤدي لنصب تذكاري

المصدر:الانترنت "ويكيبيديا 22_09_2021"

- **المسار:** تصطف على جانبيه الأشجار وأحواض الزهور والمروج أو بمثابة مكان للمشي أو الوصول إلى حديقة أو منطقة ترفيهية.

يتكون العنصران المهمان اللذان يجب أن نأخذهما بعين الاعتبار في تهيئة الطريق من خلال عناصر المساحات الخضراء(الأشجار، المروج....) وفي وظيفتها المميزة انتقلت إلى المشي على الأقدام أو طرق أخرى.

صورة رقم 4 : صورة لمسار

المصدر: الانترنت 22_09_2021 www.pikist.com

❖ **RUELLE زقاق:** شارع ثانوي ضيق، يلعب دور الخدمة المحلية لضمان وصول السكان إليه، لكونه تقليصا للشارع والعناصر التي تحدده تتعلق بالعرض، والممر الضيق، وبالنسبة للطول فهو قليل المدى.

صورة رقم 5 : صورة لزقاق "Ruelle"

المصدر: الانترنت 2021_09_22 www.fay3.com

❖ **الحاجز « IMPASSE »:** طريق به مخرج واحد فقط يمكن أن يكون أيضا ممرات.

صورة رقم 6 : صورة لحاجز "Impasse"

المصدر:الانترنت 2021_09_22 www.l'oeildelaphotographe.com

❖ **الحديقة« JARDIN» :**مساحة مغلقة ممتدة، أراض ذات مناظر طبيعية، مزينة بالأشجار والزهور والمروج والمخصصة للمشي والألعاب لسكان المدينة.

صورة رقم 7: صورة لحديقة "Jardin"

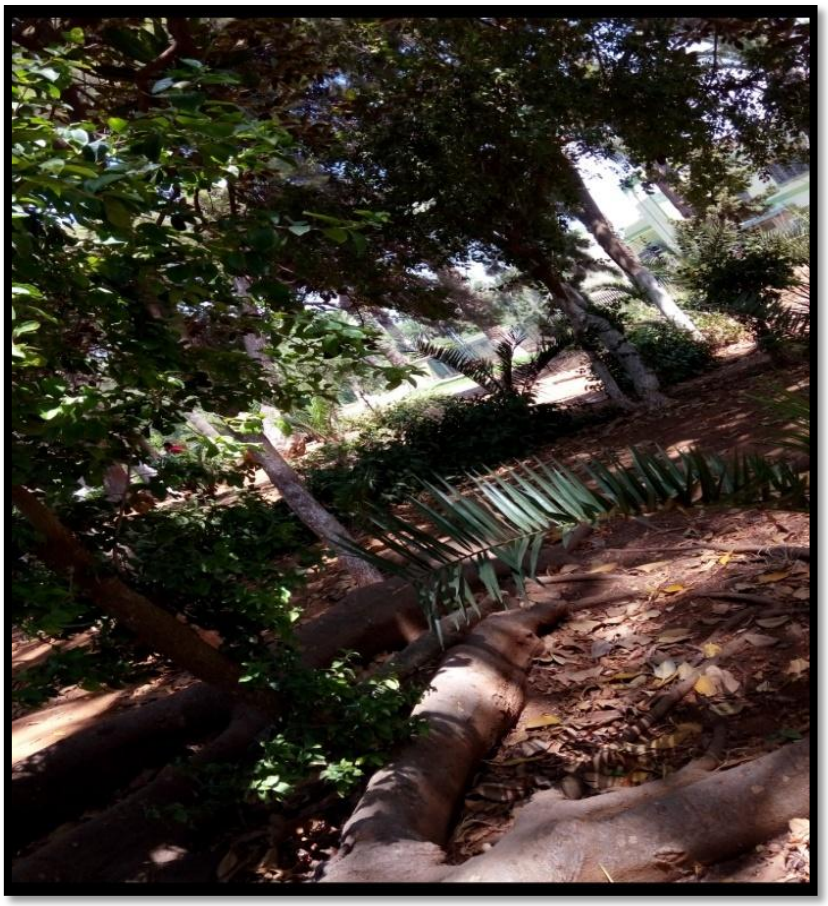

المصدر:تصوير الطالبتين 22_09_2021

❖ **منتزه « ESPLANADE»:** قطعة أرض كبيرة ومسطحة ذات مناظر طبيعية، تقع بشكل عام أمام مبنى أو حوله، بالامتداد يخصص لها مربعا كبيرا، غالبا ما يكون مزينا برسومات ومخصصا للمشي.

❖ **منتزه« PARC »:** منطقة محددة لإقليم ما، يتم الحفاظ عليها في حالتها الطبيعية كالمناظر الطبيعية ، لغرض الاستجمام.(هدف من أهداف الحفاظ على الطبيعة).

صورة رقم 8 : صورة لمتنزه "Parc" " منتزه غابة بلقايد"

المصدر:تصوير الطالبتين

❖ **مفترق طرق «CARREFOUR »:** مكان واسع نسبيا، على عكس مفترق الطرق البسيط، حيث تلتقي عدة طرق اتصال، يمكن تحديد عدة أنواع من التقاطعات والتي تأتي جميعها تحت نفس المفهوم مثل التقاطع المائل.

صورة رقم 9 : صورة لمفترق طرق "Carrefour" "حي بلقايد"

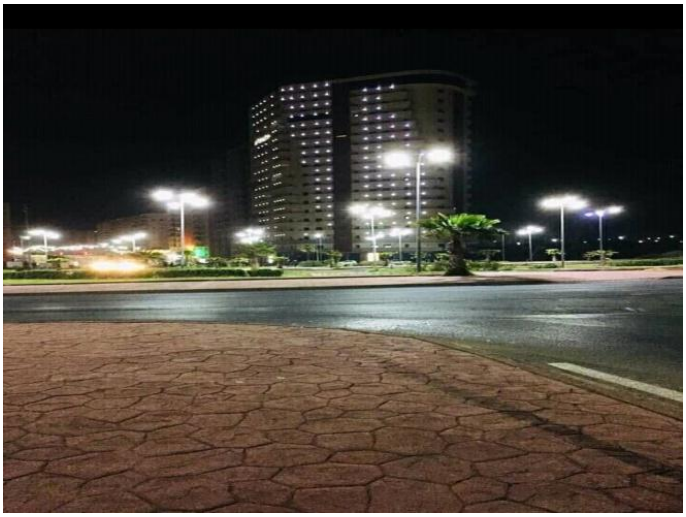

المصدر: تصوير الطالبتين 07_07_2021

❖ **« PLACE/PLACETTE » :** مساحة مكشوفة وكبيرة إلى حد ما، حيث يفتح أو يتقاطع أو يتخطى واحد أو أكثر من طرق الاتصال، وفي بعض الأحيان يكون محاطا بالمباني أو يمكن أن يضم نصبا تذكاريا أو أثاثا للشوارع ونفاثات مائية وجميع المساحات الخضراء أو العناصر الزهرية.

صورة رقم 10 : صورة لساحة "Place" ساحة أول نوفمبر وهران

المصدر: تصوير الطالبتين 22_09_2021

❖ **« SQUARE » :**مكان عام يقصد به حديقة عامة تقع في وسط المدينة .

صورة11 : صورة لساحة "Square" " place hoche"

المصدر: تصوير الطالبتين 21_09_2021

المساحات الخضراء « ESPACE VERT » :المساحات الخضراء بشكل عام توجد في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية.

صورة رقم 12 : صورة لمساحة خضراء "Espace vert""جامعة وهران2"

المصدر: تصوير الطالبتين 22_09_2021

03) العملية التحضيرية

- إعداد بطاقة تقنية للشارع أو المكان المراد تسميته تحمل كل المواصفات والمعلومات عن (الموقع، المساحة ...) على مستوى البلدية.
- تقوم البلدية (اللجنة الفرعية) بإعداد محضر التسمية.
- يتم اختيار الأسماء بحضور مجموعة من الخبراء والمتخصصين وجمعية أبناء الشهداء وحتى الأشخاص ذو الفكر التاريخي، ويتوجب أن تكون الأسماء مناسبة " شهداء، مجاهدين، ضحايا الإرهاب، أحداث تاريخية، شخصيات مخلدة... الخ ".
- المبادرة باقتراح تسمية لكل مشروع قيد الانجاز، وفي أحسن الحالات عند وضع حجر الأساس والتي يجب أن تدرج في الملف التقني للمشروع.
- عند اقتراح التسمية يجب تفادي تكرار نفس التسمية في بلدية أو بلديتين متجاورتين في إقليم الولاية الواحدة.
- تعرض مشاريع اقتراحات التسمية لكل موضوع في حدود اقتراحين على الأقل.
- ترفع الملفات إلى مديرية المجاهدين، والتي بدورها تقوم بدراسة الملف ومراقبته والتحقق من توفر جميع الشروط، والتأكد من حضور جميع المعنيين للمحضر.

04) قرار التسمية

- تودع مشاريع التسمية على مستوى أمانة اللجنة الولائية للتسمية أو إعادة التسمية.

- قبول أو رفض ملف التسمية أو إعادة التسمية يكون من الصلاحيات الحصرية للجنة الولائية للتسمية أو إعادة التسمية.
- يعقد اجتماع للجنة الولائية بحضور عدد من النواب وممثلي مختلف المصالح.
- تعرض الملفات التي استوفت جميع الشروط للمصادقة عليها في أجل لا يتعدى شهرين، لاستيفاء دراسة اقتراحات التسمية وتكريسها بقرارات رسمية.
- يتم التصويت على مقترحات التسمية المعروضة على اللجنة الولائية، ويتم اعتماد الاقتراح الذي يأخذ أكبر عدد من الأصوات، حيث لكل عضو ممثل صوت واحد، وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا.
- تتكفل أمانة اللجنة بإعداد محضر اجتماع ويتخذ الوالي القرار النهائي، ويبلغه لرئيس المجلس الشعبي البلدي قصد التجسيد الميداني فورا.

05) التجسيد الميداني

- يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي كل التدابير اللازمة لتجسيد قرارات التسمية، بتحديد المواصفات التقنية للوحات ووسائل التعريف المجسدة لكل تسمية أو إعادة التسمية لكل الشوارع والأماكن ويسهر على ضمان صيانتها وصيانة دعائمها وضمان وضوحها الدائم.
- إعداد مخطط اللوحات الذي يحدد مختلف نقاط وضعها وكثافتها، من أجل ضبط عددها حسب المجموعات السكنية والطرق، مما يسمح بمراجعة أخيرة بغرض تدارك النقائص المحتملة.
- يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي الإشراف على اللجنة التقنية البلدية للتسمية، و السهر على توفير كل الوسائل الضرورية من أجل أداء مهامها على أحسن وجه.
- تتكفل البلدية بتوفير، وصيانة وتجديد اللوحات التوجيهية والإرشادية التابعة لإقليم اختصاصها وتتحمل تكلفتها.
- يتم تحديد جدول زمني لعملية تركيب اللوحات، بعد اتفاق بين الهيئة المحلية (البلدية) وبين المقاول لتنفيذ المشروع.
- يتم تثبيت وتركيب اللوحات المجسدة للتسمية أو إعادة التسمية طبقا للتنظيم ساري المفعول وحسب الكيفيات والشروط المحددة ضمن التعليمة 16-15.

المواصفات التقنية للوحة المجسدة للتسمية أو إعادة تسمية الشوارع والأحياء:

- ✓ تكون اللوحة مصنوعة من الألمنيوم المقوى أو البرونز أو أية مادة معدنية أخرى قابلة للتلف ويتم اختيار المادة المناسبة حسب مناخ كل منطقة.
- ذات شكل مستطيل بمقاس 40 سم طول و30 سم عرض، مثبتة على ارتفاع 2.50 م من مستوى الأرض.
- مغلفة بمادة عاكسة مقاومة ذات خلفية زرقاء وعليها إطار أبيض ومزودة بثقوب على الحواف مكتوبة بخط واضح وباللون الأبيض.(القرار الوزاري المشترك رقم 24، 2014)

بالنسبة للوحة المجسدة للتسمية أو إعادة تسمية الساحات والحدائق العمومية والتجهيزات: تكون اللوحة:

- مصنوعة من الألمنيوم المقوى أو البرونز أو أية مادة معدنية أخرى غير قابلة للتلف ويتم اختيار المادة المناسبة حسب مناخ كل منطقة.
- ذات شكل مستطيل بمقاس 75 سم طول و40 سم عرض مثبتة على عمود مصنوع من مادة معدنية بارتفاع 2.60 م من مستوى الأرض.
- بخلفية سوداء ومكتوبة بخط واضح وباللون الذهبي بالنسبة للساحات العمومية ، وخضراء مكتوبة بخط واضح باللون الأبيض النسبة للحدائق العمومية.(القرار الوزاري المشترك رقم 24، 2014).
- بخلفية سوداء ومكتوبة بخط واضح وباللون الذهبي بالنسبة للتجهيزات

البيانات الموضوعة على اللوحة :

- اسم ولقب وصفة الشخص المراد تكريمه مع تاريخي ميلاده ووفاته.
- اسم الحدث المراد تخليده.
- إذا تعلق الأمر برمز من رموز المقاومة أو الحركة الوطنية والثورة التحريرية تدرج رتبته مع اسمه الثوري إن وجد.
- تكتب البيانات باللغة الوطنية وعند الاقتضاء باللغة الأجنبية.
- يكتب اسم الشخص أو الحدث بخط بارز واضح مقروء، بحيث تكون البيانات المكملة بحجم أصغر.

صورة رقم 13 : لوحات توضيحية لاسم حي و نهج (بلدية السانيا)

المصدر:التقاط الطالبتين بتاريخ 12-07-2021

صورة رقم 14 : لوحة توضيحية لاسم شارع ببلدية السانيا

المصدر:التقاط الطالبتين بتاريخ 12-07-2021

صورة 15 : لوحة تسمية لتجهيز "ثانوية بحي بلقايد"

المصدر:التقاط الطالبتين بتاريخ 25 – 09 - 2021

تثبيت اللوحات

- تثبت لوحات تسمية الشوارع على طول الشارع من بدايته إلى نهايته، بمسافة تقدر ب100 متر بين اللوحة واللوحة التي تليها فيما، تركب لوحات الأحياء في الجوانب الأربعة لكل حي.
- في الساحات وعلى الجهة اليمنى من جانبي مدخل الشارع.
- عند تقاطع شارعين.
- عند مدخل الأماكن العمومية.
- في الواجهة الرئيسية للمؤسسات والأماكن والمباني العمومية المسماة.

يمكن أن تثبت في مدخل المؤسسات والأماكن والمباني العمومية لوحة تعريفية بمقاس 1 م طول و 0.8 م عرض،تصنع بمادة نبيلة تتضمن نبذة تاريخية مختصرة عن الشخص أو الحدث المراد تكريمه أو تخليده.(المرسوم الرئاسي رقم 01/14، 2014)

صورة رقم 16 : مكان تثبيت لوحات التسمية (بلدية السانيا)

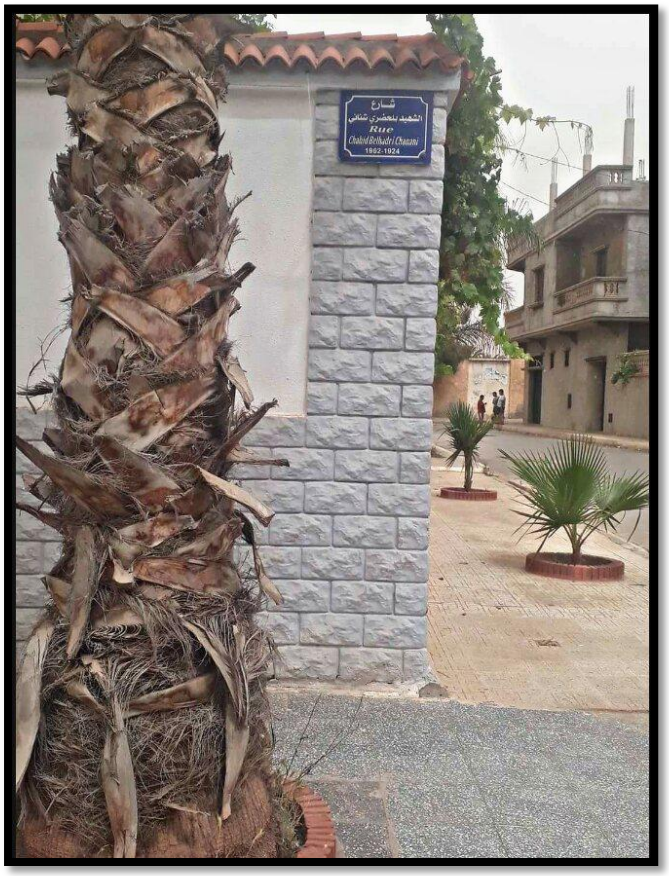

المصدر : التقاط الطالبتين بتاريخ 12-07-2021

ثانيا: ترقيم السكنات والمباني

تتكفل البلدية بعملية ترقيم السكنات والعقارات وفق العديد من الإجراءات، وتندرج عملية الترقيم ضمن الضبط الإداري لرئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث يقع على عاتق البلدية تزويد وتركيب أول لوحة ترقيم بينما يتحمل تكاليف صيانتها واستبدالها صاحب الملك.

ويتم انجاز هذه العملية وفق المراحل التالية:

- مرحلة الترقيم الأولي، ترقم الأبواب الرئيسية مؤقتا بواسطة طلاء، طبقا لمخطط الترقيم المعد من طرف الخلية التقنية للبلدية ما يسمح بإزالة الترقيم القديم.

- يتم تجسيد مرحلة الترقيم النهائي بواسطة لوحات معدنية مطلية بمادة لامعة بخلفية زرقاء و كتابة بيضاء حسب مجموعة من المواصفات.
- يجب على البلدية ضمان تسيير دائم لمخطط الترقيم، قصد مسك بطاقية للعناوين.

صورة رقم 17 : ترقيم المباني (حي عياشي الطيب، بلدية السانيا)

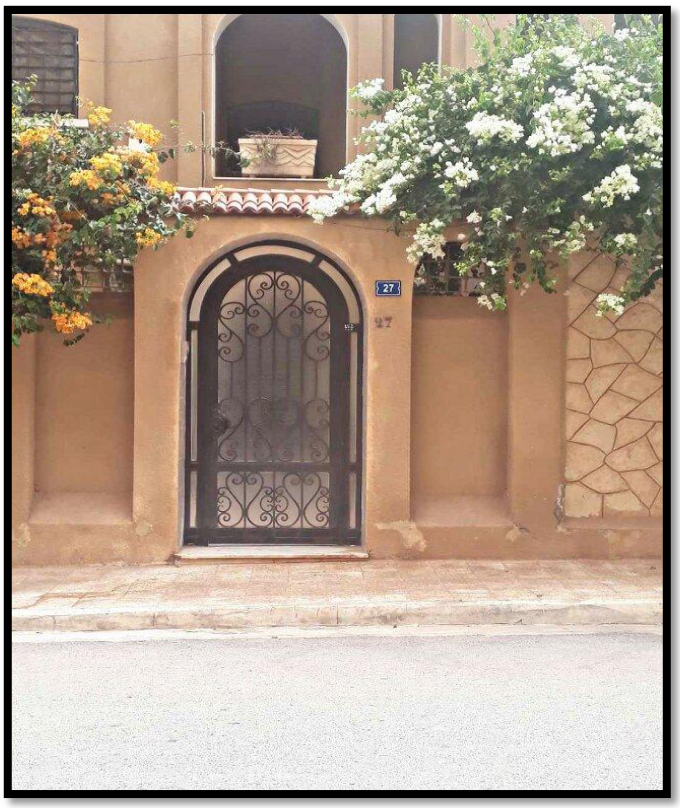

المصدر: التقاط الطالبتين بتاريخ 12-07-2021

01) طرق الترقيم

تتم عملية ترقيم السكنات والعقارات كما يلي:

1 -يمنح رقم لكل مبنى، عقار والبنايات ذات الاستعمال الإداري والتجاري والصناعي، ويحدد اتجاه الترقيم بالنسبة لكل شارع ذي صفين من المباني انطلاقا من مركز المدينة أو التفرع نحو محور آخر أو باتجاه الضواحي، وفي حالة اللبس يتم اعتماد الاتجاه "شرق _غرب " أو " شمال _جنوب " في حالة استمرار اللبس، حيث يتم إتباع مبدأ اليمين واليسار في الترقيم.

المخطط رقم 1: طريقة الترقيم حسب مبدأ اليمين واليسار

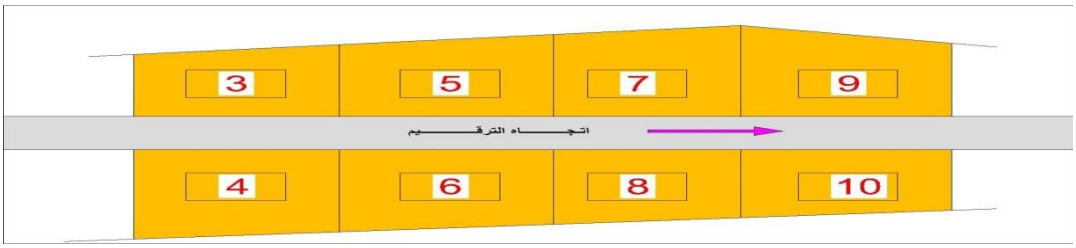

المصدر: (كميل يوسف عزة القطب، 2005)+إعداد الطالبتين

2 -تمنح للمحلات التابعة للسكنات أو العقارات كالمستودعات والورش والعنابر رقم المدخل الرئيسي متبوعا بعبارة " مكرر" (مثلا 12 مكرر، 12 مكرر 1، 12 مكرر 2 ... الخ).

المخطط رقم 2 : طريقة ترقيم المحلات التابعة للسكنات

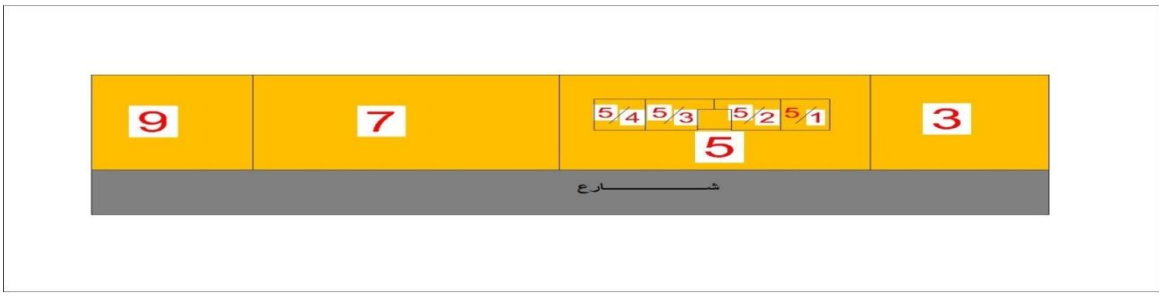

المصدر: (كميل يوسف عزة القطب، 2005)+إعداد الطالبتين

صورة رقم 18 : ترقيم المحلات التابعة للمساكن

المصدر : التقاط الطالبتين بتاريخ 15-07-2021

3 -تمنح الأرقام بداية من نقطة انطلاق الطريق نحو نهايته حيث يتم اختيار نقطة الانطلاق إما عند تقاطع الطرق أو الحدود الإقليمية للبلديات أو محاور الطرق أو أي خصائص فيزيائية ظاهرة.

المخطط رقم 3: تحديد بداية و نهاية الشارع

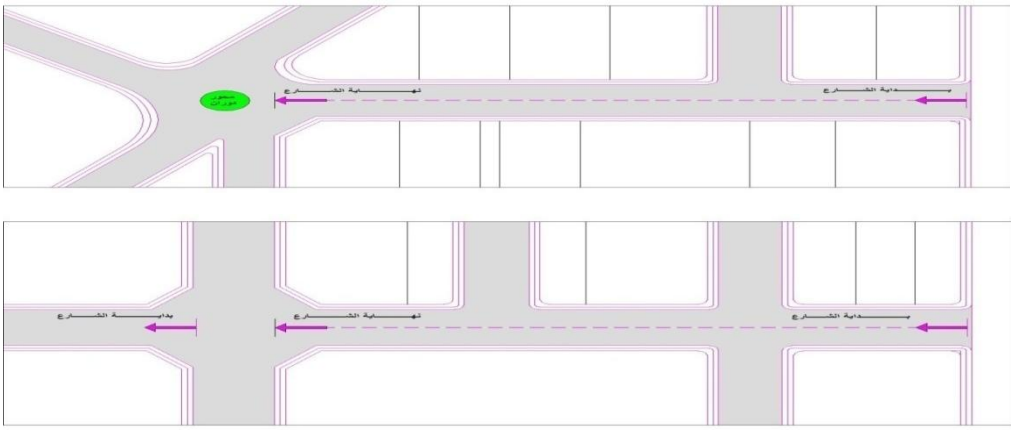

المصدر: (كميل يوسف عزة القطب، 2005)+ إعداد الطالبتين

4 -يكون الترقيم على مستوى الشوارع الثانوية زوجي من الجهة اليمنى وفردي من الجهة اليسرى، حيث تبدأ نقطة الانطلاق من نقطة الربط على مستوى الشارع الرئيسي مع الاحتفاظ بنفس المبدأ السالف الذكر.

المخطط رقم 4: ترقيم الشوارع الثانوية

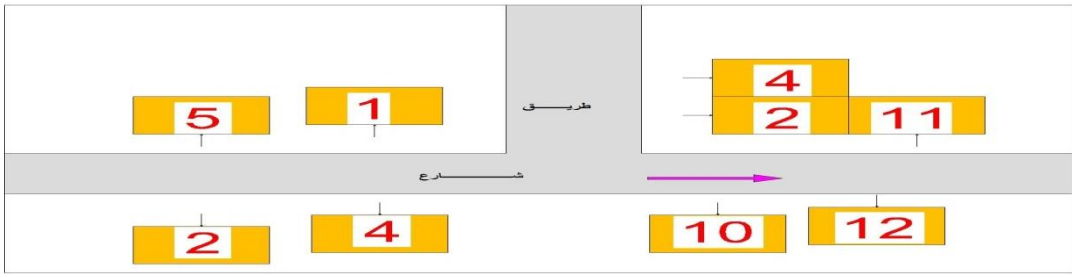

المصدر: (كميل يوسف عزة القطب، 2005) إعداد الطالبتين

5 -يجب ضمان احترام وحدة نظام الترقيم على طول الطريق بالنسبة للطرق التي تحمل نفس التسمية والتي تمتد على إقليم أكثر من بلدية.

6 -يمنح للسكنات ما تطلب من أرقام بما يتناسب مع عدد المخارج المرقمة بانتظام على كل طريق.

7 -ترقم السكنات أو العقارات التي تصطف على جهة واحدة للشوارع بسلسلة غير متقطعة من الأرقام المتتابعة 1 ، 2 ، 3 ، 4 ... الخ.

8 -ترقم السكنات أو العقارات التي تصطف على الساحات العمومية بسلسلة من الأرقام المتتابعة انطلاقا من نقطة معينة والذهاب في اتجاه عقارب الساعة.

المخطط رقم 5 : ترقيم المباني القائمة على جانب واحد من الشارع

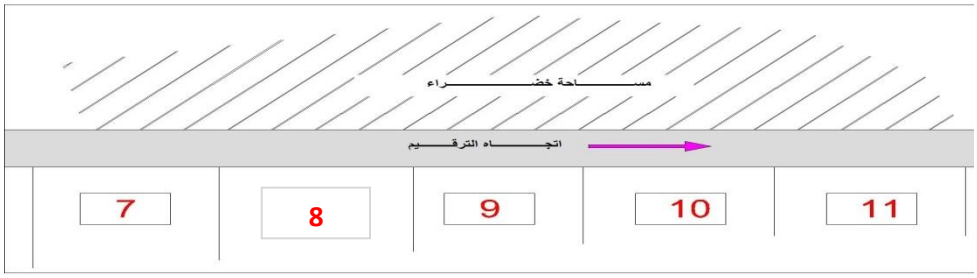

المصدر: إعداد الطالبتين

9 -ترقم السكنات أو العقارات بالأزقة والممرات والقصور والقصبات بشكل متتابع زوجي من جهة وفردي من جهة أخرى، حيث يكون الاتجاه التصاعدي للترقيم مطابقا لاتجاه الطريق، أو بسلسلة غير متقطعة من الأرقام الفردية أو الزوجية في اتجاه عقارب الساعة حسب الحالة حيث يتم الترقيم بداية من التفرع الأقرب إلى المركز أو المعلم المرجعي أو من فتحة التفرع انطلاقا من نقطة ليتم الرجوع إليها، بشكل يكون فيه الترقيم تصاعديا على الجهة اليمنى وتنازليا على الجهة اليسرى.

المخطط رقم 6 : ترقيم السكنات حول ساحة

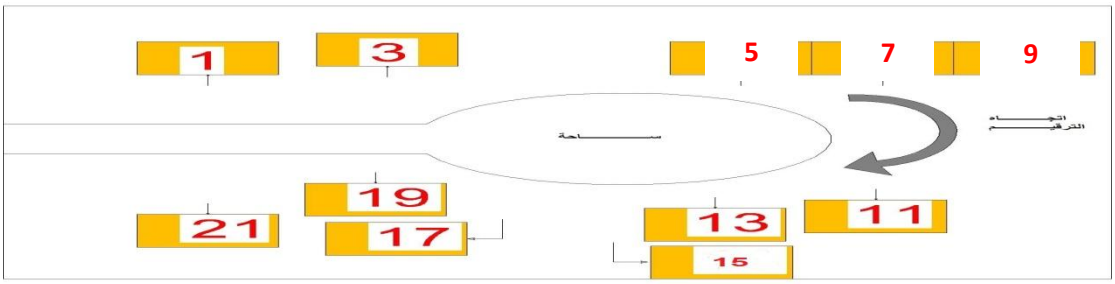

المصدر: إعداد الطالبتين

المخطط رقم 7 : ترقيم السكنات في الحاجز

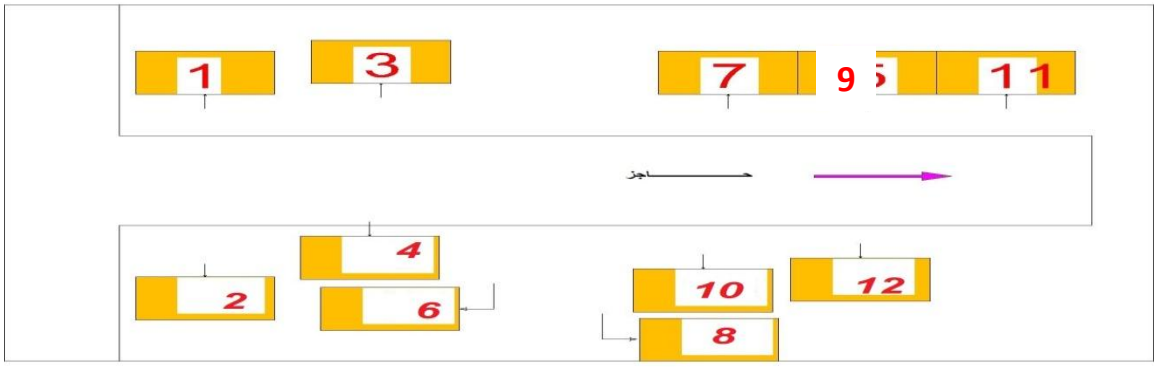

المصدر: إعداد الطالبتين

10 - يجب على مصالح البلدية أن تحتفظ بأرقام للبنايات المستقبلية يتم استعمالها متى كان ذلك ممكننا.

المخطط رقم 8: الاحتفاظ بأرقام للبنايات المستقبلية

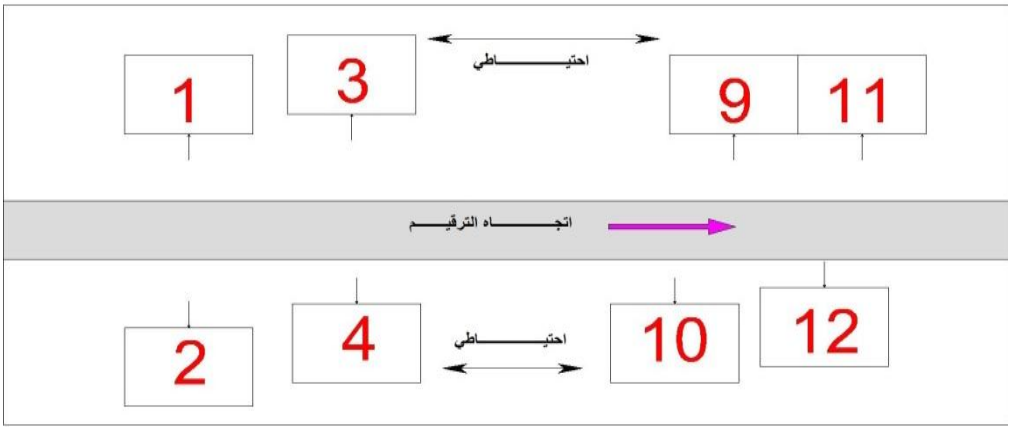

المصدر: إعداد الطالبتين

11 - يوضع الترقيم عند المدخل الرئيسي للملكية بطريقة واضحة عندما يقع المبنى بعيدا عن حافة الطريق.

12 - يتم وضع ترقيم للبنايات والعقارات المعزولة أو المتباعدة بناء على ترقيم البنايات والعقارات القريبة منها حيث يجب أن يمنح لها ترقيم متتالي بانتظام مهما كان بعد الواحدة عن الأخرى.

13 - يجب ان تمنح البنايات ذات الاستعمال الإداري التجاري أو الصناعي أرقام حتى لو كانت خالية من السكنات.

14 - يجب أن ترقم كل بناية جديدة بعد شهر واحد من انجازها على أكثر تقدير.

15 - يمنح ترقين فرعي لكل وحدة، وعند تجزئة بناية إلى عدة وحدات منفصلة ذات استعمال سكني، إداري، تجاري، أو صناعي وذلك بمنح لكل منها يميزها عن الأخرى.

16 - ترقم الحظائر والحدائق العمومية فقط في حالة احتوائها على بنايات.(تعليمة وزارية رقم 110/14، 2014)

02) المواصفات التقنية للوحة المجسدة للترقيم

تقتضي القاعدة العامة أن يمنح رقم لكل سكن أو مدخل رئيسي للعقار، ويجب أن تكون لوحة الترقيم وفق المواصفات التالية:

- تحتوي على رقم عددي بحجم 12 x18سم بالنسبة للوحة ذات رقم واحد أو رقمين وx12 25سم بالنسبة للوحة ذات ثلاثة أرقام.
- توضع اللوحات على ارتفاع 2 إلى 4 أمتار من مستولى الأرض على الباب الخارجي.
- تكون اللوحات مرئية في كل الأحوال وخالية من كل الحواجز.(تعليمة وزارية رقم 110/14، 2014)

صورة رقم 19 : لوحة ترقيم مسكن

المصدر : التقاط الطالبتين بتاريخ 15-07-2021

ثالثا: مرحلة الرقمنة

تعد المرحلة الأخيرة في نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني، في هذا الإطار تم تنصيب لجنة وزارية مشتركة على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية مكلفة بتفعيل الآليات التنظيمية ووضع الترتيبات العملية للانطلاق في عملية تعريف الفضاءات الأهلة.

تعتبر عملية تسمية الشوارع والأماكن وترقيم المباني من المكونات الأساسية للبطاقية الوطنية للعنوان، تدرج هذه العملية ضمن البطاقية البلدية من أجل معالجتها لاستغلال محتويات ومكونات إقليم كل بلدية و تحديد مختلف استعمالات المناطق الآهلة ونشاطاتها وخدماتها " البطاقية البلدية للعنوان يتم فيها إحصاء جميع الشوارع، الأحياء، المحلات التجارية والمباني العمومية مستعينين بالرقم، اسم الشارع، الحي، البلدية، التجهيزات ... الخ ". (الملحق رقم 03)

يتم التحضير لنظام معلوماتي جغرافي تماشيا مع تحضير وزارة الداخلية لبطاقية خاصة بالعنوان، وعليه لضمان سير هذه العملية تودع لمصالح الأمانة العامة للولاية :

_مخططات اللوحات لتسمية الشوارع القديمة والجديدة ومخططات الترقيم على دعائم ورقية باستعمال برنامج الأوتوكاد.

_مداولة مصادق عليها من طرف المجالس الشعبية البلدية مع إحصاء خاص بالبنايات على مستوى كل شارع يضم رقم التجمع السكني" ILOT"، رقم باب البناية مع تحديد الطابع السكني أو المرفق أو الحي المتواجد فيه.

_ إرسال المعطيات المتعلقة بالعنوان عن طريق حصيلة معلومات يومية "Q; R; B" أسبوعيا على مستوى الأمانة العامة للولاية حسب الجدول المرفق.

تتم معالجة معطيات العنوان على مستوى الخرائط البيانية المرقمة التي تم اقتناؤها من المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد أو الوكالة الوطنية الفضائية أو عن طريق مخططات التعمير على غرار المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS)، أو عن طريق بيانات جغرافية أخرى متوفرة على مستوى البلديات.

تهدف هذه العملية إلى وضع قاعدة بيانات للعنونة وإدراج التقنيات الحديثة في تسيير الإقليم باستعمال أنظمة التموقع الجغرافي لتسهيل تنقلات المواطنين ومختلف مصالح التدخل من خلال المراجعة الرقمية لمعطيات العنوان بناء على قاعدة خرائطية رقمية، و ذلك في إطار مشروع إعداد

المرجع الوطني للعنوان والذي تعكف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على تفعيله في أفق 2025، لتزويد كل مواطن بعنوان خاص ووضع مرجعية وطنية للمعطيات الجيومكانية حتى يتسنى لبلادنا من ولوج مرحلة تسيير المدن الذكية والرقمية.

9 - تجربة الأردن في تأسيس نظام التسمية والترقيم "مدينة عمان الكبرى"

لقد سعت الأردن وغيرها من الدول العربية والعالمية دومًا لتوفير احتياجات مواطنيها في شتى المجالات، ومن هذه الاحتياجات الضرورية التي ارتأت الأردن توفيرها لمواطنيها هو نظام التسمية والترقيم، حيث لم يكن في الأردن أي نوع من أنظمة الترقيم للتعرف على عناوين المنازل كبقية دول العالم، وقد بدأت هذه الفكرة تراود المسؤولين في الأردن منذ سنين طويلة فمر مشروع التسمية والترقيم في الأردن بثلاث مراحل:

1. **المرحلة الأولى:** ومرت هذه المرحلة بفترتين

أ. فترة التسميات الشعبية

وهي تلك الأسماء التي بدأ المواطنون يطلقونها على بعض الشوارع والأحياء السكنية ليتمكنوا من وصف عناوينهم وغالبًا ما كانت هذه التسميات تأتي من أحداث أو موجبات أدت إلى وجود هذه التسمية.

ب. فترة التسميات الرسمية

وهي تلك الفترة التي شعر في حينها المسئولون بضرورة وجود نظام للتسمية والترقيم يحكم عملية التسمية وينظمها ويؤدي الخدمات الضرورية للمواطنين، وقد صدر أول نظام للتسمية والترقيم في المملكة عام1965 ، وهو النظام رقم (55) صادر بمقتضى قانون البلديات رقم (41) لسنة1955، إلا أن هذا النظام لم تسنح له الفرصة للتطبيق إلا في مجال التسمية فقط حيث شكلت لجان مختلفة لمتابعة عملية تسمية الأحياء والشوارع، ولم تسنح الفرصة لتلك اللجان لكي تنتقل من عملية التسمية إلى عملية الترقيم. وقد تم العمل على نظام تسمية وترقيم الشوارع والمباني ضمن مناطق البلديات رقم (145) لسنة 1973 صادر بالاستناد للمادة (41) من قانون البلديات لسنة1955 والذي تم نشره فيا لجريدة الرسمية في الصفحة رقم (2458) من العدد رقم (2467) الصادرة بتاريخ 31/ 1973/12.(أمانة عمان الكبرى، 1987)

2. المرحلة الثانية

في عام 1974 وضعت دائرة الإحصاءات العامة نظامًا إحصائيًا للترقيم بمساعدة خبير من هيئة الأمم المتحدة. وقد ارتأت أمانة العاصمة في حينها ووزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة أن في استعماله بعض الفائدة في ترقيم المنازل، فتم تبني النظام لترقيم المنازل والشوارع والأحياء والمناطق السكنية.

وقد بوشر بمدينة عمان كأول مدينة لتطبيق ذلك النظام عليها والذي أطلق عليه اسم (النظام التسعي)، حيث تم تصميمه على أساس تقسيم المملكة إلى (9) أقاليم، والإقليم إلى ( ) 9محافظات،والمحافظة إلى (9) ألوية.

ومن ثم اعتماد مركز اللواء أكبر مدينة أو تجمع سكاني فيه كنقطة انطلاق لعملية التقسيم والترقيم، بعد ذلك يتم تقسيم المدينة إلى (9) مناطق، والمنطقة إلى (9) أحياء، والحي إلى (9) محلات، والمحلة إلى (9) حارات، والحارة إلى عدد من القسائم على أن لا يزيد عدد هذه القسائم على (99)قسيمة.

وفي عام 1975 بدأ العمل بتنفيذ النظام في مدينة عمان واستمر ذلك حتى عام 1986 حين شعر المسئولون في أمانة العاصمة بصعوبة استعمال ذلك النظام.

3. المرحلة الثالثة

بتاريخ 06/09 /1987 أقرت لجنة أمانة عمان الكبرى نظام التسمية والترقيم لمدينة عمان الكبرى والتعليمات الصادرة بموجبه، كما تم اعتماده رسميًا من قبل رئيس الوزراء، من مزايا هذا النظام:

- سهولة الاستيعاب والفهم للمواطن العادي.
- مرونة استيعاب التغيرات العمرانية وأي توسع يطرأ على المدينة.
- بناء النظام على أسس ثابتة تتفق مع أفضل الأسس المتبعة عالميًا.
- تجانسه مع الشخصية العربية والأردنية حضاريًا واجتماعيًا.

أ. أهدافه

- التعيين والتحديد الدقيق لكل قسيمة في مدينة عمان.
- سهولة الوصول إلى المكان المقصود.

- إيصال البريد وكافة المراسلات إلى العنوان المرسل إليه بشكل دقيق.
- تسهيل مهمة المواطن في حصوله على الخدمات بأقل جهد وبدقة.
- تسهيل مهمة العاملين في مجال الطوارئ كالدفاع المدني والخدمات الطبية والأمن العام وغيرها.
- تحقيق الأهداف الإدارية والإحصائية التي تحتاجها الدوائر المعنية بخدمات المواطن،خاصة بعد أن أصبح الكثير من أجهزة الدولة العامة منها والخاصة تتبع نظمًا متقدمة في إدارة مؤسساتها عن طريق الإدارة الحديثة وأجهزة الكمبيوتر .(أمانة عمان الكبرى، 1987)

ب. الطرق والتعليمات التي تطبق فيا لنظام الأردني: وهي كالتالي:

1-**تصنيف الطرق والشوارع والميادين:** ويتضمن التعليمات التالية:

عند تصنيف الشوارع والطرقات العامة يتم الأخذ بعين الاعتبار المعايير المتعلقة بالعرض، الطول، الأهمية المرورية، الاستعمال التنظيمي، وعليه تصنف الشوارع والطرق إلى أربعة أنواع تتدرج حسب أهميتها في الإطار المذكور كما يلي:

صنف" أ":إذا كان الشارع رئيسيًا أو شعاعيًا أو دائريًا ولا يقل عرضه عن عشرين مترًا يسمى "شارعًا".

صنف"ب":إذا كان الشارع يزيد عن" 16 مترًا" ويقبل أي عرض و كان الشارع الرئيسي الوحيد في الحي يسمى "شارعًا ".

صنف "ج": إذا كان العرض مابين " 8 / 16 متر " ويسمى" شارعًا".

صنف"د" ويشمل:

ممر: وهو الطريق النافذ الذي يقل عرضه عن "8 " أمتار.

دخلة: وهي طريق مغلقة النهاية ويقل عرضها عن "8 " أمتار.

درج: وهو الطريق الرابط بين مستويين طبوغرافيين.

2-**تعليمات تسمية وتصنيف الشوارع**: وتشمل:

أ. **فرضيات أساسية للتسمية**

- يجب أن يكون اختيار الاسم متوافقا مع معايير التسمية الواردة في النظام.
- ضرورة توافق الاسم مع درجة تصنيف الشارع.
- يعطى الشارع الواحد اسما واحدًا ورقمًا واحدا.(أمانة عمان الكبرى، 1987)

ب. المعايير الفنية

- يراعى في التسمية المعايير التالية:السلاسة اللغوية والجرس الموسيقي، وأن تكون مؤلفة من مقطع أو مقطعين ما أمكن وأن لا تكون منفرة أو محيرة للنطق.
- الإبقاء قدر الإمكان على الأسماء القديمة والدارجة والمتداولة، وإذا اقتضى الأمر إعطاءها أسماء جديدة يكتب تحت الاسم الجديد الاسم القديم بين قوسين.

ج. تصنيفات التسمية

يراعى في أسس التسمية التصنيفات التالية

الصنف "أ "

- أسماء الملوك الهاشميين.
- أسماء بعض معارك التاريخ العربي والإسلامي.
- أسماء بعض الخلفاء عبر العصور الإسلامية وخاصة من لهم علاقة بالأردن وفلسطين وسائر بلاد الشام.
- أسماء بعض قادة الفتح الإسلامي الذين لهم علاقة بالأردن.
- الأسماء المجردة مثل الاستقلال،النصر،الحرية،الدستور،الشعب.

الصنف "ب"

- أسماء بعض أفراد الأسرة الهاشمية بعد استشارة الديوان الملكي.
- أسماء بعض قادة الفكر العربي والإسلامي.
- أسماء رؤساء الوزراء المتوفين.
- أسماء أمناء عمان المتوفين وأسماء رؤساء البلديات ضمن أمانة عمان الكبرى بعد وفاتهم.
- أسماء بعض رؤساء المجالس التشريعية والقضائية المتوفين.

- أسماء بعض أعضاء مجلس النظار والمجلس التنفيذي، ومجلس الوزراء في عهد أمارة شرق الأردن.
- أسماء بعض أعضاء مجلس الوزراء في عهد المملكة الأردنية الهاشمية بعد وفاتهم.
- أسماء عواصم البلاد العربية والإسلامية والمدن التي ترتبط باتفاقيات توأمة مع مدن أردنية.

الصنف "ج"

- أسماء بعض مدن وقرى الأردن.
- أسماء بعض مدن وقرى فلسطين لترسيخها في أذهان الأجيال.
- أسماء بعض شهداء القوات المسلحة بموافقة القيادة العامة.
- أسماء بعض شهداء الوطن العربي والإسلامي.
- أسماء بعض الأعضاء الأردنيين في برلمان الحكومة الفيصلية في سوريا.
- أسماء بعض أعضاء المجالس التشريعية ومجلس شيوخ العشائر في أمارة شرق الأردن المتوفين.
- أسماء بعض أعضاء مجلس بلدية عمان منذ تأسيسه في عام 1909 بعد وفاتهم.
- أسماء بعض رجال الثورة العربية الكبرى المتوفين الذين أسهموا في بناء الأردن وكان لهم دور مميز.
- أسماء بعض أصحاب مناصب أردنية رفيعة دينية ومدنية وعسكرية ممن لهم خدمات مميزة بعد وفاتهم.
- أسماء بعض رواد الحركة النقابية والخيرية الأردنية بعد وفاتهم.
- أسماء بعض رؤساء الغرف التجارية وغرفة الصناعة الأردنية منذ تأسيسها بعد وفاتهم.
- أسماء بعض الأشخاص الأردنيين الذين نالوا شهرة فكرية أو علمية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وعلى الأخص الذين ساهموا في تأسيس مدينة عمان بعد وفاتهم.
- أسماء بعض موظفي أمانة عمان الكبرى المتوفيين ضمن بعض الشروط.

أسماء النباتات والطيور مثل: شارع الزيتون، شارع الورد، شارع الزهور، شارع الطاووس، شارع الكناري، شارع البلبل.....الخ.

الأسماء الرقمية مثل: الشارع الأول، الشارع الثاني.....الخ.(أمانة عمان الكبرى، 1987)

د. إجراءات تنفيذ النظام في الأردن

وتشمل:

- أخذ موافقة مجلس الأمانة والوزير على هذه المعايير والأسس وإصدارها بتعليمات تنشر بالجريدة الرسمية.
- استعراض الأسماء المقررة سابقًا وشطب الأسماء غير المناسبة وفقًا لهذه المعايير والأسس.
- نزع اللوحات بالأسماء المشطوبة من الشوارع.
- الكتابة إلى الجهات المعنية بالمشاركة في التسمية فيما يخصها وذلك للاتفاق على أولويات التسمية في كل مجال مثل :الديوان الملكي، القيادة العامة للقوات المسلحة، وأن تكون الأسماء مرتبة حسب الأولويات التي تراها الجهات المعنية.
- وضع قائمة شاملة بالشوارع حسب تصنيفها.
- تثبيت لوحات أسماء الشوارع لكل المناطق في مدينة عمان الكبرى.
- إعطاء الأولوية في تسمية الشوارع حسب تصنيفها.
- أخذ موافقة مجلس الأمانة على الأسماء التي تنسبها لجنة التسمية والترقيم.
- إصدار نشرات وكراسات إعلامية وعمل لقاءات تلفزيونية موضحة لعملية التسمية والترقيم.
- إصدار كراس توثيقي يشتمل على نبذة قصيرة عن أعمال ومنجزات الأشخاص ومن سميت الشوارع بأسمائهم.

4. أسلوب التسمية والترقيم

إن أمانة عمان الكبرى مقسمة إلى مناطق تشتمل كل واحدة منها على عدد من الأحواض، ويعتمد هذا النظام على تقسيم كل منطقة إلى أحياء يطلق على كل منها اسما، ويفضل استعمال الأسماء المتداولة، ويحدد كل حي بشوارع تحيط به من جميع الجهات، وبذلك يستطيع المواطن والأجهزة المختلفة التي ستتعامل مع هذا الأسلوب الاستدلال على العنوان المقصود بكل بساطة وسهولة وذلك عن طريق معرفة اسم المنطقة، اسم الحي و اسم الشارع ومن ثم رقم القسيمة. (أمانة عمان الكبرى، 1987)

5. تسمية الشوارع والأحياء

حيث أن أسماء الشوارع والأحياء لها أهمية كبرى في استعمال هذا النظام لذلك يجب أن تستكمل عملية تسمية الشوارع والأحياء في مناطق مدينة عمان المختلفة قبل البدء بعملية ترقيم القسائم وفقا للنظام والتعليمات الصادرة بموجبه.

6. ترقيم القسائم

القسائم: هي قطع أراضي لا تتجاوز مساحتها 400 م تقام عليها المباني المختلفة من منازل أو مدارس أو تجهيزات وغيرها.

تتم عملية ترقيم القسائم ضمن الأسس التالية:

- تحديد بدايات الشوارع بحيث تكون هي الأقرب إلى مركز المدينة كلما كان ذلك ممكنًا.
- تحديد بدايات ونهايات الشوارع بحيث تكون بداية الشارع أو نهايته على شكل الحرف"T" ما أمكن ذلك، ويمكن أن تكون البداية أو النهاية على ميدان أو تقاطع مميز.
- يجب أن يكون الترقيم متسلسل على طول الشارع الواحد.
- تكون الأرقام الزوجية على يمين الشارع والفردية على يسار الشارع.
- ترقيم القسائم الواقعة على ميدان ولا تشكل جزءًا من شارع بأرقام متسلسلة في ذلك الميدان.
- ويكون الترقيم مرتكزًا على ترقيم القسائم فقط بغض النظر عن وجود عمارات سكنية أو مجمعات تجارية فيها والتي يتم ترقيمها حسب اتفاق أصحابا لعمارات كما هو متبع عالميًا.

7. دليل عمان الشامل

أ. يشتمل دليل عمان الشامل على الأمور الآتية:

- مخطط لمدينة عمان الكبرى مبين عليه المناطق المختلفة مع أسمائها.
- مخطط لكل منطقة مقسمة إلى أحياء مع أسماء الأحياء.
- مخطط لكل حي مبين عليه الشوارع مع أسمائها.

ولتسهيل عملية الاستدلال تقسم هذه المخططات إلى مربعات مع إحداثيات رأسية وأفقية.

ب. دليل الشوارع

يتم تحضير دليل الشوارع بموجب الأسس التالية:

1-ترتيب أسماء الشوارع حسب الأحرف الأبجدية وذكر اسم المنطقة والحي أمام كل شارع.

2-تجهيز مخطط تنظيمي لكل منطقة يحتوي على أسماء جميع الشوارع والمعالم الرئيسية والأثرية مثل المساجد والمراكز التجارية والحدائق والميادين وغيرها.

3-تقسيم المخططات التنظيمية إلى مربعات منتظمة وفهرستها بالأرقام والأحرف مع تزويد فهرس شامل يتم تحديثه دوريًا ويعمل هذا الدليل على خدمة أجهزة الدولة المختلفة كالدفاع المدني والبريد والاتصالات والكهرباء والمياه ومكاتب سيارات الأجرة وغيرها، كما يستفيد منه المواطن بشكل عام.

المخطط رقم 9 : مخطط لمدينة عمان الكبرى مبين عليه المناطق المختلفة مع أسمائها

المصدر: (نظام التسمية والترقيم لمدينة عمان، المملكة الهاشمية الأردنية،1987)

8. الأسلوب الفني للتسمية والترقيم

تختلف الحاجات التقنية والفنية لأجهزة الكمبيوتر والأساليب الإدارية الحديثة عن حاجات المواطنين، فقد صمم هذا النظام بأسلوب يسهل تحويل الأسماء فيه إلى أرقام لتلبية الاحتياجات الفنية، والتي تعتمد على استخدام الأرقام بدل الأسماء في تدوين العناوين والمعلومات الخاصة بها وحفظها في

الملفات الخاصة وأجهزة الكمبيوتر، فيتم بسهولة تحويل أسماء المناطق والأحياء والشوارع إلى أرقام .(أمانة عمان الكبرى، 1987)

من هنا نلاحظ أن في المملكة الهاشمية الأردنية قد وصلت مدينة أمانة عمان الكبرى إلى مرحلة متقدمة نوعا ما في تجربتها بتطبيق نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني والذي طبق منذ عام 1986،على مدن عديدة والذي اعتمد على نظام جديد للتسمية والترقيم في مدينة عمان، وبموجب هذا النظام الجديد تمت إعادة تقسيم المدينة إلى عشرين منطقة بدلا من تسعة، وتم تقسيم كل منطقة إلى مجموعة من الأحياء، ويحتوي كل حي على عدد من القسائم وقد قامت أمانة العاصمة عمان بتسمية المناطق والأحياء بعد الانتهاء من عملية التقسيم، ومن ثم تسمية الشوارع.(أمانة عمان الكبرى، 1987)

المخطط رقم 10 :مخطط لكل منطقة يحتوي على أسماء جميع الشوارع والمعالم الرئيسية .

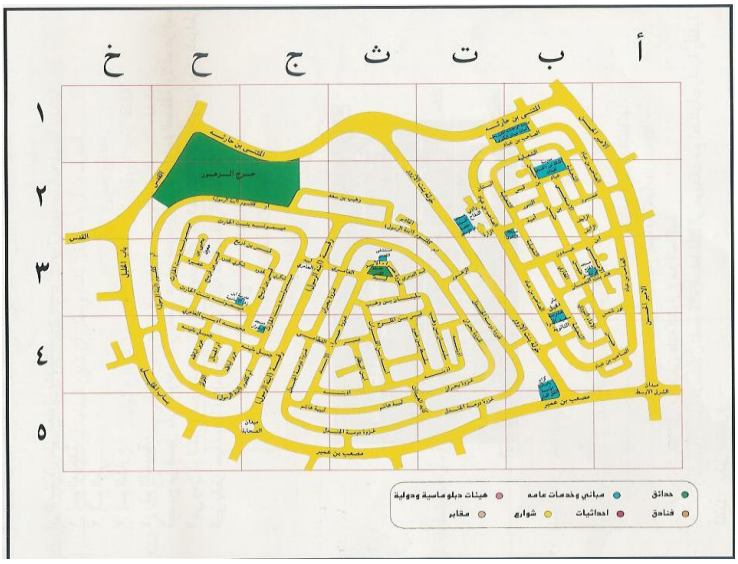

المصدر: (نظام التسمية والترقيم لمدينة عمان، المملكة الهاشمية الأردنية،1987)

10 - مقارنة تجربة مدينة عمان بنظام تسمية وترقيم الشوارع والمباني في الجزائر

تبنت الجزائر نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني حديثا في مطلع سنة 2014 على عكس دولة الأردن الذي بدأت في تطبيقه منذ عام 1986 وبلغت مرحلة متطورة من تنفيذه فاعتمدت بذلك على التقنيات الحديثة باستعمال برامج الحاسوب الرقمية فيما لازالت الجزائر في مرحلة الإعداد لنظام تقني مناسب، ويمكن الفصل "المقارنة" بين النظام المعتمد في الدولتين من خلال ما يلي:

أ. مبدأ تقسيم المدن

يعتمد مبدأ تقسيم المدينة في الجزائر على تقسيمها إلى وحدات مساحية تحدد بمعالم واضحة كالطرق "حي، شارع، جزيرة.." فيما اعتمدت الأردن في التقسيم إلى محلات وحارات.

ب. تصنيف الشوارع

يتم تصنيف الطرق في الأردن حسب مواصفاتها إلى شارع رئيسي، شارع دائري، فرعي، شعاعي، ثانوي فيما يتم تصنيفها في الجزائر إلى "طريق، شارع، نهج.... "

ج. تسمية الشوارع

اهتمت الجزائر في تسمية شوارعها بمبدأ انتقاء الأسماء ذات الصلة بتاريخها وحضارتها فاعتمدت على الأحداث التاريخية وأسماء الشهداء والمجاهدين وكل من له أثر في الثورة تخليدا للإرث الثوري والتاريخي العظيم لها، فيما وسعت الأردن مبدأ انتقاء الأسماء "أسماء نباتات، أصحاب مناصب، أسماء رقمية.. " وغيرها من الأسماء.

د. ترقيم المباني

اعتمدت كل من الجزائر والأردن في ترقيم المباني على أسلوب التتابع العددي واتسمت في كل من الدولتين بنوع من المرونة حيث تم الحرص على ترك أرقام احتياطية للبناءات غير المشيدة و طبقت مبدأ الأرقام الزوجية والفردية على جانبي الشارع " أرقام زوجية على اليمين ـ أرقام فردية على اليسار".

وفيما يخص استخدام البرامج التقنية فقد سعت الأردن إلى تحويل الأسماء إلى أرقام، حيث تم الاعتماد على استخدام الأرقام بدل الأسماء في تدوين العناوين والمعلومات الخاصة وتم حفظها في ملفات خاصة وعلى أجهزة الكمبيوتر، على عكس الجزائر التي لازالت في فترة الإعداد لقاعدة بيانية خرائطية فعالة من أجل حفظ المعلومات والاستدلال بها لتكون مرجع وطني للمعطيات الجيومكانية ويتسنى للجزائر مسايرة المدن الذكية والرقمية.

خلاصة الفصل الثاني

مرت عملية التسمية والترقيم في الجزائر بعدة مراحل، حاول من خلالها المشرع الجزائري تنظيم التسمية و الترقيم بداية من صدور المرسوم الرئاسي 104/97 المؤرخ في 1997/04/05 المتعلق بتسمية الأماكن والمباني العمومية أو إعادة تسميتها، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1998/02/04 الذي يحدد كيفيات ومقاييس اقتراحات تسمية الأماكن والمباني العمومية أو إعادة تسميتها بهدف التعريف بالفضاءات الآهلة، تم إلغاء هذه القوانين نظرا لعدم نجاحها، ليأتي بعدها قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المحدد لصلاحيات البلدية والذي أعطى رؤساء المجالس الشعبية البلدية الحق في اقتراح تسمية الشوارع وحدد صلاحياته و المهام الموكلة إليه.

كان المرسوم الرئاسي رقم 01/14 المؤرخ في 2014/01/05 المنعرج الحاسم في وضع خارطة طريق لنظام التسمية والترقيم، وألغى بذلك كل ما سبق، لتتبعه قرارات وزارية وتعليمات تهدف إلى تنفيذ وتسيير العملية لمواكبة التطورات الحاصلة، حصرت التسميات في "رموز الثورة " وأعطت هذه القوانين مختلف الطرق والإجراءات اللازمة لتنفيذ النظام وتجسيده ، وبذلك بدأ نظام التسمية والترقيم رسميا في الجزائر ليسير بصيغة عادية في مختلف مراحله من المرحلة التحضيرية إلى مرحلة التجسيد بتضافر جهود مختلف الفاعلين المحليين بدءا من البلدية التي تقترح التسمية إلى الولاية التي تصادق عليها وانتهاء بتركيب اللوحات في أماكنها.

في حين شهدت عملية رقمنة العناوين تأخرا كبيرا حيث كان من المفترض انتهاء النظام كليا سنة 2018، وكان هذا التأخر بسبب عدم التوصل إلى الآليات المناسبة لوضع قاعدة بيانات للعنونة وإدراج التقنيات الحديثة في تسيير الإقليم من خلال تزويد كل مواطن بعنوان خاص ووضع مرجعية وطنية للمعطيات الجيومكانية.

الفصل الثالث:
نظام التسمية والترقيم ببلديتي بئر الجير والسانيا ، التأخر في الانجاز وغياب التنسيق بين الفاعلين

تستدعي عملية تطوير المدن تطوير نظام التسمية والترقيم فيها، وتحقيق الأهداف التي جاء من أجلها من خلال التطبيق الكامل والشامل لعملية التسمية والترقيم.

تختلف نسب تطبيق نظام التسمية والترقيم في المدن من مدينة لأخرى، وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تقييم ومقارنة نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني بمجمعتي بئر الجير و السانيا " نسبة تقدم المشروع " ،إضافة إلى دراسة فعالية هذا النظام من خلال معرفة السكان له وتعاملهم به، وكذا قياس مدى تحقيق الأهداف والغايات التي جاء بها عن طريق تحليل نتائج التحقيق الميداني مع السكان والمقابلات مع سيارات الأجرة، ومختلف مصالح التدخل والخدمات، تحليل رأي السكان ودرجة رضاهم عن هذا النظام وتقييمه وبالتالي تقديم اقتراحات لتطويره.

1. نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني "بلديتي بئر الجير والسانيا "

تعتبر التسمية والترقيم للشوارع والمباني والوحدات السكنية أحد أهم عناصر المدينة الحديثة، وتشكل لبنة رئيسية في تخطيط المدن.

بدأ الاعتماد على نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني رسميا في بلديتي بئر الجير والسانيا سنة 2014 (رغم وجود تسميات قديمة للمناطق والشوارع)، نظمت أساسيات تطبيق هذا النظام مجموعة من القوانين والتعليمات والمراسيم، بتدخل مجموعة من الفاعلين والجهات المختصة، وفق آليات ومراحل وكيفيات محددة حسب ما تم الإشارة إليه في الفصل الثاني.

تمت مباشرة العملية انطلاقا من إحصاء البلدية للشوارع والأحياء قصد تسميتها أو إعادة تسميتها، ثم اقتراح عدد من التسميات التي ترسلها إلى اللجنة الولائية من أجل المصادقة عليها، ثم مباشرة تطبيقها وتجسيدها ميدانيا من خلال إعداد مجموعة الخرائط قام بإعدادها مهندسين مختصين تابعين للبلدية في كل من بلديتي السانيا وبئر الجير دون اللجوء إلى مكاتب الدراسات.

بعد إعداد خرائط التسمية والترقيم ومواقع اللوحات في بلدية السانيا من طرف المكتب المكلف بالتسمية، تمر عملية الانجاز عن طريق مكتب الصفقات العمومية لاختيار المؤسسة تقوم بتنفيذ عملية انجاز وتركيب اللوحات وقد تكفلت بالعملية مؤسسة خاصة بالتركيب والصيانة تم تمويلها من ميزانية البلدية، بينما ببلدية بئر الجير تم إعداد خرائط التسمية والترقيم من طرف المكتب المكلف بالتسمية وتكفلت البلدية بكل من التركيب والصيانة بواسطة عمال تابعين للبلدية.

2. الوضع الحالي لتسمية الشوارع والأماكن وترقيم المباني بمنطقة الدراسة: يتمثل في

1.2. عملية تسمية الفضاءات العمومية الأهلة بالسكان

بلغ عدد الفضاءات العمومية الأهلة بالسكان والمحصاة من شوارع وأحياء، ساحات ومؤسسات عمومية ببلدية بئر الجير 1266، "منهم 105 مسماة قبل انطلاق العملية سنة 2014 و 149 غير مسماة ومنتظر تسميتها"، فيما تم إرسال 1117 اقتراح للتسمية إلى اللجنة الولائية للتسمية تضمنت:

- ✓ 1051 ملفا يتضمن اقتراحات لتسمية الشوارع بشكل عام بما فيها الأنهج والمسالك.
- ✓ بلغ عدد اقتراحات تسمية الأحياء والتجمعات السكانية و التجزءات 26 ملفا.
- ✓ أما بالنسبة للحدائق والساحات، الحظائر والغابات فقد بلغ عدد اقتراحات تسميتها 8 ملفات.
- ✓ 32 ملف تضمن اقتراحات تسمية المؤسسات، المباني، الأملاك، العقارات والتجهيزات العمومية.

وتم المصادقة على ملفات الاقتراحات بنسبة 88 % من عدد الفضاءات العمومية المحصاة."الخريطة 07"

بينما بلغ عدد الفضاءات العمومية الأهلة بالسكان والمحصاة بالنسبة لبلدية السانيا 838 ، "منهم 43 مسماة قبل انطلاق العملية سنة 2014"، وتم إرسال 838 اقتراح للتسمية إلى اللجنة الولائية للتسمية تضمنت:

- ✓ 559 ملف يتضمن اقتراحات تسمية الشوارع، الطرق، النهوج والمسالك.
- ✓ تم إرسال 65 ملف يتضمن اقتراحات تسمية الأحياء والتجمعات السكانية و التجزءات.
- ✓ 63 ملف يتضمن اقتراحات تسمية الحدائق الساحات، الحظائر والغابات.
- ✓ وبلغ عدد ملفات اقتراحات تسمية للمؤسسات، المباني، الأملاك، العقارات والتجهيزات العمومية 194 ملف.

تمت المصادقة على جميع ملفات الاقتراحات بنسبة بلغت 100% "الخريطة 08".

2.2. عملية الترقيم وتركيب اللوحات

بلغت نسبة لوحات التسمية التي تم تركيبها على مستوى بلدية بئر الجير 90 %، كلفت البلدية بتركيبها وصناعة اللوحات، فيما بلغت نسبة تركيب لوحات الترقيم 97 % كلفت كذلك البلدية بتركيبها وصناعتها "الخريطة07".

أما فيما يخص نسبة لوحات الترقيم والتسمية المركبة على مستوى بلدية السانيا فقد بلغتا 100%"الخريطة08"، و قد استعانت البلدية بمؤسسة خاصة في صناعة وتركيب جميع اللوحات بكلفة تقريبية 2000دج لتركيب اللوحة الواحدة.

احترمت بلدية السانيا كل ما يخص أماكن تركيب اللوحات "100متر بين اللوحات" على عكس بلدية بئر الجير التي اعتمدت التركيب في بداية ونهاية الشارع،فيما وزعت اللوحات الأخرى على طول الشارع بشكل عشوائي.

3.2. الرقمنة

فيما يخص رقمنة بيانات العنونة فحسب ما تحصلنا عليه من المصالح التقنية المكلفة بعملية التسمية والترقيم بكل من البلديتين، فقدرت نسبة تقدم العملية ببلدية بئر الجير بـ 70% ، بينما بلغت النسبة 100% ببلدية السانيا، إلا أن هذه العملية شملت فقط رسم وإعداد مخططات بأسماء الشوارع و تركيب اللوحات كما شملت إعداد البطاقية البلدية للعنونة.

في حين لم تنته العملية بصفة كلية حيث لم يتم التوصل لغاية اليوم لنظام فعال لوضع قاعدة بيانات للعنونة و إدراج التقنيات الحديثة ومنح كل مواطن عنوان خاص، ولم يتم بعد إدراج معطيات كلتا البلديتين في النظام العالمي لتحديد المواقع GPS. (الملاحق 3 و 4).

الخريطة 07 مخطط التهيئة لبلدية بئر الجير

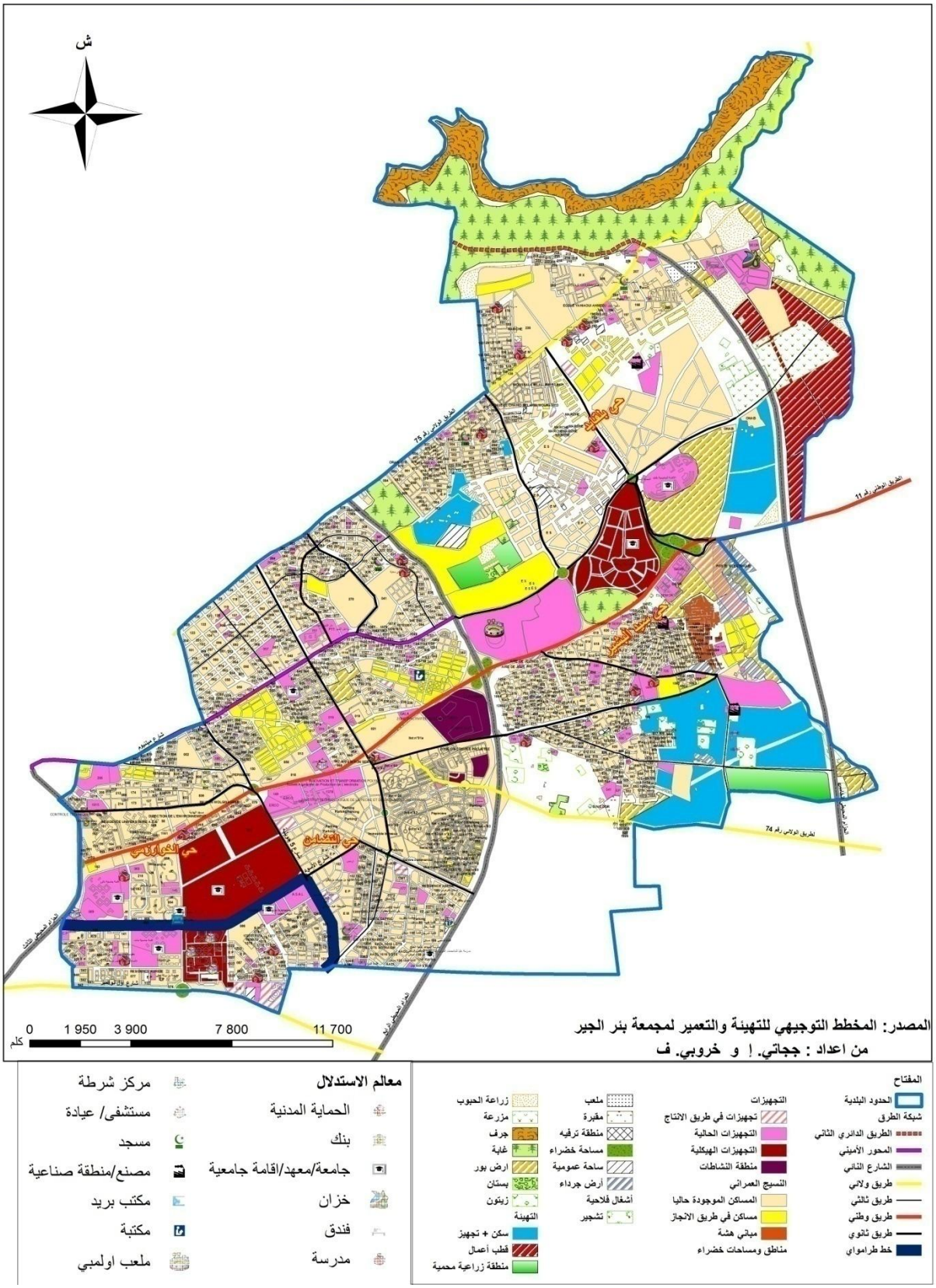

الخريطة 08 مخطط التهيئة لبلدية السانيا

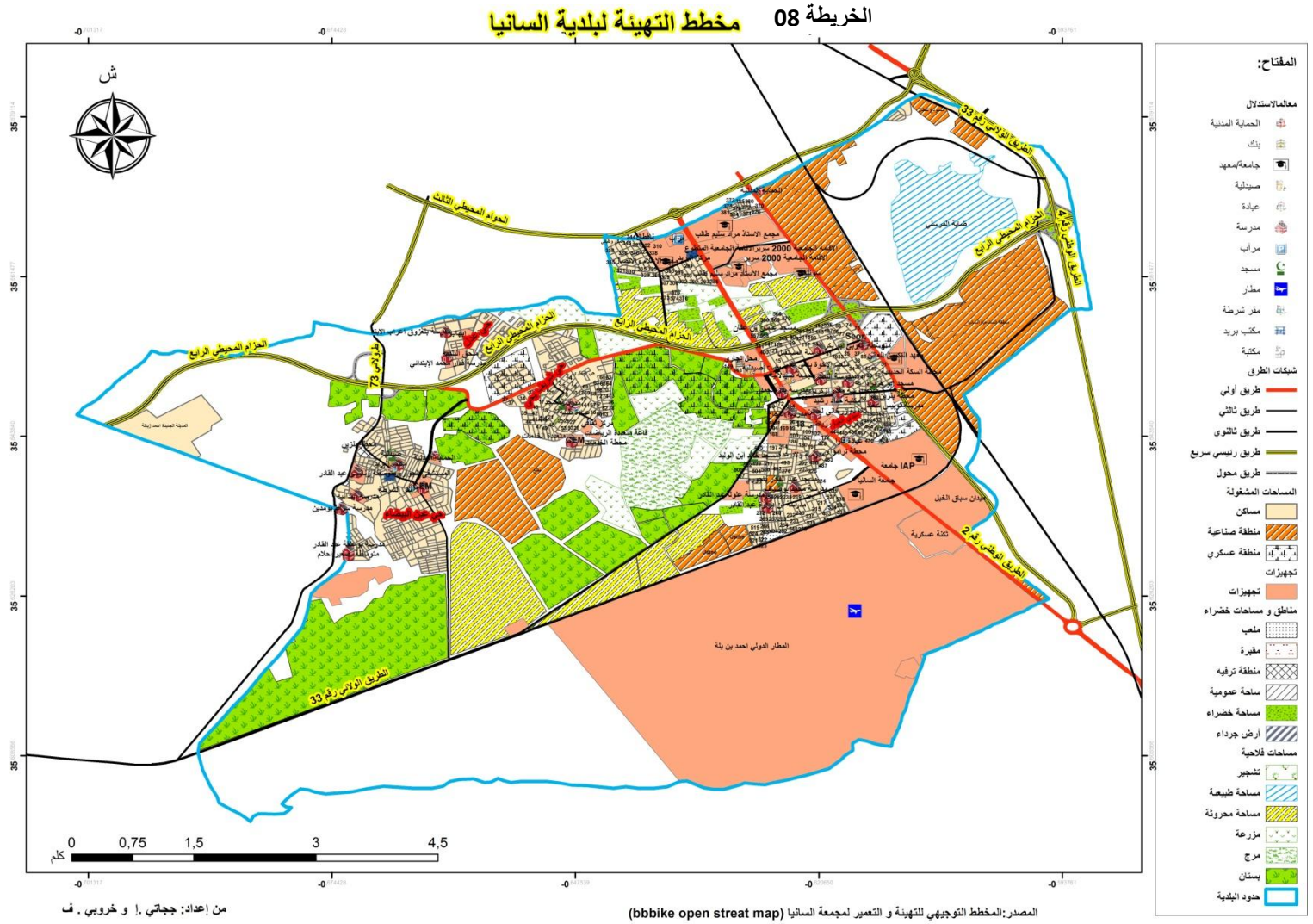

من إعداد: جباتي .إ و خروبي . ف

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمجمعة السانيا (bbbike open streat map)

لتقريب الدراسة أكثر، أخذنا مثالا لحي من بلدية السانيا "حي سيدي الخيار" الذي تم إنهاء عملية تسمية الشوارع والأماكن العمومية وترقيم المباني به كغيره من أحياء البلدية "الخريطة 09"

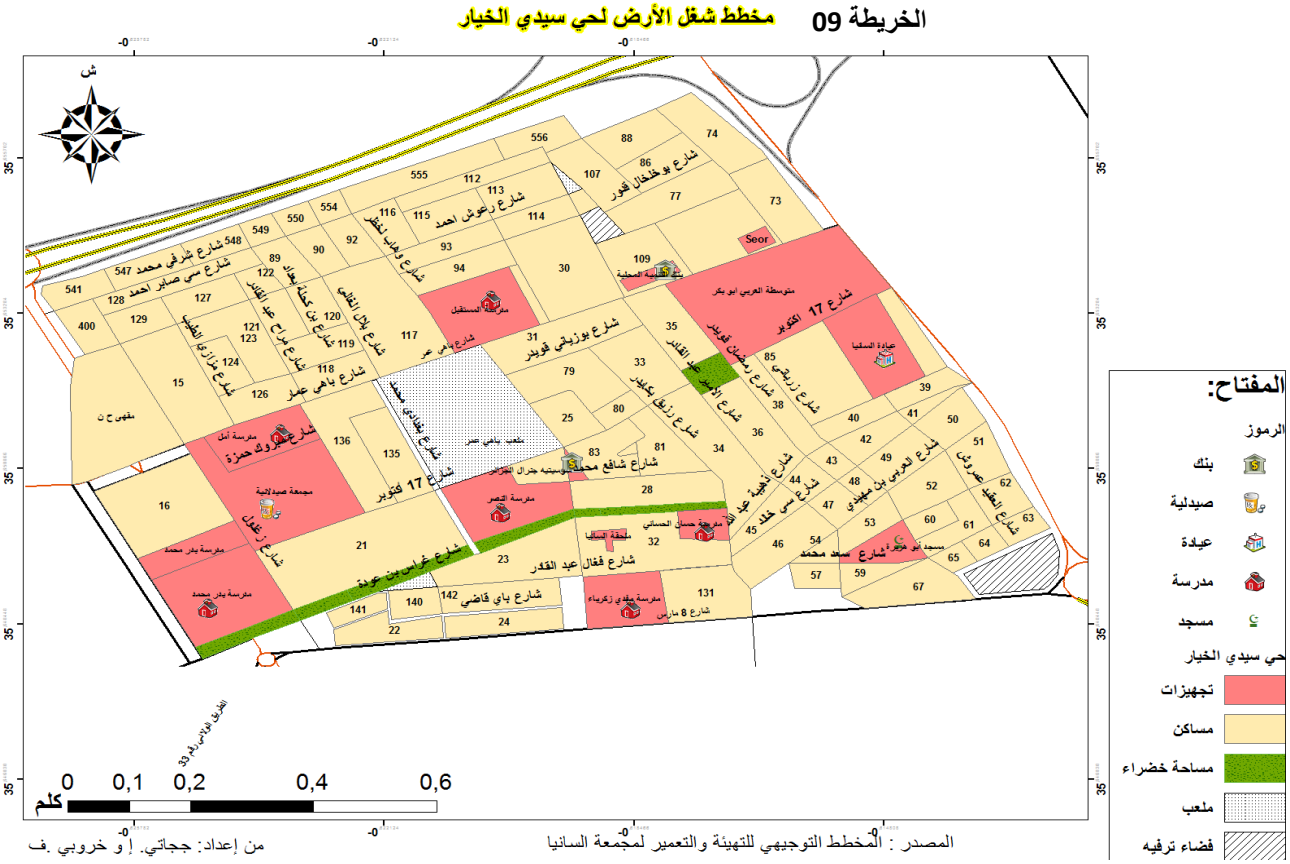

3. خصائص سكان بئر الجير والسانيا: تتمثل في :

1.3. الأصل الجغرافي للسكان :"أغلب السكان أصليون"

يتحدد الأصل الجغرافي للساكن من خلال معرفة مكان ازدياده سواء كان خارج ولاية وهران أو داخلها وهذا ندرجه ضمن بلديات الولاية، أما البلديات المكونة لهذه الأخيرة فتتدرج حسب الأحياء .

من خلال نتائج الاستبيانات المستقاة من التحاور المباشر مع سكان مجمعتي بئر الجير والسانيا سجلنا اختلاف في أماكن ازديادهم.

ان أغلب أسر بلدية بئر الجير هم سكان أصليون من مدينة وهران ومختلف أحياءها حيث يشكلون 70% بينما النسبة المتبقية تتوزع على بعض ولايات الغرب الجزائري " معسكر ، تلمسان، تيارت ...

الخ "، وكذا فان 83.33% من سكان السانيا هم من داخل مدينة وهران و مختلف أحياءها، بينما 16.67 % من السكان من ولايات أخرى خارج مدينة وهران.

ولمعرفة الأصل الجغرافي للسكان علاقة بالتسمية تكمن في معرفة الأماكن التي جاء منها السكان ووجود أو عدم وجود نظام التسمية والترقيم فيها أي مدى انتشار هذا النظام وتأقلم السكان معه "الجدول 05"

الجدول رقم 5 : الأصل الجغرافي لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا

	بئر الجير			السانيا		
مكان الميلاد	الحي	العدد	النسبة	الحي	العدد	النسبة
داخل المدينة	وهران	15	25,00	وهران	21	35,00
	بئر الجير	11	18,33	السانيا	13	21,67
	سيدي البشير	6	10,00	سيدي الشحمي	7	11,67
	قديل	2	3,33	الكرمة	4	6,67
	حاسي بونيف	2	3,33	مسرغين	2	3,33
	ارزيو	2	3,33	بوفاطيس	1	1,67
	الحمري	1	1,67	المرسى	1	1,67
	بطيوة	1	1,67	الحمري	1	1,67
	سيدي الشحمي	1	1,67			
	البركي	1	1,67			
	المجموع	42	70	المجموع	50	83,33
خارج المدينة		18	30		10	16,67
المجموع الكلي		60	100		60	100

المصدر : التحقيق الميداني 2021

2.3. الإقامة السابقة للسكان

تختلف أماكن الإقامة السابقة داخل ولاية وهران من حي لآخر ويمكن تفسير ذلك بقرب المسافة الذي ساعد هؤلاء السكان على التنقل وتغيير إقامتهم دون الخروج من نطاقها، ويمكن أن يرجع إلى

توفر مناصب الشغل في الولاية والبرامج السكنية أو القرب من مكان العمل الأمر الذي يستدعي التنقل عبر أحيائها فقط.

تم إدراج هذا السؤال لمعرفة الأماكن التي مسها النظام داخل إقليم ولاية وهران أو خارجها، للتعرف أكثر على تعامل السكان مع النظام ومعرفتهم السابقة له.

أغلبية سكان بئر الجير إقامتهم السابقة كانت داخل ولاية وهران بنسبة 78.33 والنسبة المتبقية كانوا يقيمون خارج الولاية، بلدية السانيا هي الأخرى أغلبية سكانها كانوا يقيمون في أحياء داخل مدينة وهران ويمثلون ما نسبته 85 و15 كانوا يقيمون خارج الولاية.

إن انشطار الأسر هو عامل مؤثر في تغيير مكان الإقامة بسبب الزواج، وذلك بالانفصال عن العائلة والاستقرار الذاتي بالإضافة إلى القرب من مكان العمل والبحث عن الأمن خصوصا في بئر الجير باعتبار أكبر فئة لها دخل مرتفع وتقطن في فيلات فخمة "الجدول 06".

الجدول رقم 6 : الإقامة السابقة لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا

بئر الجير			السانيا		
الحي	العدد	النسبة	الحي	العدد	النسبة
وهران	18	30,00	وهران	13	21,67
بئر الجير	14	23,33	السانيا	9	15,00
سيدي البشير	7	11,67	مسرغين	9	15,00
ايسطو	4	6,67	الحمري	8	13,33
حي الصباح	1	1,67	سيدي الشحمي	3	5,00
حي الزيتون	1	1,67	المدينة الجديدة	2	3,33
السانيا	1	1,67	حي اللوز	2	3,33
الكرمة	1	1,67	الدار البيضاء	2	3,33
			سيدي البشير	1	1,67
			العثمانية	1	1,67
			الخالدية	1	1,67
المجموع	47	78,33	المجموع	51	85
خارج الولاية	13	21,67	خارج الولاية	9	15
المجموع الكلي	60	100	المجموع الكلي	60	100

المصدر: التحقيق الميداني 2021

3.3. جل السكان من مستوى جامعي و ثانوي

يمثل التعليم الجوهر الرئيسي والركيزة الأساسية التي يقاس بها تقدم المجتمعات وازدهارها.

مستويات تعليم سكان مدينتي السانيا وبئر الجير، توضح مدى معرفتهم و ثقافتهم حول نظام التسمية والترقيم وتعاملاتهم اليومية معه، كون المستوى التعليمي للأشخاص يحدث فرقا في تجاوبهم مع النظام ويعطيهم الفرصة للتعامل به وكذا معرفة مزاياه وعيوبه، وكذا لطرح اقتراحات من شأنها تغيير وزيادة فعالية نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني لذلك تم إدراج سؤال في استمارة التحقيق الميداني موجه للسكان و المترددين يتعلق بمستواهم التعليمي، والنتائج المحصلة عليها مدونة في الجدول أدناه.

أغلبية سكان بئر الجير هم ذو مستوى تعليمي عالي، حيث تمثل نسبة الجامعيين فيها 58.33% لديهم مستوى ثانوي، ونسبة الضعيفة المتبقية تعود للمستوى المتوسط.

بينما معظم سكان السانيا هم ذو مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 50 % و 38.33% ذو مستوى جامعي ، والنسبة الضعيفة المتبقية تنقسم بين التعليم المتوسط والابتدائي "الجدول 07".

الجدول رقم 7 : المستوى التعليمي لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا

	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
بئر الجير	0	3	22	35	60
النسبة %	0,00	5,00	36,67	58,33	100
السانيا	1	6	30	23	60
النسبة %	1,67	10,00	50,00	38,33	100

المصدر: التحقيق الميداني 2021

الشكل رقم 5 : المستوى التعليمي لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا

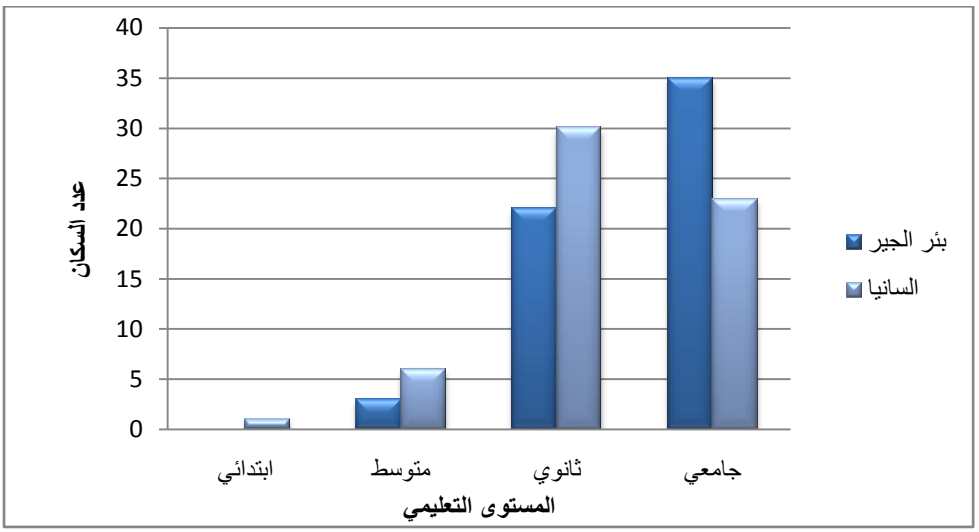

المصدر: التحقيق الميداني 2021

4.3. غالبية السكان موظفون

في بلدية بئر الجير وجدنا فئة الموظفين (الذين يشتغلون في مراكز البريد، البلدية، التكوين المهني ... الخ) تحتل المرتبة الأولى في بئر الجير ب 35%، وتليها ثانية فئة المهن الحرة والإطارات المتوسطة بنسبة قدرت ب 21.67 ،ثم فئة الإطارات العليا (أطباء و مهندسين ... الخ) بنسبة 13.33%، لتأتي في المرتبة الرابعة والخامسة فئتي الطلبة والمستقلين (يشتغلون في الحلاقة ، الخياطة ، سائقي الأجرة...)، وأخيرا المتقاعدين وهي أضعف نسبة 3.33%.

في بلدية السانيا وجدنا فئة الموظفين تحتل المرتبة الأولى بنسبة 30%، وتليها ثانية فئة المهن الحرة بنسبة 17% ، والمرتبة الثالثة لفئة الإطارات المتوسطة بنسبة 7%، لتأتي أخيرا كل من فئة الإطارات العليا والمتقاعدين والمستقلين بنسبة جد ضعيفة الجدول 08".

الجدول رقم 8 : البنية المهنية لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا

	موظفين	مهن حرة	إطارات متوسطة	متقاعدين	مستقلين	طلبة	إطارات عليا	المجموع
بئر الجير	21	13	13	2	6	5	8	60
النسبة %	35,00	21,67	21,67	3,33	10,00	8,33	13,33	100
السانيا	30	17	7	1	2	00	3	60
النسبة %	50,00	28,33	11,67	1,67	3,33	00	5,00	100

المصدر: التحقيق الميداني 2021

الشكل رقم 6 : البنية المهنية لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا

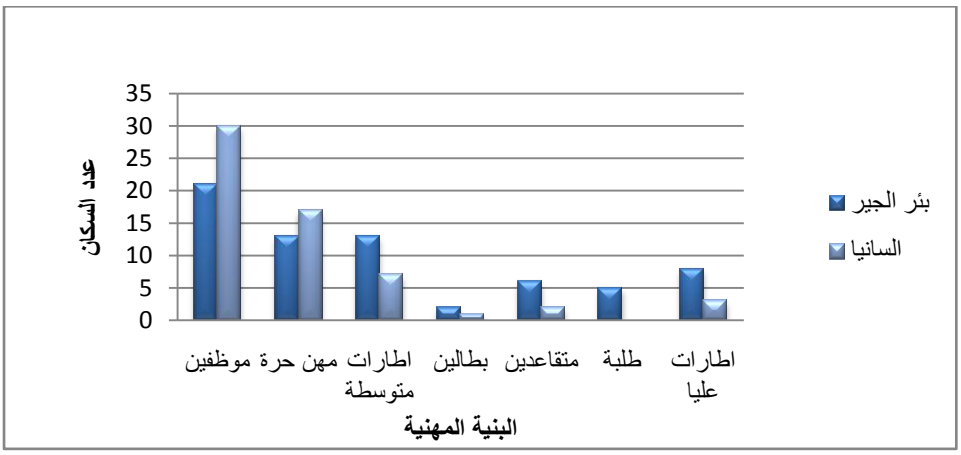

المصدر: التحقيق الميداني 2021

5.3. السيارة الخاصة الوسيلة الأكثر استعمالا بالبلديتين

للنقل أهمية كبيرة في خلق الديناميكية في بلديتي السانيا وبئر الجير، كما يساهم في خلق السيولة والحركة فيهما، حيث تختلف وسائل النقل المستعملة بالبلديتين إذ ترتبط عموما بإمكانيات الفرد من جهة وبالمسافة التي تربط مكان إقامة السكان ومكان العمل.

التنقل من شأنه ترسيخ أسماء الأماكن وحفظ العناوين (الأسماء الجديدة) ، وبالتالي يخلق التعامل اليومي مع النظام.

من تحليلنا للجدول نلاحظ أن أغلب سكان بئر الجير يستعملون السيارة الخاصة بنسبة 50%، معظم سكان السانيا يستعملونها للتنقل إلى العمل ونسبتهم 43.33%، وهذا حسب نتائج التحقيق الميداني، وهي نسب مرتفعة يرجع ذلك إلى التسابق لاكتساب سيارة خاصة، والتي أصبحت من أولويات الأسر (السلوكيات الجديدة للاستهلاك في الجزائر)، إضافة إلى ارتفاع المستوى المعيشي والدخل الفردي الذي يتيح لهم اقتنائها.

بينما بلغت نسبة السكان الذين يستعملون الحافلات في بئر الجير 13% ،و 18% في السانيا خاصة وأن البلديتين مزودتين بعدد من خطوط النقل ، فلا يجد السكان صعوبة في التنقل.

أما السكان الذين يستعملون المشي على الأقدام قدرت نسبتهم ب 10% في بئر الجير، و 7% في السانيا وهذا يرجع إلى قرب أماكن الإقامة من مكان العمل ، فيما بلغت نسبة مستعملي سيارة الأجرة 13% في بئر الجير و 18% في السانيا .

في حين 5 % فقط يستغلون وسيلة النقل الحديثة والمتمثلة في الترامواي في السانيا، خاصة السكان المقيمين في المناطق التي يمر بها، وينعدم مستعملوها في بئر الجير نتيجة لعدم وجود خط الترامواي فيها"الجدول رقم09 ".

الجدول رقم 9 : وسيلة تنقل السكان

	المشي	سيارة خاصة	سيارة أجرة	الحافلة	طرامواي	المجموع
بئر الجير	10	30	7	13	//	60
النسبة %	16,67	50,00	11,67	21,67	//	100
السانيا	7	26	4	18	5	60
النسبة %	11,67	43,33	6,67	30,00	8,33	100

المصدر: التحقيق الميداني 2021

الشكل7 : وسيلة تنقل سكان بئر الجير و السانيا

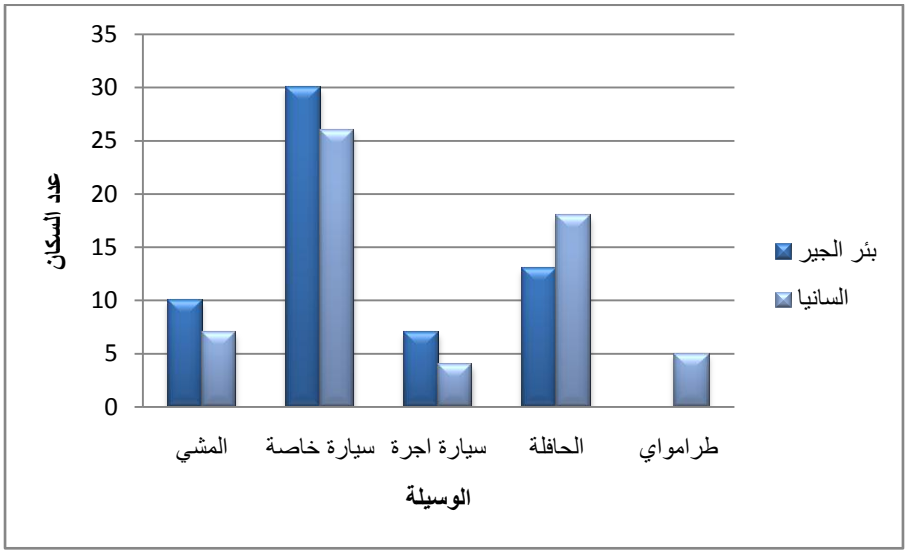

المصدر: التحقيق الميداني 2021

4. **رأي السكان في نظام التسمية والترقيم:** يضم

1.4. أغلب السكان يستعملون الأسماء القديمة في التوجيه

من أجل معرفة تأقلم الناس مع النظام واعتمادهم عليه في حياتهم اليومية قمنا بمعرفة التسميات التي يعتمدها أغلب السكان في توجيه الناس لمقصدهم.

من خلال نتائج التحقيق الميداني مع السكان اتضح أن 50 % منهم في بلدية بئر الجير يعتمدون في توجيه الناس على التجهيزات الكبرى ومعالم المدينة نفسها وذلك باعتماد الوصف "قرب المسجد" "قرب المدرسة وغيرها "، فيما 26.67 بالمائة منهم يستعملون التسميات القديمة بينما 23.33% فقط يعتمدون على التسمية الجديدة.

أما في بلدية السانيا فالأغلبية يعتمدون على التسمية القديمة والتجهيزات، في حين 16.66% فقط يعتمدون على التسميات الجديدة.

يدل هذا على أن السكان لم يتأقلموا بعد مع هذا النظام فرغم أن أكبر نسبة التي قمنا بالتحقيق معها هم أشخاص لديهم مستوى تعليمي مرتفع ورغم مرور أكثر من 7 سنوات على اعتماده،إلا أن أغلبيتهم لازالوا يرتبطون بالأسماء القديمة ويستعملونها أو التجهيزات للوصف والتوجيه وهذا لقلة الوعي لديهم والثقافة وأن النظام الذي جاء منذ عام 2014 لم يغير بعد من فكر المجتمع في وصف الأماكن و توجيه الناس "الجدول 10".

الجدول رقم 10 : الطرق المعتمدة في توجيه الناس

	بئر الجير		السانيا		المجموع
التوجيه	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
قرب تجهيز معين	30	50,00	16	26,67	46
تسمية قديمة	16	26,67	34	56,67	50
تسمية جديدة	14	23,33	10	16,66	24
المجموع	60	100	60	100	120

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

الشكل رقم 8 : الطرق المعتمدة في توجيه الناس

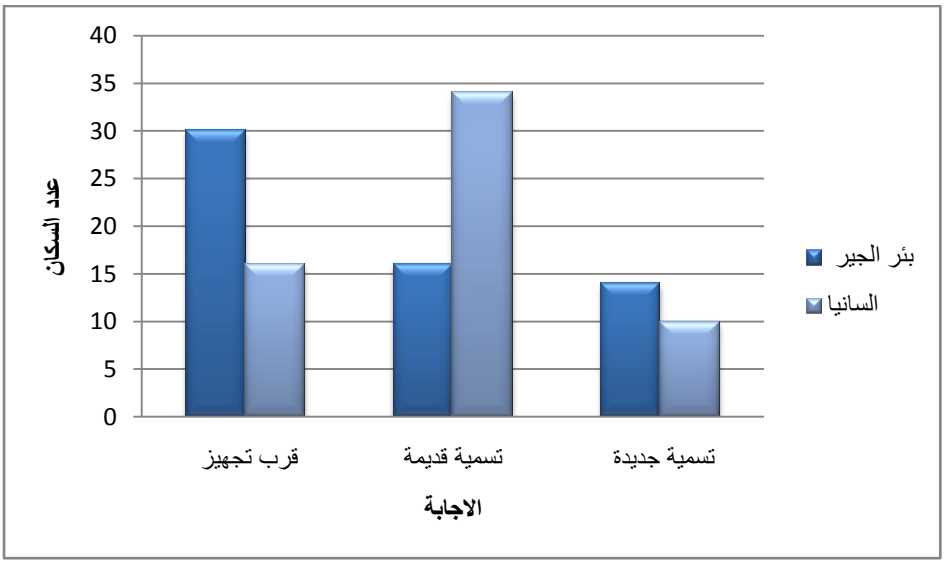

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

2.4. طلب تغيير العنوان: "أغلب السكان لم يقدموا طلبا لتغيير عناوينهم"

من خلال التحقيق الميداني وجدنا أن 95 % من سكان بلدية بئر الجير لم يقدموا طلب للبلدية لتغيير العنوان و 5% فقط هم من قدموا طلبا لتغيير العنوان، و بالتالي تغيير رقم المسكن في شهادات الإقامة إلى الرقم الجديد، وهذا بتوجههم إلى مصلحة استخراج شهادات الإقامة وطلب تغيير الرقم، إلا أنه لم يتم تغيير أي من فواتير الهاتف أو الكهرباء و الغاز.

أما بالنسبة لبلدية السانيا ف 80 % بالمائة من العينة المحقق معهم لم يقدموا طلب للبلدية لتغيير العنوان فيما قدمه 20 % منها.

يتضح لنا أن أغلبية سكان بئر الجير غير مهتمون بتغيير عناوينهم لقلة وعيهم بأهمية هذه العملية ، بينما سكان السانيا هناك نسبة معينة أكبر من بلدية بئر الجير يهتمون بهذا النظام وقدموا طلبات للبلدية لتغيير عناوينهم في شهادات الإقامة وهذا نظرا لاجتهاد مكتب التسمية والترقيم ببلدية السانيا بتقديم شهادة تغيير العنوان (الملحق رقم 01) للسكان، من أجل استخراج شهادة الإقامة بالرقم الجديد للمسكن

رغم ذلك فان النسبة الأكبر في كلتا البلديتين غير مبالون بتغيير عناوينهم، بحيث لا يتم تغيير العناوين في شهادة الإقامة إلا باجتهاد من المواطنين ومبادرتهم بتقديم الطلب، إضافة إلى ذلك فان

استعمال الترقيم للمسكن راجع إلى غياب التنسيق والتواصل بين مصلحة التسمية والترقيم وباقي المصالح الأخرى (موزع البريد، المصلحة المدنية، مصلحة الكهرباء والغاز ....) "الجدول 11".

الجدول رقم 11 : طلب تغيير عنوان المسكن للرقم الجديد

	بئر الجير		السانيا		المجموع
الطلب	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
قدمت طلب	3	5,00	12	20,00	15
لم أقدم	57	95,00	48	80,00	105
المجموع	60	100	60	100	120

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

الشكل رقم 9: طلب تغيير العنوان

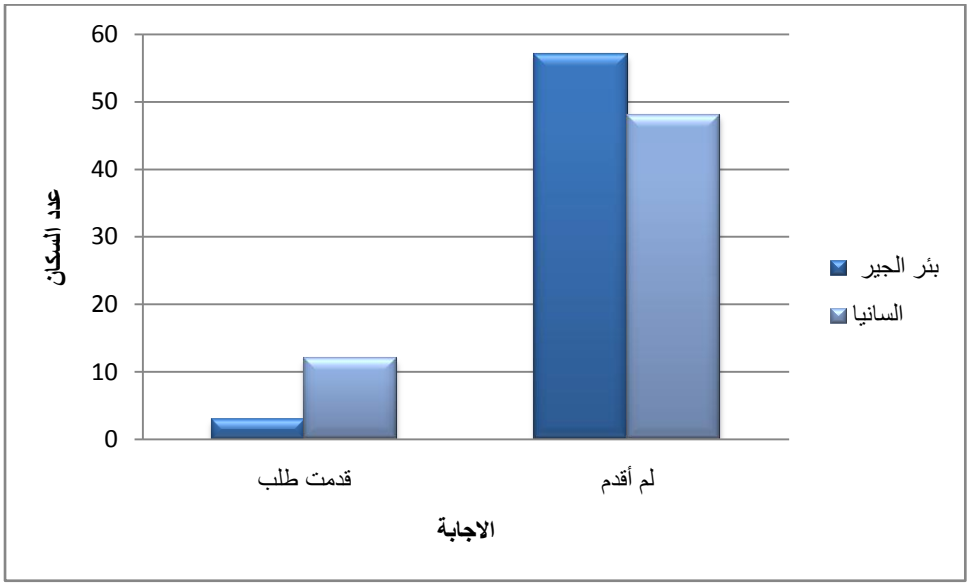

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

3.4. إشراك المواطنين في اختيار تسمية الشوارع والأحياء

من خلال استمارة التحقيق الميداني أردنا أخذ رأي السكان حول ضرورة أو عدم ضرورة اختيارهم لأسماء أحيائهم، سجلنا ببلدية بئر الجير 55 %من السكان يفضلون إشراك البلدية للمواطنين في اختيار تسمية شوارعهم وأحيائهم، وهذا يعود حسب آرائهم إلى حق المواطن في اختيار الشخصية الثورية التي ستصبح رمزا للحي والشارع والتي يعرفها ويعرف تأثيرها وبطولاتها ويكون مقتنع بها،

مضيفين أن هذا من شأنه أن يرسخ اسم الشارع أو الحي في ذهن المواطنين وبالتالي سهولة التعامل به والاعتماد عليه في الوصف والتوجيه.

أما ما نسبته 45 % يرون أنه لا يوجد أي ضرورة أو أهمية لإشراكهم في اختيار أسماء الشوارع والأحياء لأن لديهم اهتمامات أخرى تنصب في تحصيل الرزق والعمل ما دامت البلدية هي المسؤولة عن العملية بوجود عدد من المتخصصين الذين من شأنهم اتخاذ القرارات في تسمية الأحياء والشوارع.

في حين في بلدية السانيا تتفاوت النسبة حيث يرى أغلبية السكان المحقق معهم والذين بلغت نسبتهم 58.33% أنه لا يوجد داعي لإشراك المواطنين في العملية، بما أن البلدية هي التي تملك كافة الصلاحيات القانونية والمعلومات عن أسماء الشهداء والمجاهدين، بينما 41.67 % يفضلون إشراك المواطنين لكي تكون هناك مصداقية وشفافية ويسهل التعامل بهذا النظام لأن المواطن هو من اقترح الاسم "الجدول 12".

الجدول رقم 12 : إشراك المواطنين في اختيار تسمية الشوارع والأحياء

	بئر الجير		السانيا		المجموع
الآراء	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	
نعم	33	55	25	41,67	58
لا	27	45	35	58,33	62
المجموع	60	100	60	100	120

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

الشكل رقم 10 : إشراك المواطنين في اختيار تسمية الشوارع والأحياء

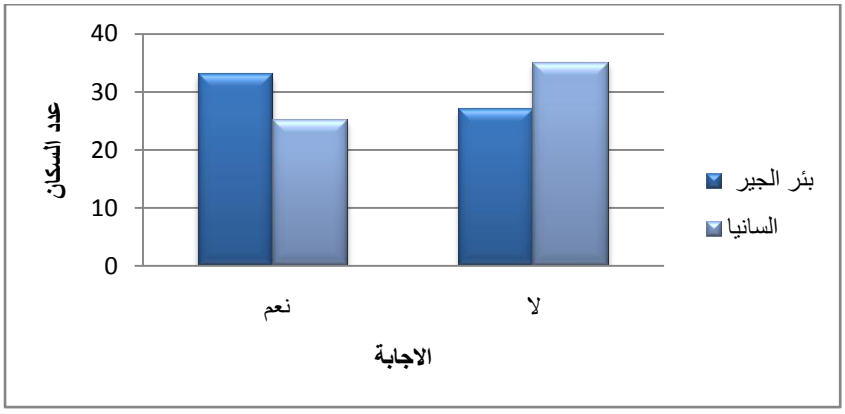

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

4.4. تقييم السكان لطريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار)

أجمع أغلب سكان بلدية بئر الجير أن طريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار) ضعيفة وغير فعالة بنسبة 61.67 % وهذا يعود إلى المشاكل التي نتجت عنها حسب رأي السكان من تـأخر في وصول الطرود البريدية، والمشتريات خصوصا التي تتم على شبكة الإنترنت وتفضيلهم لطريقة التتابع العددي لكل جزء من الشارع على حدا حتى يسهل على السكان والمترددين استيعاب وحفظ الأرقام.

أما بالنسبة لبلدية السانيا فأغلبية السكان أجمعوا على أنها متوسطة وغير فعالة بنسبة 81.33 % حيث أحدثت عدة مشاكل بنسبة 76.67 % تتعلق بتأخر وصول الفواتير في أوقاتها المحدد خصوصا عندما يكون للمنزل واجهتين أي رقمين، وعرقلة عمل مصالح التدخل من خلال الصعوبات والتأخيرات في وصول سيارات الطوارئ مثل سيارات الإطفاء وسيارات الإسعاف، التوزيع البريدي غير الفعال وكذا فقدان البضائع والرسائل المعنونة بطريقة خاطئة، إضافة إلى إزعاج المواطن العادي بالسؤال عن أماكن وعناوين مختلفة و تفضيلهم أيضا لطريقة التتابع العددي على واجهتي الشارع "الجدولين 14_13".

الجدول رقم 13 : تقييم طريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار)

تقييم الترقيم	بئر الجير		السانيا		المجموع
التقييم	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
جيدة	22	36,67	12	20,00	34
متوسطة	14	23,33	31	51,67	45
ضعيفة	24	40,00	17	28,33	41
المجموع	60	100	60	100	120

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

الشكل رقم 11 : تقييم طريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار)

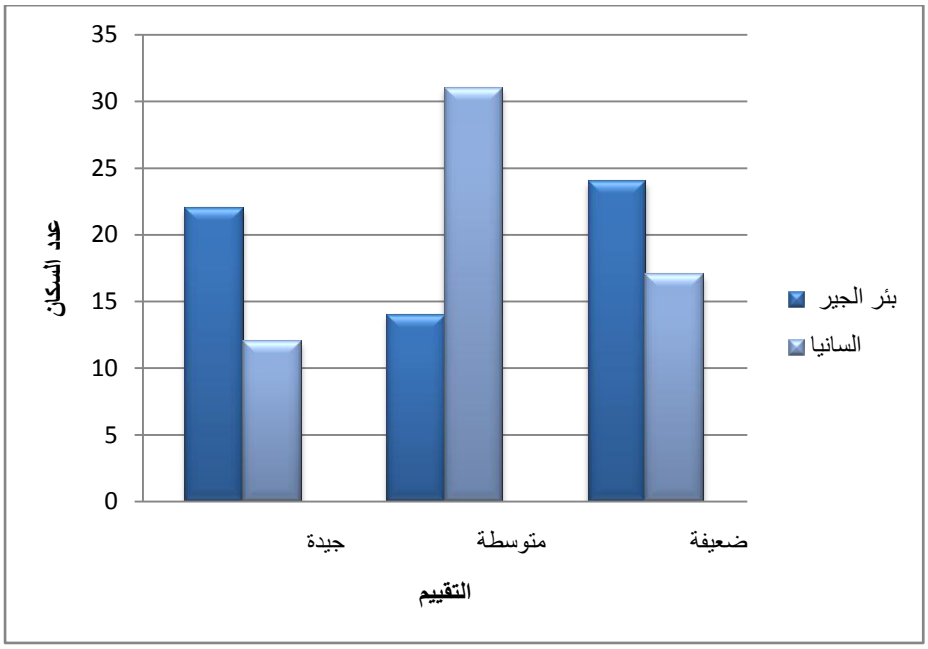

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

الجدول رقم 14 : تقييم فعالية طريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار)

التقييم		بئر الجير		السانيا		المجموع
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
الفعالية	فعالة	23	38,33	11	18,33	34
	غير فعالة	37	61,67	49	81,67	86
	المجموع	60	100	60	100	120
الخدمة	خدمت السكان	23	38,33	14	23,33	37
	أحدثت مشاكل	37	61,67	46	76,67	83
	المجموع	60	100	60	100	120

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

الشكل رقم 12 : تقييم فعالية طريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار)

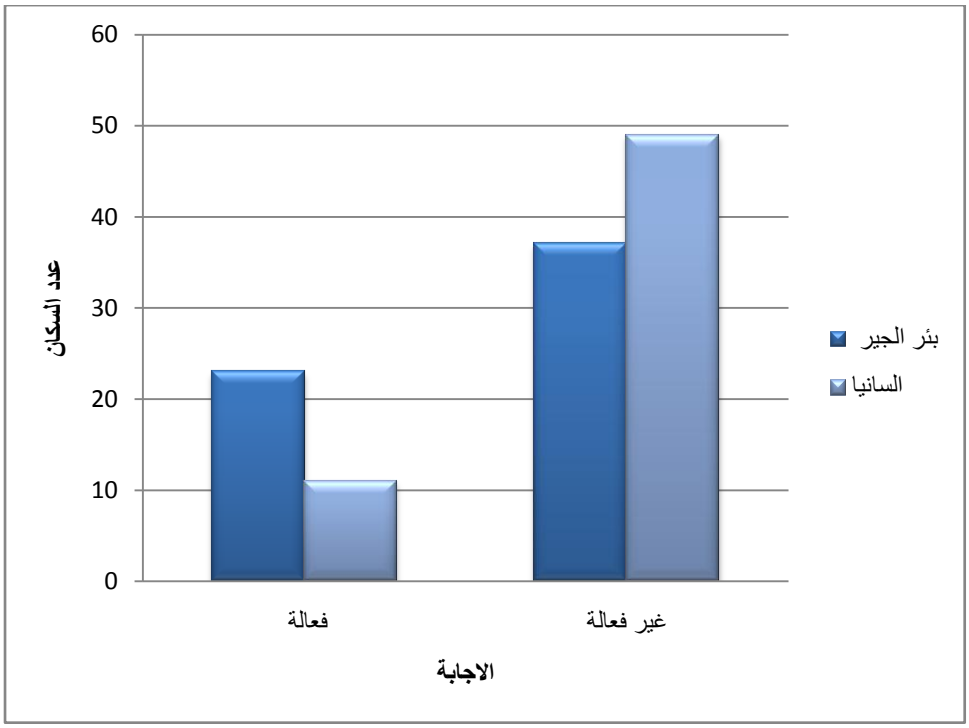

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

5.4. تقييم سلبي لنظام التسمية والترقيم

قيم 38.33 بالمائة من سكان بلدية بئر الجير بأنه نظام ضعيف ، فيما 36.67 % منهم يرون أنه متوسط ولم يسهل الخدمة العمومية، في حين نسبة السكان الذين يرون أن النظام إيجابي وجيد ضعيفة تبلغ 25% سهل الخدمة العمومية والتوصيل بنسبة 33.33 % .

أما في بلدية السانيا 41.67 % من العينة التي قمنا بالتحقيق معها أجمعوا على أنه متوسط وهذا نظرا لعدم اكتمال النظام بشكل نهائي، حيث أنه رغم ترتيبه لملامح المدينة حسب رأيهم إلى أنه لم يحقق بعد الأهداف التي جاء من أجلها فلم يسهل الخدمة العمومية والتوصيل ،بينما 30 % قالوا بأنه جيد وسهل الخدمة العمومية والتوصيل بنسبة 21.67 %.

وبالتالي كان تقييم النظام من طرف المواطنين سلبي في كل من بلديتي السانيا وبئر الجير فهم غير راضون عنه "الجدولين 15_16".

الجدول رقم 15 : تقييم نظام التسمية والترقيم

تقييم النظام	بئر الجير		السانيا		المجموع
التقييم	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
جيد	15	25,00	18	30,00	33
متوسط	22	36,67	25	41,67	47
ضعيف	23	38,33	17	28,33	40
المجموع	60	100	60	100	120

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

الشكل رقم 13: تقييم نظام التسمية والترقيم

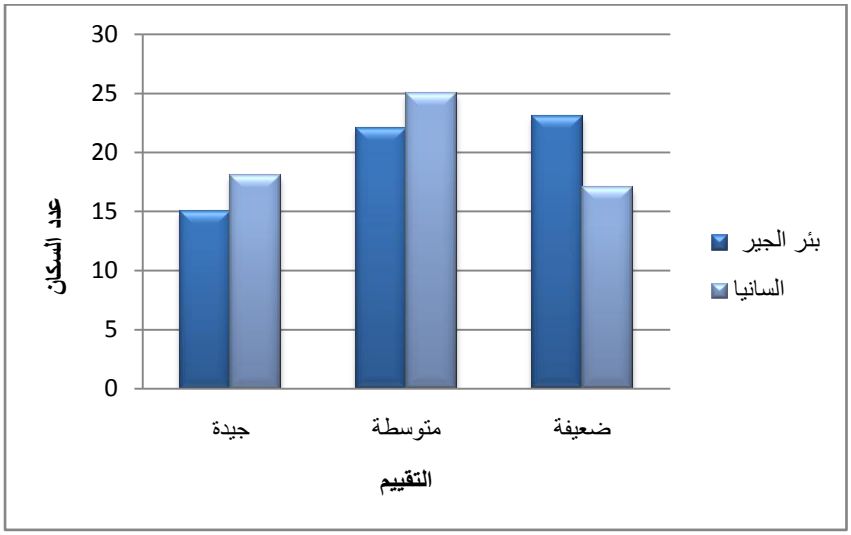

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

جدول رقم 16 : تسهيل النظام للخدمة العمومية

التقييم		بئر الجير		السانيا		المجموع
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
الخدمة العمومية و التوصيل	سهلت الخدمة	20	33,33	13	21,67	33
	لم تسهل	40	66,67	47	78,33	87
	المجموع	60	100	60	100	120

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

الشكل رقم 14 : تسهيل النظام للخدمة العمومية

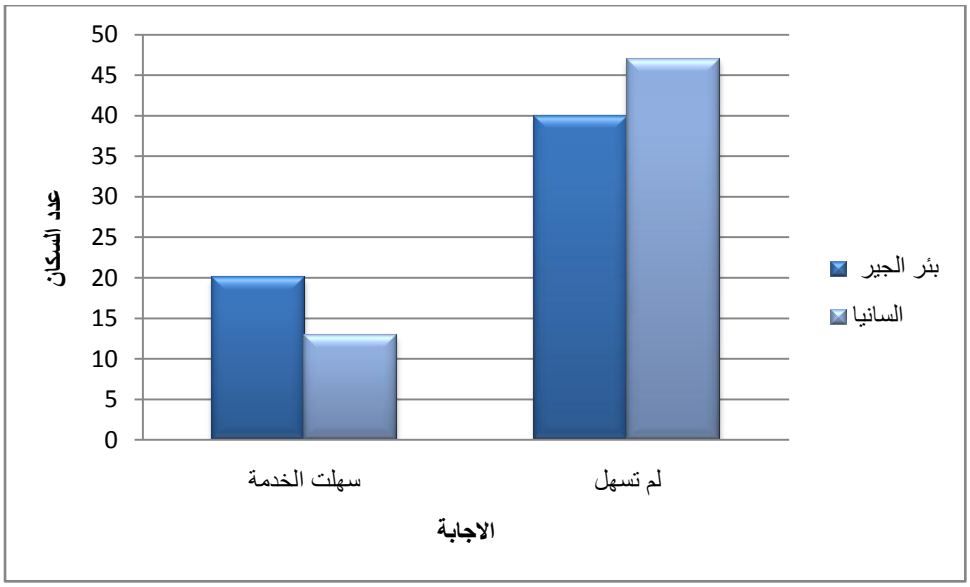

المصدر: التحقيق الميداني جوان 2021

6.4. مزايا وعيوب النظام حسب رأي السكان

من خلال المعاينة الميدانية أردنا معرفة رأي السكان حول مزايا وعيوب هذا النظام نظرا لمرور عدة سنوات من انطلاق العملية الفعلية له، قام بعض السكان بإحصاء العديد من العيوب التي في نظرهم قد خلقها هذا النظام الجديد للتسمية والترقيم أهمها حسب رأيهم الضياع في استعمال العنوان المضبوط نظرا لوجود عنوانين للترقيم واحد على واجهة المنزل "العنوان الجديد" والآخر المكتوب على مختلف الوثائق والفواتير مضيفين أن هذا الأمر قد خلق عددا من المشاكل منها ضياع بعض الطرود البريدية والرسائل، تأخر توصيل مختلف المنتجات والملابس التي يتم طلبها عبر شبكة الانترنيت ومختلف مواقع التجارة الإلكترونية وضياع بعضها، عرقلة مهام بعض مصالح التدخل منها مصالح الشرطة نظرا لعدم معرفة العنوان بالضبط.

فيما يرى البعض الأخر أن هذا النظام من شأنه تنظيم المدينة و إضفاء الطابع العصري عليها وذلك من شأنه اختصار مدة الوصول إلى المكان، جنب إزعاج الناس بالبحث عن العنوان المقصود، تسهيل مهام وسائل النقل والمواصلات وسيارات الأجرة، إضافة إلى أن وجود التنسيق مع مصالح التدخل من شأنه تسهيل عملهم واختصار وقت الوصول وبالتالي تجنب الكوارث وكذا تسهيل وصول خدمات توصيل الطعام التي تعتمد عليها بعض المطاعم .

7.4. اقتراحات السكان من أجل تطوير النظام

أتحنا الفرصة للسكان من خلال استمارات التحقيق الميداني المجال من أجل إبداء أرائهم حول مميزات هذا النظام وتقديم جملة من الاقتراحات التي من شأنها تطوير وتحسين نظام التسمية والترقيم ، والتعريف به من أجل الاعتماد عليه في الحياة اليومية قصد الوصول للأماكن المطلوبة أو توجيه الناس بتوفير الجهد والوقت لتحسين وتسهيل الخدمات العمومية، وقد اجمع أغلب سكان البلديتين على أن هذا النظام من شأنه رفع مستوى الخدمات العمومية وتسهيل وصول البضائع والأغراض وكذا مختلف الخدمات البريدية وغيرها، كما يسهل على السياح أو المقيمين الوصول إلى المكان بمعرفة العنوان فقط دون اللجوء إلى السؤال، بالإضافة إلى أن عملية التسمية والترقيم ستساهم وتساعد في سرعة الاستجابة لحالات الطوارئ والخدمات الأمنية "مصالح التدخل ".

إلا أنه و من أجل الوصول إلى الأهداف السابقة والتي تعد من ميزات هذا النظام وجب أولا ضرورة توعية وتثقيف المجتمعات بأهميته والحرص على إشراكهم في تطبيقه خطوة بخطوة من خلال اقتراح التسميات وصولا إلى التسمية المصادق عليها، وهذا من أجل ترسيخ الأسماء وحفظ الشوارع والأحياء واعتماد العناوين في الإرشاد حيث يرى أغلب السكان أن فهم كل مواطن في المدينة لنظام التسمية والترقيم يمكنه من الوصول إلى المكان المطلوب، فحسب رأيهم وكذا حسب ما لاحظناه في الميدان أن المجتمع لم يغير بعد فكره في وصف الأماكن ولا يزال السكان يعتمدون على الأسماء القديمة رغم وجود أسماء جديدة للأحياء، إضافة إلى وجود عدد كبير من الناس يجهلون وجود النظام رغم مرور أكثر من 7 سنوات على بدايته، الأمر الذي يؤخر النظام على تحقيق أهدافه المرجوة.

كما أكد السكان إلى ضرورة اعتماد التكنولوجيا والتقنيات الحديثة كالتطبيقات أو GPS لما لها من أهمية عظمى في ترسيخ هذا النظام في فكر المجتمع، خصوصا أن التكنولوجيا أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياة الناس باختلاف أعمارهم.

5. رأي مصالح التدخل و الفاعلين في نظام التسمية و الترقيم

إضافة إلى التحقيق الميداني مع السكان لمعرفة أرائهم و مدى اعتمادهم على نظام التسمية والترقيم في حياتهم اليومية، قمنا بعدد من المقابلات مع سائقي سيارات الأجرة، مصالح التدخل المتمثلة في الحماية المدنية، الإسعاف والشرطة، والخدمات " موزع البريد، مصالح المياه الكهرباء والغاز إضافة إلى خدمات توصيل الطعام، تطرقنا من خلالها إلى تقديم مجموعة تساؤلات حول مدى اعتمادهم على العمل بالنظام و مدى اعتماد السكان الذين يطلبون المساعدة أو الخدمة عليه.

استنتجنا من خلال الإجابات إلى انعدام الاعتماد على نظام التسمية والترقيم نظرا لغياب التنسيق بين المصالح المشرفة على التسمية ومصالحهم وعدم تزويدهم بخرائط ومخططات الأحياء والقطاعات الخاصة بالتسمية والترقيم الجديدة، وكذا عدم وجود أي تطبيقات أو تقنيات للاعتماد عليها في تحديد الوجهات خاصة في حالة سائقي سيارات الأجرة وهذا راجع إلى عدم تزويد مديرية النقل بأي تحديث للخرائط من أجل تعميمه على مختلف أجهزة المواصلات (سيارات الأجرة والنقل العمومي)، كما مازال هناك اعتماد على الأسماء والعناوين القديمة في الوثائق الرسمية مثل شهادة الإقامة و مختلف الفواتير من ماء وكهرباء وهاتف غيرها بسبب عدم تزويدهم بالعناوين الجديدة من طرف المصالح المختصة ، وعدم اهتمام المواطنين بتغيير العنوان.

وكذا غياب ثقافة المجتمع في الاعتماد على النظام خلال تواصلهم مع مختلف مصالح التدخل أو الخدمات وحتى من خلال استخدامهم للسيارات الخاصة نلاحظ عجز المواطنين عن قراءة اللافتات و اللوحات الإرشادية ، حيث بقي فكر المجتمع رغم مرور سبع سنوات على النظام مرتبطا بالتسميات القديمة أو باعتماد الوصف والتوجيه التقليدي بالاعتماد على أهم التجهيزات الكبرى والاعتماد على ملامح المدينة ذاتها، وبالتالي فالنظام لم يحدث أي فارق للخدمة العمومية للوصول أو الولوج للعنوان المطلوب ولم يحقق لحد الساعة أيا من الأهداف التي جاء من أجلها.

فيما أشار الفاعلون على النظام أن انعدام هذا التنسيق بين مصالحهم وبين مصالح التدخل راجع إلى عدم وجود نظام فعال لوضع قاعدة بيانات للعنونة، وتزويد المواطنين بعنوان خاص، مضيفين ذلك من شأنه تحقيق كل الأهداف التي جاء من أجلها النظام.

6. تقييم نظام التسمية والترقيم في بلديتي بئر الجير والسانيا

للوصول لنتائج مفيدة وحتى يتسنى لنا تقييم نظام التسمية والترقيم قمنا بإعداد شبكة تقييم حاولنا من خلالها جمع مختلف المعايير التي تم الاعتماد عليها في بناء النظام ومن ثم تقييمها اعتمادا على النتائج التي تحصلنا عليها من خلال الملاحظة، التحقيق الميداني وكذا المقابلة مع مختلف المتدخلين ومستعملي النظام.

الجدول رقم 17 : شبكة تقييم نظام التسمية والترقيم في منطقة الدراسة

	المعايير	ممتازة	جيدة	مرضية	غير مرضية	غير موجودة
بناء النظام	الاعتماد على أسس علمية واضحة (دراسات، بحوث وتجارب عالمية)			*		
	المرونة (هل النظام المعتمد يسمح بإحداث تغيرات عليه مستقبلا)		*			
	التوقيت (مدة انجاز المشروع من التسمية إلى العنونة)				*	
	مناسب لطبوغرافية وتخطيط المنطقة			*		
	مدى الاتفاق مع المعلومات الحضرية المتعارف عليها قبل تأسيس النظام			*		
	أحجام اللافتات بمختلف أنماطها، حجم الكتابة والألوان المستعملة، علو اللافتة، وضوح رؤيتها..)	*				
	توحيد أشكال اللافتات والخط في كل الأحياء	*				
	اللوحة مضيئة في الليل	*				
	اعتماد مبدأ اليمين في الترقيم	*				
	اللوحات الإرشادية			*		
	مواكبة النظام للنمو الحضري للمجمعة			*		
	حملات لتوعية السكان بطبيعة النظام وأهدافه وأسسه ومبادئه					*
	الدور الحيوي لهذا النظام في سبيل بناء مدينة حضارية وحديثة					*
تقسيم المدينة إلى أحياء	اعتماد الحدود القديمة			*		
	الاعتماد على مخططات التهيئة والتعمير		*			
	وضع حدود جديدة			*		
	حدود الأحياء بالنسبة للسكان (رأي متوسط السكان)			*		
التسمية	إشراك السكان في اختيار الأسماء					*
	فعالية الأسماء المستعملة (من ناحية الوضوح، عدم التكرار، عدم التشابه)		*			

	الاكتفاء بأسماء شخصيات وأحداث لها علاقة بالثورة التحريرية				*	
	التفريق بين الشوارع والأنهج		*			
	التنسيق مع كافة الجهات المعنية كالبريد والهاتف وهيئة الكهرباء والماء والغاز والشرطة والبلدية لمراعاة الترقيم الجديد عند تقديم خدماتها للسكان.					*
	لوحات مضيئة		*			
	توفر اللوحات الإرشادية		*			
ترقيم المباني	مبدأ اليمين (التتابع العددي في كل جهة على حدا)		*			
	نظام الترقيم المعتمد يلبي احتياجات المدينة الحديثة ومتطلباتها ويسهل التعامل مع التوسع العمراني والتنظيمي لها.			*		
	ترقيم بناية ذات عدة مداخل على عدة واجهات		*			
	ترقيم المحلات التجارية التابعة للسكنات الفردية		*			
	ترقيم المحلات التجارية الموجودة بالعمارات		*			
الاستعمال	استخدام أسماء الشوارع والأحياء الجديدة من طرف المصالح الخدمية (البلدية، الشرطة، الحماية المدنية، مصالح الكهرباء والغاز، البريد...)					*
	إعداد قاعدة معلومات خاصة بالترقيم والتسمية					*
	إعداد دليل إرشادي للجمهور خاص بتوضيح نظام ترقيم وتسمية المناطق والشوارع					*
	تغيير العنوان من طرف المقيمين					*
	استخدام التسميات من طرف السكان والزوار			*		
	استعمال التسميات من طرف سائقي سيارات الأجرة					*

المصدر: إعداد الطالبتين

من خلال معالجتنا للموضوع وبالاعتماد على المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال التحقيق الميداني والتقرب من الفاعلين في النظام وجدنا أن نظام التسمية والترقيم لم يصل بعد إلى تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها وهذا يرجع إلى النسق البطيء الذي تسير به عملية تسمية الشوارع أو إعادة تسميتها وترقيم المباني، خصوصا في المرحلة الأخيرة منها وهي مرحلة الرقمنة ووضعه ضمن النظام العالمي لتحديد المواقع ليكون أكثر فعالية ، وضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين إضافة

إلى غياب تكوين متخصصين في هذا الميدان من فنيين وإداريين ومبرمجين ومهندسين وجغرافيين، والاستفادة من تجارب دول أخرى في هذا المجال ، كما أن الجانب التشريعي والقانوني الذي نظمه افتقرت مجموعة من مواده إلى الفعالية وأهملت مواد أخرى دور السكان في اقتراح التسمية، كما أن هذا النظام اقتصر فقط على أسماء الشهداء والمجاهدين ولم يشمل شخصيات وعلماء كانت لهم أدوار مهمة في المجتمع كل هذا عطل من تقدمه.

فبالرغم من سير النظام بشكل جيد في مراحله الأولى بدءا من تصنيف الشوارع والتمييز بين الطرق والأنهج و كذا اعتماد مبدأ اليمين واليسار في الترقيم وكذا احترام كل القواعد في التسمية، وصولا إلى مرحلة التجسيد الميداني وتركيب اللوحات فقد احترمت البلديتين تقريبا كل القوانين التي جاء بها المشرع، حيث لم تحترم بلدية بئر الجير مسافة تركيب اللوحات وتم تركيبها عشوائيا.

فيما عرفت بلدية السانيا تقدما ملحوظا في هذا النظام وهذا للاجتهاد الكبير والتنسيق بين مختلف الفاعلين فيها فكل أحياءها وشوارعها مسماة، وتقدم العملية فيها التي يعكس مدى الجدية على عكس بلدية بئر الجير التي تعرف تأخرا ملحوظ فيها.

إلا أن كلا المجمعتين لم يصلا بعد إلى استخدام التقنيات الحديثة لتحديث النظام واستفادة مختلف المصالح منه وضعف ثقافة الإعلام والتبليغ عن التسميات الجديد لهذه المصالح خاصة وللسكان عامة قلص من مدى فعاليته وتجاوب السكان معه وكذا فان انعدام وجود حملات لتوعية السكان بطبيعة النظام وأهدافه وأسسه ومبادئه و عدم دليل إرشادي للجمهور خاص بتوضيح نظام ترقيم وتسمية المناطق والشوارع حال دون معرفة السكان بالنظام واعتمادهم عليه"الجدول 17".

وبالتالي فرغم مرور كل هذه السنوات على اعتماد النظام إلا أنه لم يصل بعد إلى الأهداف التي جاء من أجلها ولم يغير شيئا في المجمعات العمرانية.

وفي الأخير في ضوء نتائج الدراسة المذكورة أعلاه، وجب تعديل طرق تطبيق نظام التسمية والترقيم، حتى يتسنى للسكان ولمختلف مصالح التدخل والخدمات الاستفادة من فوائده، بتنظيم المدينة وإضفاء الطابع العصري عليها كونها مدينة ميتروبولية من خلال الاقتراحات التالية:

- ضرورة إشراك المواطنين في اختيار الأسماء وتنظيم حملات توعية بأهمية وماهية النظام.
- يجب مراعاة الأسماء المحلية والأسماء الواردة في تاريخ المجتمع من مجاهدين، شهداء، شخصيات ثورية وتواريخ عند اختيار الأسماء للمناطق والأحياء والشوارع.

- يفضل وجود علاقة بين اسم الشارع ووظيفته أو معالمه الرئيسية أو أحد الأنشطة أو المنشآت الهامة أو أحداث هامة، حتى يزداد رسوخ هذا الاسم في أذهان المستعملين له، وإمكانية استعمال موضوع واحد لاسم المنطقة أو الحي أو الشوارع. (كميل يوسف عزة القطب، 2005)
- ضرورة التنسيق المستمر وتبادل المعلومات بين مصلحة التسمية والترقيم وبين الإدارات المستعملة للنظام كالمرافق وخدمات البريد، ومختلف مصالح التدخل وغيرها خاصة فيما يتعلق بأي تعديلات أو تغيرات جديدة قد تحدث بمناطق المدينة المختلفة.
- عمل خرائط إرشادية توضح وتشرح عملية التسمية والترقيم في كل مدينة على حدا مع استخدام وسائل الإعلام المختلفة ،والعمل على تنظيم دورات تعليمية وإرشادية لطلاب المدارس لفهم النظام، ومن أجل توعية المواطنين بأساليب ترقيم وتسمية الأحياء والشوارع حتى يتم الاستفادة منها من قبل كل المواطنين.
- ضرورة استعمال التقنيات الحديثة كالتطبيقات والبرامج (نظم المعلومات الجغرافية SIG) وبرنامج تحديد المواقع العالمي GPS و تعميمها لاعتمادها في تحديد الوجهات.
- تحديث المعلومات والخرائط المتعلقة بالتسمية والترقيم.
- ضرورة المتابعة والتفتيش، المراقبة وحماية لوحات التسمية والترقيم واللوحات الإرشادية من العبث والإتلاف، والتعامل بحزم وشدة مع المواطنين حسب قوانين النظام المتبعة.
- من الأفضل أيضا أن يكون هناك قرار إداري يصادق على التسمية والترقيم في تلك المنطقة ويؤشر على المخططات قبل تنفيذ المشروع وتعليق اللوحات، حتى يضفي طابع الشرعية على العملية.
- عملية تركيب اللوحات يجب أن تكون عن طريق فريق فني متخصص.
- يجب أن يسبق عملية ترقيم المباني دراسة تفصيلية لأن عملية الترقيم صعبة ويشوبها الكثير من الغموض، المشرع لم يقدم أي تفاصيل في ذلك وإنما تم الاعتماد فقط على بعض الإرساليات المرفقة بمخططات توضيحية لكن بقيت مبهمة.
- إعداد قاعدة معلومات خاصة بالترقيم والتسمية بالتعاون مع قسم نظم المعلومات الجغرافية (إن وجد طبعا)، وإعداد دليل إرشادي للجمهور خاص بتوضيح نظام ترقيم وتسمية المناطق والشوارع.

- أن يكون عند مدخل كل حي لافتة كبيرة تحمل اسم الحي وخريطة توضيحية توضح حدود الحي وشوارعه.
- توسيع دائرة اختيار التسميات لأن اقتصارها على أعلام الثورة والأحداث التاريخية قد يبطئ من التقدم في العملية نظرا للملف الإداري الواجب إرفاقه بطلب التسمية.
- تركيب لوحات تسمية الشوارع عالية تثبت على الإشارات المرورية والجسور في تقاطعات الشوارع الرئيسية، وذلك لمساعدة مستخدمي الطرق على الوصول إلى وجهاتهم.
- إنشاء مؤسسة وطنية عمومية لها فروع في كل الولايات ويكون بها عمال ومهندسين ومختصين في النظام لهم كفاءة عالية في صناعة وتركيب لوحات التسمية والترقيم.
- إقامة ندوات سنوية قصد تبادل الخبرات مع الدول التي عرفت تقدما ملحوظا وتطور في مجال استخدام التقنيات الحديثة والبرامج .
- تقوية المنظومة القانونية والتشريعية المتعلقة بالتسمية والترقيم وإعادة النظر في بعض المواد منها وتعديل مواد أخرى لتكون أكثر فعالية وإضافة مواد تتعلق بإشراك المواطن في اختيار الأسماء.
- الدراسة العمرانية المحكمة التي تخص تقسيم الأحياء حتى يتم تجنب الخروج عن حدود الحي أثناء تسميته.
- اعتماد الأسماء والعناوين الجديدة في الوثائق الرسمية ومختلف الفواتير.
- لاحظنا أن بعض أرقام المباني القديمة لازالت موجودة وبجانبها الجديدة وهذا غير معقول لذا وجب إزالتها.

خلاصة الفصل الثالث

بلديتي بئر الجير والسانيا من بين البلديات السباقة في تطبيق نظام التسمية والترقيم في وهران، حيث اكتملت العملية كليا بمدينة السانيا من خلال تجسيد تركيب اللوحات وعملية الرقمنة من خلال إعداد خرائط لأسماء الشوارع و الترقيم وتركيب اللوحات ولم يتم بعد الاعتماد على التقنيات الحديثة، فيما شارفت على الانتهاء من العملية بنسبة 95 بالمائة، كما لاحظنا في بلدية بئر الجير أن أسماء الشوارع الموجودة في المخططات الجديدة لا تتوافق مع ما هو موجود على أرض الميدان وتم التركيب العشوائي للوحات .

رغم تقدم العملية في البلديتين إلا أن رأي السكان كان سلبي حول كيفية تجسيد هذه العملية، فحسب نتائج التحقيق الميداني التي مست بنسبة كبيرة الفئة المثقفة، أن أغلبيتهم لا يتعاملون بالنظام في حياتهم اليومية، فلازال فكر المجتمع مرتبطا بالتسميات القديم أو التوجيه بالاعتماد على عناصر المدينة وتجهيزاتها، كما لا زالت مصالح التدخل والخدمات لا تعتمد عليه بسبب غياب التنسيق والتواصل بين مصالح التسمية المتواجدة على مستوى البلدية ومختلف هذه المصالح.

حسب رأي السكان فان للنظام بحد ذاته عدة مزايا تتمثل في تسهيل توصيل الفواتير والطرود البريدية، تسهيل مهام مختلف مصالح التدخل والخدمات، تسهيل حركة المرور والمواصلات باختصار الوقت والجهد في الوصول إلى الوجهات، إلا أن تأخر تنفيذه قد حد من فعاليته، كما قدموا بعض الاقتراحات التي يرون أن من شأنها تطوير هذا النظام، التي تمثلت في ضرورة إشراكهم في العملية من خلال اقتراح التسميات من أجل مساعدتهم في التعامل بها، إضافة إلى إعلان مصالح البلدية السكان بكل جديد في العملية، وإعلامهم.

كما أشار البعض إلى ضرورة تطوير النظام باستعمال النظام العالمي لتحديد المواقع GPS الذي سيساعد النظام لتحقيق الأهداف التي جاء من أجلها.

الخلاصة العامة

لنظام تسمية الشوارع والأحياء بأي مركز عمراني بالنسبة لتحقيق سهولة الاتصال ومعرفة العناوين بالضبط، توصيل الرسائل والطرود البريدية على اختلاف أنواعها، وتسهيل عمل مصالح التدخل أهمية كبيرة، فعامل الوقت يكون في بعض الأحيان حاسما ولا يحتمل تضييعه في البحث عن العنوان الصحيح الذي يؤدي إلى خسائر مادية وبشرية، الأمر الذي يمكن تفاديه في حالة وضع أرقام وأسماء واضحة في كل شارع أو حي للمدينة.

لقد مرت التسمية والترقيم في الجزائر بمراحل مختلفة في تشريعها القانوني، إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي رقم 01/14 المؤرخ في 05/ 2014/01 والذي جاء بكيفيات وطرق ومراحل تجسيد النظام وضبط أدوار فاعليه كل حسب مهمته، وفي إطار تحديد مدى فعالية النظام اتضح لنا أنه رغم صرامة قوانين التسمية والترقيم إلا أن تطبيقها يتسم بالغموض الأمر الذي قلص من مزاياه.

وفي إطار التوسعات العمرانية الحديثة بكل من بلديتي بئر الجير والسانيا، تم توسيع مشاريع التسمية والترقيم وقد قاربت العملية بكل مراحلها على الانتهاء (من اقتراح التسمية إلى تركيب اللوحات إلى إعداد خرائط مواقع اللوحات وأسماء الشوارع وترقيم المباني وكذا البطاقية البلدية للعنونة)، إلا أن سكان البلديتين غير راضيين عنه هذا ما اتضح لنا من خلال دراسة درجة رضاهم عنه.

قائمة المراجع

الكتب :

- أبو السعود و فؤاد ، هشام و توفيق. (1990). الأسس والطرق الحديثة لتسمية و ترقيم الشوارع و المناطق. مكة: مطبعة الندوة.
- بشير مقيبس. (1983). مدينة وهران- دراسة في جغرافية العمران. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- سلطان ، تركي. (2001). مدخل إلى نظم المعلومات الجغرافية. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

مذكرات التخرج

- بوشيبة حكيمة. (2009). المجالات الريفية المحيطية بالمدن : رهان للفلاحة و المدينة حالة بلدية السانيا. رسالة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا و التهيئة الإقليمية . جامعة وهران 2.
- بوجمعاوي الطيب ، بركات عبد الرحمان. (2012). توزيع التجهيزات العمومية و مجال نفوذها حالة مجمعة بئر الجير. مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا و التهيئة العمرانية . جامعة وهران 2.
- بوعزة لمين، بوقنة مراد. (2009). المساحات الخضراء في مجمعة وهران واقع و آفاق. جامعة وهران 2.
- ساعد محمد ، باسيدي بلقاسم. (2012). الترقية العقارية و السكنية في التشريع الجزائري و أثرها على المجال الحضري– حالة مدينة بئر الجير-. مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا و التهيئة العمرانية: جامعة وهران 2.
- مساهل سميرة. (2009). إشكالية التوسع العمراني وحماية الأراضي الفلاحية _دراسة حالة بلدية بئر الجير_. مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا و التهيئة العمرانية . جامعة وهران 2.

- مكي زوليخة. (2015). تطور المركزيات الحضرية بالمجمعات المحيطية بوهران _حالة السانيا_. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر 2 جغرافيا و تهيئة عمرانية . جامعة وهران 2.

رسائل الماجستير

- حمزاوي محمد. (2017). تأثير شبكة الطرق على الديناميكية العمرانية للتجمعات السكانية في الأقدام الشمالية لجبال الأوراس. رسالة ماجستير . جامعة باتنة 2.
- غضباني طارق. (2001). التوسع في ساحل وهران و انعكاساته على البيئة. رسالة ماجستير . جامعة وهران 2.
- كميل يوسف عزة القطب. (2005). بناء نظام تسمية الشوارع و ترقيم المباني في التجمعات السكانية الفلسطينية. رسالة ماجستير . جامعة النجاح الوطنية.

رسائل الدكتوراه

- دليلة زرقة. (2015). سياسات السكن و الإسكان بين الخطاب والواقع-دراسة ميدانية بمدينة وهران. رسالة دكتوراه في علم الاجتماع. جامعة وهران2.

المراسيم و القوانين

أمانة عمان الكبرى. (1987). نظام التسمية والترقيم لمدينة عمان بموجب النظام المعدل. المملكة الأردنية الهاشمية.

القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 .06. 2011 الخاص بالبلدية (الجريدة الرسمية العدد 37 الصادرة بتاريخ 03. 06. 2011).

القرار الوزاري المشترك رقم 24.المؤرخ في 28 .10. 2014 الذي يحدد النظام الداخلي النموذجي للجنة الولائية لتسمية المؤسسات و المباني العمومية أو إعادة تسميتها (الجريدة الرسمية العدد 18 الصادرة في 08. 04. 2015).

المرسوم الرئاسي رقم 01/14 المؤرخ في 01 05. 2014. الخاص بتحديد كيفيات تسمية المؤسسات و الأماكن و المباني العمومية أو إعادة تسميتها . (الجريدة الرسمية العدد 01 الصادرة في 08. 01. 2014.)

تعليمة وزارية رقم 110/14. المؤرخة في 05. 25. 2014 المتعلقة بترقيم المباني العمومية .

المراجع الانجليزية

AMERICAN SOCIETY OF PLANNING OFFICIALS. (APRI1950). STREET-NAMING AND HOUSE NUMBURING SYSTEMS. CHICAGO: PLANNING ADVISORY SERVICE REPORT NO13.

CROWIN , MARGERET A. (1978). STREET-NAMING AND PROPERTY NUMBURING SYSTEMS.

المراجع الفرنسية

DONIA MAGHRAOUI. (2001). L'URBANISATION D'UNE PERIPHERIE ORANAISE. UNIVERSITE ORAN 2 .

الملاحق

الملحق رقم 01: شهادة تغيير العنوان.

الملحق رقم 02: استمارة التحقيق الميداني.

الملحق رقم 03: تقدم عملية التسمية و الترقيم ببئر الجير

الملحق رقم 04: تقدم عملية التسمية و الترقيم بالسانيا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : وهران

دائرة : السانية

بلدية : السانية

رقم :...../ 2017

شهادة تغيير العنوان

نحن رئيس المجلس الشعبي البلدي .....

- بمقتضى القانون رقم 10/11 الصادر في 22 جوان 2011 المتضمن لقانون البلدية.
- بمقتضى القانون رقم 12/07 الصادر في 21 فبراير 2012 المتضمن لقانون الولاية.
- بمقتضى المرسوم رئاسي رقم 01/14 الصادر في 05 يناير 2014 المتضمن كيفيات تسمية المؤسسات و المباني العمومية أو إعادة تسميتها.
- بمقتضى قرار الوزاري المشترك مؤرخ في 28 أكتوبر 2014 الذي يحدد النظام الداخلي النموذجي للجنة الولائية لتسمية المؤسسات و المباني العمومية أو إعادة تسميتها
- بمقتضى التعليمة رقم 110المؤرخة في 25 ماي 2014
- بناء لمحضر لجنة الولائية لتسمية الشوارع و الأحياء و المؤسسات و المباني العمومية أو إعادة تسميتها رقم ..... بتاريخ .....
- بناء لقرار الولائي رقم 895/14 المؤرخ في 2014/07/10 و المتضمن إنشاء اللجنة الولائية مكلفة بالدراسات و البت في اقتراحات تسمية المؤسسات و الأماكن و المباني العمومية أو إعادة تسميتها.
- بناء لقرار الولائي لتسمية الشارع أو إعادة تسميته رقم ..... بتاريخ .....
- بناء لقرار الولائي لتسمية الحي أو إعادة تسميته رقم ..... بتاريخ .....

نشهد أن العقار الكائن في العنوان .....قد تم تغيير تسميته بالعنوان الجديد ...رقم .....شارع .....حي.....و هذا بعد الإطلاع على محاضر اللجنة الولائية و قرار التسمية المذكورة سالفا.

سلمت هذه الشهادة للإدلاء بها في حدود ما تنص عليه القوانين .

رئيس المجلس الشعبي البلدي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران 2

كلية: علوم الأرض والكون

قسم: الجغرافيا وتهيئة الإقليم

استمارة استبيان خاصة بسكان السانيا وبئر الجير

الاستبيان لغرض البحث العلمي (تحضيرا لمذكرة تخرج ماستر 2 مدن، ديناميكية مجالية و تسيير)

" تقييم نظام تسمية الشوارع و ترقيم المباني بمجمعتي بئر الجير و السانيا "

<u>استمارة استبيان خاصة بالسكان والسكن</u>

مكان الإقامة: ..... البلدية: .....

الحي: ..... الشارع: ..... رقم المسكن: .....

مكان الميلاد: .....

مكان الإقامة السابقة: .....

المستوى التعليمي : .....

المهنة: ..... مكان العمل: .....

وسيلة التنقل: .....

_ هل بالإقامة السابقة كانت هناك تسمية وترقيم ؟ نعم ☐ لا ☐

_ في رأيك هل كان على البلدية إشراك المواطن في اختيار تسمية الشوارع والأحياء بمدينته ؟

نعم ☐ لا ☐

ولماذا؟ .....

_ هل تسمية الأحياء التي تمت بناء على رسم حدود الحي تعبر فعلا عن الحي المتعارف عليه لديكم؟

نعم ☐ لا ☐

_ ما رأيكم في طريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار) :

جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيف ☐

_ هل الطريقة فعالة؟ نعم ☐ لا ☐

_ هل خدمت السكان أم أحدثت مشاكل؟

خدمت السكان ☐ أحدثت مشاكل ☐

_ما هي هذه المشاكل والعراقيل؟ .....

_ مرت سبع سنوات على بداية نظام التسمية ، كيف تقيمه؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

_على ماذا تعتمد في توجيه الناس ؟

قرب تجهيز معين ☐ التسمية القديمة ☐ التسمية الجديدة ☐

_هل قمت بتقديم طلب للبلدية لتغيير عنوان الإقامة وبالتالي تغيير العنوان في فواتير الكهرباء والغاز ؟

نعم ☐ لا ☐

_ كيف تقييم النظام بمعنى ما هي مزاياه ؟ .....

_ هل احدث فارقا بالنسبة للخدمة العمومية ؟ نعم ☐ لا ☐

_ إذا نعم ، كيف ذلك ؟ .....

_ هل سهلت توصيل البريد، الفواتير...؟ نعم ☐ لا ☐

_ هل يتم تحديد العناوين بدقة في حالة :

- ☐ خدمات التوصيل (الإطعام، التجارة بأنواعها).
- ☐ الشرطة.
- ☐ الحماية المدنية.
- ☐ الإسعاف.

_هل غير هذا النظام فكر المجتمع في وصف الأماكن ؟ نعم ☐ لا ☐

_هل ساهم نظام التسمية العالمي حسب رأيك في تنظم المدينة وإضفاء الطابع العصري عليها كونها مدينة ميتروبولية ؟ نعم ☐ لا ☐

_ حسب رأيك ماهي الاقتراحات التي تقدمها لتطوير هذا النظام ؟

.....

شكرا على تعاونكم

الملحق رقم 03 : تقدم عملية التسمية و الترقيم ببلدية بئر الجير

بلدية بئر الجير	عملية تسمية الفضاءات العمومية الآهلة بالسكان																عملية الترقيم و تركيب اللوحات								عملية الوقمنة	
	إجمالي عدد الفضاءات العمومية و الأهلة بالسكان و المحصاة (شوارع ، أحياء ، الساحات و المؤسسات العمومية)	إجمالي عدد الفضاءات العمومية الأهلة بالسكان المسماة قبل انطلاق العملية سنة2014	عدد الفضاءات العمومية و الأهلة بالسكان الغير المسماة و المنتظر تسميتها	عدد اقتراحات التسمية المرسلة إلى اللجنة الولائية لتسمية	اقتراحات التسمية المصادق عليها							النسبة المئوية	إجمالي عدد الفضاءات المسماة قبل انطلاق العملية2014 و كذا عدد التسميات المصادق عليها بعد العملية2014	تركيب لوحات التسمية								عملية الترقيم				الوثائق البيانية المعتمدة	نسبة تقدم عملية الرقمنة
					الشوارع / الطرق / النهوج / المسالك	الأحياء ا، التجمعات السكانية و التجزئات	الحدائق الساحات ، الحظائر و الغابات	المعالم التذكارية و الآثار التاريخية	المؤسسات ، المباني ، الأملاك ، العقارات ، التجهيزات العمومية	تسميات أخرى	مجموع عدد التسميات المصادق عليها	النسبة المئوية														
																	إجمالي عدد اللوحات التسمية المتوقع بتركيبها على مستوى البلدية	عدد لوحات التسمية المركبة	عدد لوحات التسمية الغير مركبة	النسبة المئوية	المؤسسات المكافة بصناعة و تركيب لوحات التسمية					
																					الصناعة	التركيب	الصناعة	التركيب		
	1266	105	149	1117	1051	26	8	0	32	0	1117	88	1222	89	5000	600	4450	90	20000	540	19460	97	البلدية	البلدية	/	70

المصدر: المصلحة التقنية لبلدية بئر الجير،2021

الملحق رقم 04: تقدم عملية التسمية و الترقيم ببلدية السانيا

بلدية السانيا	عملية تسمية الفضاءات العمومية الآهلة بالسكان											عملية الترقيم و تركيب اللوحات							عملية رقمنة بيانات العنونة	
	إجمالي عدد الفضاءات العمومية و الأهلة بالسكان و المحصاة (شوارع ، أحياء ، الساحات و المؤسسات العمومية)	إجمالي عدد الفضاءات العمومية الأهلة بالسكان المسماة قبل انطلاق العملية سنة 2014	عدد الفضاءات العمومية و الأهلة بالسكان الغير المسماة و المنتظر تسميتها	عدد اقتراحات التسمية المرسلة إلى اللجنة الولائية لتسمية	اقتراحات التسمية المصادق عليها							تركيب لوحات التسمية				عملية الترقيم			الوثائق البيانية المعتمدة	نسبة تقدم عملية الرقمنة
					الشوارع / الطرق / النهوج / المسالك	الأحياء ، التجمعات السكانية و التجزئات	الحدائق الساحات ، الحظائر و الغابات	المعالم التذكارية و الآثار التاريخية	المؤسسات ، المباني ، الأملاك ، العقارات ، التجهيزات العمومية	تسميات أخرى	مجموع عدد التسميات المصادق عليها	النسبة المئوية	إجمالي عدد اللوحات التسمية المتوقع بتركيبها على مستوى البلدية	عدد لوحات التسمية المركبة	عدد لوحات التسمية الغير مركبة	إجمالي عدد اللوحات الترقيم المتوقع بتركيبها على مستوى البلدية	عدد لوحات الترقيم المركبة	عدد لوحات الترقيم الغير مركبة	النسبة المئوية	المؤسسات المكلفة بصناعة و تركيب لوحات الترقيم	المؤسسات المكلفة بصناعة و تركيب لوحات التسمية		
																				التركيب	الصناعة	التركيب	الصناعة	خزائط اتوكاد و بطاقية العنونة	مؤسسة خاصة	مؤسسة خاصة
	838	43	0	838	559	65	63	0	194	0	838	100	2024	0	2024	11398	11398	0	100	100	100	2024	0	2024	100	//

المصدر: المصلحة التقنية لبلدية السانيا،2021

فهرس الصور:

صورة رقم 1 : صورة طريق "Rue" بحي بلقايد 51

صورة رقم 2 : صورة نهج "Boulevard" بحي بلقايد " نهج الشهيد بن عائشة عبد القادر" 52

صورة رقم 3: صورة لممر مؤدي لنصب تذكاري 53

صورة رقم 4 : صورة لمسار 53

صورة رقم 5 : صورة لزقاق "Ruelle" 54

صورة رقم 6 : صورة لحاجز "Impasse" 54

صورة رقم 7: صورة لحديقة "Jardin" 55

صورة رقم 8 : صورة لمتنزه "Parc" " منتزه غابة بلقايد" 56

صورة رقم 9 : صورة لمفترق طرق "Carrefour" "حي بلقايد" 56

صورة رقم 10 : صورة لساحة "Place" ساحة أول نوفمبر وهران 57

صورة رقم 11 : صورة لساحة "Square" " place hoche" 57

صورة رقم 12 : صورة لمساحة خضراء "Espace vert""جامعة وهران2" 58

صورة رقم 13 : لوحات توضيحية لاسم حي و نهج (بلدية السانيا) 61

صورة رقم 14 : لوحة توضيحية لاسم شارع ببلدية السانيا 61

صورة رقم 15 : لوحة تسمية لتجهيز "ثانوية بحي بلقايد" 62

صورة رقم 16 : مكان تثبيت لوحات التسمية (بلدية السانيا) 63

صورة رقم 17 : ترقيم المباني (حي عياشي الطيب، بلدية السانيا) 64

صورة رقم 18 : ترقيم المحلات التابعة للمساكن 65

صورة رقم 19 : لوحة ترقيم مسكن 69

فهرس المخططات:

المخطط رقم 1: طريقة الترقيم حسب مبدأ اليمين واليسار 65

المخطط رقم 2 : طريقة ترقيم المحلات التابعة للسكنات 65

المخطط رقم 3: تحديد بداية و نهاية الشارع 66

المخطط رقم 4: ترقيم الشوارع الثانوية 66

المخطط رقم 5 : ترقيم المباني القائمة على جانب واحد من الشارع 67

المخطط رقم 6 : ترقيم السكنات حول ساحة 67

المخطط رقم 7 : ترقيم السكنات في الحاجز 68

المخطط رقم 8: الاحتفاظ بأرقام للبنايات المستقبلية 68

المخطط رقم 9 : مخطط لمدينة عمان الكبرى مبين عليه المناطق المختلفة مع أسمائها 78

المخطط رقم 10 :مخطط لكل منطقة يحتوي على أسماء جميع الشوارع والمعالم الرئيسية . 79

فهرس الخرائط:

الخريطة 1: الموقع الجغرافي لبلدية بئر الجير 13

الخريطة 2: التوسع العمراني لبلدية بئر الجير 16

الخريطة 3 : شبكة الطرق لبلدية بئر الجير 22

الخريطة 4 : الموقع الجغرافي لبلدية السانيا 23

الخريطة 5 : التوسع العمراني لبلدية اليا 26

الخريطة 6 : شبكة الطرق لبلدية السانيا 32

الخريطة 7: مخطط التهيئة لبلدية بئر الجير 86

الخريطة 8 : مخطط التهيئة لبلدية السانيا 87

الخريطة 9: مخطط شغل الأرض لحي سيدي الخيار 87

فهرس الجداول:

الجدول رقم 1: تطور عدد السكان والنمو السكاني خلال التعدادات من (1977_2008) لبلدية بئر الجير. .....17.....

الجدول رقم 2: تطور الحظيرة السكنية خلال التعدادات (1966_2008) ببلدية بئر الجير .19

الجدول رقم 3 : تطور عدد السكان خلال التعدادات (1977_2008) ببلدية السانيا .27.....

الجدول رقم 4 : تطور الحظيرة السكنية خلال التعدادات (1977 _2008) ببلدية السانيا .29

الجدول رقم 5 : الأصل الجغرافي لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا .89.....

الجدول رقم 6 : الإقامة السابقة لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا .90.....

الجدول رقم 7 : المستوى التعليمي لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا .91.....

الجدول رقم 8 : البنية المهنية لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا .92.....

الجدول رقم 9 : وسيلة تنقل السكان .....94.....

الجدول رقم 10 : طرق المعتمدة في توجيه الناس .....95.....

الجدول رقم 11 : طلب تغيير عنوان المسكن للرقم الجديد .....97.....

الجدول رقم 12 : إشراك المواطنين في اختيار تسمية الشوارع والأحياء .98.....

الجدول رقم 13 : تقييم طريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار) .....99.....

الجدول رقم 14 : تقييم فعالية طريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار) 100.....

الجدول رقم 15 : تقييم نظام التسمية والترقيم .....102.....

الجدول رقم 16 : تسهيل النظام للخدمة العمومية .....102.....

الجدول رقم 17 : تقييم نظام التسمية في منطقة الدراسة .....106.....

فهرس الأشكال :

الشكل رقم 1 : تطور السكان في بلدية بئر الجير خلال السنوات (1977_2008) .18.....

الشكل رقم 2 : تطور الحظيرة السكنية لبلدية بئر الجير خلال السنوات (1966_2008) 21.

الشكل رقم 3 :تطور عدد السكان خلال التعدادات (1977_2008) ببلدية السانيا .28.....

الشكل رقم 4 : تطور الحظيرة السكنية خلال التعدادات (1977 _2008) ببلدية السانيا 30.

الشكل رقم 5 : المستوى التعليمي لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا .92.....

الشكل رقم 6 : البنية المهنية لسكان مجمعتي بئر الجير و السانيا ..93.....

الشكل رقم 7 : وسيلة تنقل سكان بئر الجير و السانيا .....94.....

الشكل رقم 8 : الطرق المعتمدة في توجيه الناس .....96.....

الشكل رقم 9: طلب تغيير العنوان .....97.....

الشكل رقم 10 : إشراك المواطنين في اختيار تسمية الشوارع والأحياء .98.....

الشكل رقم 11 : تقييم طريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار) .....100.....

الشكل رقم 12 : تقييم فعالية طريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار) 101.....

الشكل رقم 13: تقييم نظام التسمية والترقيم .....102.....

الشكل رقم 14 : تسهيل النظام للخدمة العمومية .....103.....

الفهرس:

المدخل العام:

مقدمة عامة: .....1.....

الإشكالية: .....2.....

الهدف من الدراسة : .....5.....

منهجية الدراسة : .....5.....

أسباب اختيار الموضوع: .....8.....

عراقيل وصعوبات البحث: .....8.....

الدراسات السابقة : .....9.....

الفصل الأول : تطور سكاني وعمراني سريع ببلديتي بئر الجير والسانيا

1-الموقع العام لمجمعة وهران: .....10.....

1.1-الموقع الفلكي: .....10.....

2.1-الموضع: .....10.....

2-مراحل توسع مجمعة وهران: .....11.....

3-الموقع العام لبلدية بئر الجير: .....13.....

1.3-الموقع الجغرافي لبلدية بئر الجير: .....13.....

2.3-الموضع: .....14.....

3.3-النشأة: .....14.....

4-توسع بلدية بئر الجير : .....14.....

5-تطور السكان والحظيرة السكنية في بلدية بئر الجير: .....16.....

1.5-تطور سكاني سريع في بلدية بئر الجير: .....16.....

2.5-الحظيرة السكنية لبلدية بئر الجير تطور كبير ومستمر: .....19.

6 -بئر الجير، طرق مهمة واتصال جيد بمختلف مناطق المجمعة .....21.

7 -الموقع الجغرافي والإداري لبلدية السانيا: .....23.....

1.7-الموقع الجغرافي: .....23.....
2.7-الموقع الإداري: .....23.....
8-توسع بلدية السانيا: .....24.....
9-تطور السكان والحظيرة السكنية في بلدية السانيا: .....26.....
1.9-نمو سكاني سريع ببلدية السانيا: .....26.....
2.9-توسع عمراني كبير يمس بلدية السانيا: .....29.....
10 -شبكة طرق هامة في بلدية السانيا: .....31.....
خلاصة الفصل الأول: .....33.....

الفصل الثاني: نظام التسمية والترقيم العالمي في الجزائر:تأخر في تبني النظام وتفرد في تطبيقه

1-نظام تسمية الشوارع و ترقيم المباني: .....34.....
1.1-تسمية الشوارع: .....35.....
2.1-ترقيم المباني : .....35.....
2-التسمية والترقيم في التشريع الجزائري: .....36.....
3-أهداف نظام التسمية والترقيم: .....37.....
4-الوسائل المساعدة أو المستعملة في عملية التسمية و الترقيم: .38.....
1.4-مخططات التعمير: .....38.....
2.4-البرامج المستخدمة في انجاز مخططات التسمية والترقيم: .39.....
5-الفاعلون في نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني: .....40.....
1.5-الـــمجلس الشعبي البلدي: .....40.....
2.5-مكاتب الدراسات : .....42.....
3.5-الولاية: .....42.....
4.5-مديرية المجاهدين: .....43.....
6-لـــجان نظــام التسمية والترقيم: .....43.....
1.6-اللجنة الفرعية: .....43.....
2.6-اللجنة الولائية للتسمية أو إعادة التسمية : .....44.....
3.6-اللجنة الوطنية : .....46.....
7-ملف تسمية الشوارع أو إعادة تسميتها: .....48.....

-8مبادئ ، مراحل وإجراءات إعداد وتنفيذ نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني: .49..

1.8-المبادئ العامة للتسمية والترقيم: .....49.....

2.8-مراحل إعداد وتنفيذ نظام التسمية والترقيم : .....49.....

3.8-إجراءات إعداد وتنفيذ النظام: .....49.....

أولا: تسمية الشوارع: .....50.....

ثانيا: ترقيم السكنات والمباني: .....63.....

ثالثا: مرحلة الرقمنة: .....70.....

9-تجربة الأردن في تأسيس نظام التسمية والترقيم "مدينة عمان الكبرى": .71.....

10-مقارنة تجربة مدينة عمان بنظام تسمية وترقيم الشوارع والمباني في الجزائر: .79...

خلاصة الفصل الثاني: .....81.....

الفصل الثالث: نظام التسمية والترقيم ببلديتي بئر الجير والسانيا تأخر في التنفيذ وغياب التنسيق بين الفاعلين

1.نظام تسمية الشوارع وترقيم المباني "بلديتي بئر الجير والسانيا ": .83.....

2.الوضع الحالي لتسمية الشوارع والأماكن وترقيم المباني بمنطقة الدراسة: .84.....

1.2.عملية تسمية الفضاءات العمومية الأهلة بالسكان: .....84.....

.2.2عملية الترقيم وتركيب اللوحات: .....85.....

3.2.الرقمنة: .....85.....

3.خصائص سكان بئر الجير والسانيا: .....88.....

1.3.الأصل الجغرافي للسكان :"أغلب السكان أصليون" : ...88.....

2.3.الإقامة السابقة للسكان : .....89.....

3.3.جل السكان من مستوى جامعي و ثانوي .....91.....

4.3.غالبية السكان موظفون : .....92.....

5.3.السيارة الخاصة الوسيلة الأكثر استعمالا بالبلديتين : ....93.....

4.رأي السكان في نظام التسمية والترقيم: .....94.....

1.4.أغلب السكان يستعملون الأسماء القديمة في التوجيه: ....94.....

2.4.طلب تغيير العنوان: "أغلب السكان لم يقدموا طلبا لتغيير عناوينهم" .96.....

3.4.إشراك المواطنين في اختيار تسمية الشوارع والأحياء: .....97.
4.4.تقييم السكان لطريقة الترقيم (مبدأ اليمين واليسار): .....99....
5.4.تقييم سلبي لنظام التسمية والترقيم: .....101.....
6.4.مزايا وعيوب النظام حسب رأي السكان: .....103.....
7.4.اقتراحات السكان من أجل تطوير النظام: .....104.....
5.رأي مصالح التدخل و الفاعلين في نظام التسمية و الترقيم : 104
6.تقييم نظام التسمية والترقيم في بلديتي بئر الجير والسانيا: .....105.
خلاصة الفصل الثالث: .....111.....
الخلاصة العامة: .....113.....
قائمة المراجع: .....112.....
المراجع الانجليزية : .....114.....
المراجع الفرنسية .....114.....
الملاحق: .....115.....
فهرس الصور: .....122.....
فهرس المخططات: .....123.....
فهرس الخرائط: .....124.....
فهرس الجداول: .....125.....
فهرس الأشكال : .....126.....
الفهرس: .....127.....